

سيرة محمد بن عبد الله

تأليف

السيد محمد الرضا الحسيني
البرقي

مجلد من عشرة

قراآت



بَحْوثٌ وَحَقَائِقٌ

قُرْآنِيَّةٌ وَحَدِيثِيَّةٌ وَرِجَالِيَّةٌ
وَتَارِيخِيَّةٌ وَتُرَاثِيَّةٌ.

تَأَلَّفَ

شبكة كتب الشيعة

السَّيِّدُ مُحَمَّدُ الرِّضَا الحُسَيْنِي

الجلّالي



shiabooks.net

رابطہ بديل < mktba.net

تقديم:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد
المرسلين محمد خاتم النبيين، وعلى آله الأئمة الطاهرين.

وبعد:

فهذه بحوث كتبت في فترات متباعدة، وقدر لها
ان تُنشر - كذلك - في فترات متباعدة، وفي مواضع
متفاوتة، جمعها بهذا العنوان في كتاب، نزولاً عند رغبة
بعض الأصحاب، وحرصاً عليها من التشتت، ولتكون في التناول
وهي - كما يجد القارئ - بحوث متنوعة، غير مترتب أحدها
بالآخر، لأن كلاً منها كتب مستقلاً حسب الحاجة إليه،
والدواعي الباعثة عليه. وأملى بالله وطيد أن
يتقبله بقبول حسن، وإن يوفقنا لخير العمل، وإن يسعدنا في الدنيا
والآخرة. إنه خير موفق ومعين.

كتب
السيد محمد رضا الحيني الجليل

تم المقدمة ١٤٠٦ هـ

أسبابُ نزولِ القرآن

أهمّيّتها، طرقها، مجيئها، مصادرها

اسباب نزول القرآن

أَهَمِّيَّتُهَا، طُرُقُهَا، حُجَّتُهَا، مَصَادِرُهَا

السيد محمد رضا الحسيني

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلائق وخير المرسلين، سيّدنا رسول الله محمد صلى الله عليه، وعلى الأئمة المعصومين من آله المنتجبين، صلاة وسلاماً دائماً دائمين إلى يوم الدين.

وبعد، لا ريب أنّ اهتمام المسلمين انصبّ - منذ فجر الإسلام - على تفسير القرآن الكريم، توصلاً إلى العمل به، وتطبيقه.

وكان التفسير في بداية أمره يعتمد عنصر الإبانة والإيضاح بالكشف عن معنى اللفظ لغوياً، وعن مدلوله عرفياً، وإظهار ذلك بألفاظ أخرى أكثر استعمالاً وأسرع دلالة عند العرف العام، وهذا ما تدلّ عليه كلمة (التفسير) بالذات.

و يجد المتتبع أنّ أكثر التفاسير المصنّفة في القرنين الأول والثاني تعتمد هذا الشكل من التفسير، كتفسير مجاهد (المتوفى سنة ١٠٤)، وزيد الشهيد (سنة ١٢٢)، وعطاء الخراساني (ت ١٣٣) وغيرهم.

وهذا المنهج التفسيري يبتني في الأغلب على ما ذكره الصحابة وكبار التابعين، و أكثر من نقل عنه ذلك هو الصحابي الجليل عبدالله بن عباس (ت ٦٨) (١) الذي يُعدّ من

١ - جمع الجلال السيوطي ما نقل عن ابن عباس في هذا المعنى في كتابه: الإنقان في علوم القرآن (ج ٢

رواد علم التفسير والمشهورين بعلم القرآن، حتى لقّب بـ «ترجمان القرآن» (٢).
 وكان جلّ تلمذته على الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، حتى
 شهد الإمام في حقّه، بقوله: «كأنّها ينظر إلى الغيب من سترٍ رقيق» (٣).
 وهذا الشكل من التفسير يركّز - كما أشرنا - على المعلومات اللغوية فيتناول
 الألفاظ الغريبة الواردة في القرآن بالشرح والبيان وإيراد ما فيها من مجازٍ في الكلمة
 أو الإسناد أو حذف أو تقدير أو نحو ذلك من التصرفات اللفظية.
 قال الأستاذ فؤاد سزكين - بعد أن عدّد تلاميذ ابن عباس في علم التفسير - :
 «تضمّ تفاسير هؤلاء العلماء وكذلك تفسير شيخهم توضيحات كثيرة ذات طابع لغوي
 أخرى أن تسمّى : دراسة في المفردات» (٤).

وانصبّ جهد المفسرين في مرحلة تالية على معرفة الحوادث المحيطة بنزول
 القرآن، لما في ذلك من أثر مباشر على فهم القرآن والوصول إلى مغزى الآيات الكريمة،
 لأنّ موارد النزول والمناسبات التي تحتقّ بها تضمّن قرائن حالية تكشف المقاصد
 القرآنية، ويستدلّ بها على سائر الأبعاد المؤثرة في تحديدها وتفسيرها، ويُسمّى هذا
 الجهد (بمعرفة أسباب النزول) في مصطلح مؤلّفي علوم القرآن.
 وقد ساهم كثير من الصحابة، الذين شهدوا نزول الوحي، وعاصروا الحوادث
 المحقّقة بذلك، وحضروا المشاهد، وعاشوا القضايا التي نزلت فيها الآيات، في بيان هذه
 الأسباب بالإدلاء بمشاهداتهم من أسباب النزول.
 واستند المفسّرون إلى تلك الآثار في مجال التفسير مستعينين بها على فهم القرآن
 وبيان مراده.

ويجدر أن يسمّى هذا الشكل من الجهد التفسيري بمنهج «التفسير التاريخي».
 وقد أشار بعض علماء التفسير إلى هذين الشكلين من الجهد بقوله: «إعلم أنّ
 التفسير في عرف العلماء كشف معاني القرآن. وبيان المراد، أعمّ من أن يكون بحسب
 اللفظ المشكل وغيره، وبحسب المعنى الظاهر وغيره».

٢ - لاحظ الفقيه والمتفكّه الخطيب (ص)، تأسيس الشيعة للسيد الصدر (ص ٣٢٢).

٣ - سعد السعود لابن طاووس (ص ٢٨٧ و ٢٩٦)، البرهان في علوم القرآن للزركشي (ج ١ ص ٨)

٤ - تاريخ التراث العربي (المجلد الأول ج ١ ص ١٧٧).

والتفسير: إمّا أن يُستعمل في غريب الألفاظ، وإمّا في كلام متضمّن لقصة لا يمكن تصويره إلّا بمعرفتها (هـ).

ولقد وجدتُ فراغاً في الكتب المتعرّضة لأسباب النزول سواء العامّة لكلّ الآيات، أو الخاصّة ببعضها، حيث أغفلت جانب أسباب النزول من حيث أهمّيّتها، و طرق إثباتها وحجّيّتها، وأخيراً ذكر مصادرها المهمّة.

فأحببتُ أن أقدم هذا البحث عسى أن يسدّ هذا الفراغ، أو يجد فيه المتخصّصون تحقيقاً منهجياً لم يتكفل استيعابه المؤلفون لكتب علوم القرآن على الرغم من تعرّض بعضهم له.

عصمنا الله من الخطأ والزلل في القول والعمل.

وكتب

السيد محمد رضا الحسيني

(١) أَهْمِيَّتُهَا

اهتمّ المفسّرون بذكر أسباب النزول، فجعلوا معرفتها من الضروريّات لمن يريد فهم القرآن والوقوف على أسرارهِ، وأكّد الأئمّة على هذا الإهتمام، فجعله الإمام أبو عبد الله جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام من الأمور التي لولم يعرفها المتصدّي لمعرفة القرآن لم يكن عالماً بالقرآن، فقال عليه السلام:

اعلموا رحمكم الله أنّه من لم يعرف من كتاب الله: الناسخ والمنسوخ، والخاصّ والعامّ، والمحكم والمتشابه، والرخص من العزائم، والمكّي من المدني، وأسباب التنزيل...، فليس بعالم القرآن، ولا هو من أهله (٦).

ومن هنا نعرف سرّ عناية الإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام بأمر نزول القرآن ومعرفة أسبابه ومواقعه، فقد كان يُعلن دائماً عن علمه بذلك، ويصرّح باطلاعه الكامل على هذا القبيل من المعارف الإسلاميّة:

ففي رواية رواها أبونعيم الإصبهاني في «حلية الأولياء» عن الإمام عليّ عليه السلام أنّه قال: والله ما نزلت آية إلّا وقد علمتُ فيها أنزلت! وأين أنزلت! إنّ ربّي وهب لي قلباً عقولاً ولساناً سؤلاً (٧).

وقال عليه السلام: والله ما نزلت آية في ليلٍ أو نهارٍ ولا سهلٍ ولا جبلٍ، ولا برٍ ولا بحرٍ، إلّا وقد عرفتُ أيّ ساعة نزلت! أو في من نزلت! (٨).

وإذا كان أمر نزول القرآن - ومنه أسبابه - بهذه المثابة من الأهميّة عند الإمام عليّ عليه السلام، وهو القيمة الشّماء بين العارفين بالقرآن وعلومه، بل هو معلّم القرآن بعد النّبّي صلّى الله عليه وآله وسلم، كما في الحديث عن أنس بن مالك، قال النّبّي: عليّ يعلم الناس بعدي من تأويل القرآن ما لا يعلمون بخبرهم. [شواهد التنزيل ج ١ ص ٢٩].

٦ - بحار الأنوار للمجلسي (ج ٩ ص ٩٣) نقلاً عن تفسير النعماني.

٧ - تأسيس الشيعة (ص ٣١٨)، وسيأتي في نهاية هذا البحث ذكر أحاديث أخرى بهذا المضمون.

٨ - تفسير الحبري، الحديث (٣٧ و ٧٤)، شواهد التنزيل للحسكاني (ج ١ ص ٢٨٠)، وسننحدث في

خاتمة هذا البحث عن ارتباط الإمام بالقرآن.

وقال المفسر ابن عطية: «فأما صدر المفسرين والمؤيد فيهم فعلي بن أبي طالب» (٩).

فإن أهمية أسباب النزول ومعرفتها تكون واضحة، حيث تُعدّ من الشروط الأساسية لمن يريد التعرف على القرآن.

وقد أفصح عن ذلك الأعلام والمؤلفون أيضاً:
قال الواحدي: إذ هي [يعني الأسباب] أولى ما يجب الوقوف عليها، فأولى أن تصرف العناية إليها، لامتناع معرفة تفسير الآية وقصد سبيلها دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها (١٠).

وقال السيد العلامة الفاني: وأما وجه الحاجة إلى شأن نزول الآيات، فلا تن الخطأ في ذلك يفضي إلى اتهام البريء وتبرئة الخائن، كما ترى أن بعض الكتاب القاصرين عن درك الحقائق، يذكرون أن شأن نزول آية تحريم الخمر إنما هو اجتماع علي عليه السلام مع جماعة في مجلس شرب الخمر، مع أن التاريخ يشهد بكذب ذلك، و نرى بعضهم يقول: إن قوله تعالى: «ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله» إنما نزلت في شأن ابن ملجم (١١).

وقال الدكتور شواخ: نزل القرآن منجماً على النبي صلى الله عليه وآله وسلم حسب مقتضيات الأمور والحوادث، وهذا يعني أن فهم كثير من الآيات القرآنية متوقف على معرفة أسباب النزول، وهي لا تخرج عن كونها مجرد قرائن حول النص، وقد حرّم العلماء المحققون الإقدام على تفسير كتاب الله لمن جهل أسباب النزول.

ولذا كان الإقدام على تفسير كتاب الله تعالى محرماً على أولئك الذين يجهلون أسباب النزول و يحاولون معرفة معنى الآية، أو الآيات دون الوقوف على أسباب نزولها و قصتها (١٢).

و بلغ اهتمام علماء القرآن بأسباب النزول إلى حدّ عدّه من أهم أنواع علوم

٩ - المحرر الوجيز (ج ١ ص ٨ - ٩) من مخطوطة دار الكتب المصرية رقم (١٦٨) تفسير، بواسطة البرهان للزركشي (ج ١ ص ٨). بتحقيق أبو الفضل إبراهيم.

١٠ - أسباب النزول للواحدي (ص ٤).

١١ - آراء سماحة السيد العلامة الفاني (حول القرآن) (ص ٢٩).

١٢ - معجم مصطلحات القرآن الكريم (ج ١ ص ٦ - ١٢٧).

القرآن.

فجعله برهان الدين الزركشي أول الأنواع في كتابه القيم «البرهان في علوم القرآن».

وأفرد له السيوطي «النوع التاسع» من كتابه القيم «الإتقان في علوم القرآن» بعنوان «معرفة أسباب النزول».

وسنأتي في الفقرة الأخيرة من هذا البحث على ذكر المصادر العامة والخاصة لهذا الموضوع.

وبالرغم من الأهمية البالغة لأسباب النزول، فقد عارض بعض هذا الإهتمام، مستنداً إلى أمور من الضروري عرضها ثم تقييمها:

الأمر الأول: إنه لا أثر لهذا العلم في التفسير:

قال السيوطي: زعم زاعم أنه لا طائل تحت هذا الفن [أي فن أسباب النزول] لجريانه مجرى التاريخ (١٣).

ومع مخالفة هذا الإدعاء لما ذكره الأئمة والعلماء كما عرفنا تصريحهم بأن معرفة أسباب النزول مما يلزم للمفسر حيث لا يمكن الوقوف على التفسير بدونه، بل يحرم كما قيل.

فقد رد السيوطي على هذا الزعم بقوله: وقد أخطأ في ذلك، بل له فوائد:

منها: معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم.

ومنها: تخصيص الحكم به عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب.

ومنها: أن اللفظ قد يكون عاماً، ويقوم الدليل على تخصيصه، فإذا عرف

السبب قصر التخصيص على ما عدا صورته، فإن دخول صورة السبب قطعي.

ومنها: دفع توهم الحصر (١٤).

الأمر الثاني: إن المورد لا يخصص.

واعترض أيضاً: بأن ما يستفاد من أسباب النزول هو تعيين موارد أحكام

الآيات و أسبابها الخاصة، ومن العلوم أن ذلك لا يمكن أن يحدّد مداليل الآيات ولا

يخصّص عموم الأحكام، وقد عنون علماء أصول الفقه لهذا البحث بعنوان: «إنّ المورد لا يخصّص الحكم».

قال الأصولي المقدسي: إذا ورد لفظ العموم على سبب خاصّ لم يسقط عمومه، وكيف ينكر هذا، وأكثر أحكام الشرع نزلت على أسباب كنزول آية الظهار في أوس ابن الصامت، وآية اللعان في هلال بن أمية، وهكذا (١٥).

والجواب عنه أولاً: إنّ البحث الأصولي المذكور لا يمسّ المهمّ من بحث أسباب النزول، لأنّ البحث الأصولي يتوجّه إلى شمول الأحكام المطروحة في الآيات لغير مواردّها، وعدم شمولها، فالبحث يعود إلى أنّ الآية هل تدلّ على الحكم في غير موردّها أيضاً كما تشمل موردّها، أو لا تشمل إلّا موردّها دون غيره؟

ففي صورة الشمول لغير موردّها أيضاً، يمكن الإستدلال بظاهرها الدالّ بالعموم على الحكم في غير المورد.

وأما بالنسبة الى نفس المورد فلا بحث في شمول الآية له، فإنّ شمول الآية له مقطوع به و مجزوم بإرادته بدلالة نصّ الآية، وهي قطعية لازنيّة، حيث أنّ المورد لا يكون خارجاً عن الحكم قطعاً، لأنّ إخراجها يستلزم تخصيص المورد، وهو من أقبح أشكال التخصيص وفاسد بإجماع الأصوليين.

قال المقدسي في ذيل كلامه السابق، في حديث له عن الآيات النازلة للأحكام في الموارد الخاصّة، ما نصّه: فاللفظ يتناولها [أي الموارد الخاصّة] يقيناً، و يتناول غيرها ظناً، إذ لا يُسأل عن شيء فيُعدل عن بيانه إلى غيره... فنقل الراوي للسبب مفيداً ليبين به تناول اللفظ له يقيناً، فيمتنع من تخصيصه (١٦).

وقال السيوطي: إذا عرف السبب قصر التخصيص على ماعدا صورته، فإنّ دخول صورة السبب قطعيّ و إخراجها بالاجتهاد ممنوع كما حكى الإجماع عليه القاضي أبو بكر في «التقريب» ولا التفات إلى من شدّ فجوّز ذلك (١٧).

١٥ - روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة المقدسي (ص ٥ - ٢٠٦)، وانظر الإتيان للسيوطي (ج ١

ص ١١٠).

١٦ - روضة الناظر (ص ٢٠٦).

١٧ - الإتيان (ج ١ ص ١٠٧).

إذن لا تسقط فائدة معرفة أسباب النزول من خلال البحث الأصولي المذكور، بل تتأكد.

وثانياً: إنّ الرجوع إلى أسباب النزول قد لا يرتبط ببحث العموم والخصوص في الحكم، وإنما يتعلق بفهم معنى الآية وتشخيص حدود موردها وتحديد الحكم نفسه من حيث المفهوم العرفي، لا السعة والضيق في موضوعه كما أُشير إليه سابقاً، ولذا ذكر لذلك مثلاً:

قال الله تبارك وتعالى: «إِنَّ الصفا والمروة من شعائر الله، فمن حج البيت أو اعتمر، فلا جناح عليه أن يطوف بهما، ومن تطوع خيراً فإن الله شاكر عليم» سورة البقرة (٢) الآية (١٥٨).

قال السيوطي: إنّ ظاهر لفظها لا يقتضي أنّ السعي فرض، وقد ذهب بعضهم إلى عدم فرضيته، تمسكاً بذلك (١٨).

ووجه ذلك أنّ قوله تعالى: «لا جناح» يدلّ على نفي البأس والخرج فقط، ولا يدلّ على الإلزام والوجوب، فإنّ رفع الجناح لا يستلزم الوجوب لكونه أعمّ منه، فكلّ مباح لا جناح فيه، والواجب - أيضاً - لا جناح فيه، لكنّ فيه إلزام زيادة على المباح، ومن الواضح أنّ العام لا يستلزم الخاصّ.

لكنّ هذا الإستدلال بظاهر الآية مردود، بأنّ ملاحظة سبب نزولها يكشف عن سرّ التعبير بـ «لا جناح» فيها، وذلك: لأنّ أهل الجاهليّة كانوا يضعون صنمين على الصفا والمروة، ويتمسّحون بهما لذلك، ويعظّمونها، وكان المسلمون بعد كسر الأصنام يتحرّجون من الإقتراب من مواضع تلك الأصنام توهماً للحرمة، فنزلت الآية لتقول للمسلمين: إنّ المواضع المذكورة هي من المشاعر التي على المسلمين أن يسعوا فيها فإنّها من واجبات الحجّ، وأمّا قوله تعالى: «لا جناح» فهو لدفع ذلك التحرّج المتوهّم. فهذا الجواب يمتني على بيان سبب النزول كما أوضحنا ولا يمسّ البحث الأصولي المذكور بشيء.

وقد أورد السيوطي في «الإتقان» أمثلة أخرى، ممّا يعتمد فهم الآيات فيها

على أسباب النزول (١٩).

وثالثاً: إنّ هذا البحث الاصولي إنّما يجري في آيات الأحكام كما يظهر من عنوانهم له، دون غيرها، وسيأتي مزيد توضيح لهذا الجواب فيما يلي.

وقد أثار ابن تيمية شبهةً حول أهمية أسباب النزول تعتمد على أساس هذا الإعتراض، ملخصها: أنّ نزول الآية في حق شخص - مثلاً - لا يدلّ على اختصاص ذلك الشخص بالحكم المذكور في الآية، يقول: قديحي - كثيراً في هذا الباب - قولهم: «هذه الآية نزلت في كذا» لاسيّما إذا كان المذكور شخصاً كقولهم: إنّ آية الظهر نزلت في امرأة ثابت بن القيس، وإنّ آية الكلاله نزلت في جابر بن عبد الله.

قال: فالذين قالوا ذلك، لم يقصدوا أنّ حكم الآية يختصّ بأولئك الأعيان دون غيرهم، فإنّ هذا لا يقوله مسلم ولا عاقل على الإطلاق، والناس - وإنّ تنازعوا في اللفظ العامّ الوارد على سبب، هل يختصّ بسببه؟ - فلم يقل أحد: إنّ عمومات الكتاب والسنّة تختصّ بالشخص المعين، وإنّما غاية ما يقال إنّها تختصّ بنوع ذلك الشخص، فتعمّ ما يشبهه.

والآية التي لها سبب معيّن، إن كانت أمراً أو نهياً، فهي متناولة لذلك الشخص ولغيره ممّن كان بمنزلته، وإن كانت خبراً بمدح أو ذمّ، فهي متناولة لذلك الشخص ولن كان بمنزلته (٢٠).

والجواب عن هذه الشبهة:

أولاً: إنّ ما ذكره من «لزوم تعميم الحكم، وعدم قابلية الآية للتخصيص بشخص معين» إنّما يبتني على فرضين:

١ - أن يكون الحكم الوارد في الآية شرعياً فقهيّاً.

٢ - أن يكون لفظ الموضوع فيها عامّاً.

وهذان الأمران متوفّران في الأمثلة التي أوردها، كما هو واضح.

أمّا إذا كانت الآية تدلّ على حكم غير الأحكام الشرعية التكليفية أو الوضعية، أو كان الموضوع فيها بلفظ خاصّ لاعموم فيه، فإنّ ما ذكره من لزوم التعميم وامتناع

التخصيص، باطل.

توضيح ذلك: إنّ البحث عن أسباب النزول ليس خاصّاً بآيات الأحكام - وهي الآيات الخمسمائة المعروفة - بل يعمّ كلّ الآيات بما فيها آيات العقائد والقصص والأخلاق وغيرها، ومن الواضح أنّ من غير المعقول الإلتزام بعموم الأحكام الواردة فيها كلّها.

مثلاً: قصّة موسى وفرعون وبني إسرائيل، بما لها من الخصوصيّات المتكررة في القرآن، لا معنى للإشتراك فيها، فهي قضيّة في واقعة إنّما ذكرت للإعتبار بها، و يستفاد منها في مجالاتها الخاصّة.

وكذلك إذا كان الموضوع خاصّاً لاعموم فيه، فإنّ القول بإشتراك حكم الآية بينه وبين من يشبهه، شطط من القول. قال السيوطي في آية نزلت في معيّن ولا عموم للفظها: إنّها تقصر عليه قطعاً - وذكر مثلاً لذلك، ثم قال -: ووهم من ظنّ أنّ الآية عامّة في كلّ من عمل عمله، إجراءً له على القاعدة، وهذا غلط، فإنّ هذه الآية ليس فيها صيغة عموم (٢١).

وقوله تعالى: «إنّ شأنك هو الأبر» سورة الكوثر (١٠٨) الآية (٣) فإنّها نزلت في العاص الذي كان يعيّر النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، بعدم النسل والذرّة، فعبرت عن ذمّه وحكمت عليه بأنّه هو الأبر، وباعتبار كون الموضوع «شأنى النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم» فهو خاصّ معيّن، وهذا يُعرف من خلال المراجعة إلى سبب النزول، فهل القول باختصاص الحكم في الآية بذلك الشخص فيه مخالفة للكتاب أوالسّنة، حتى لا يقول به مسلم أو عاقل! كما يدّعيه ابن تيميّة.

لكنه خلط بين هذه الموارد، وبين ما مثّل به من موارد الحكم الشرعي بلفظ عامّ، فاستشهد بتلك على هذه، وهذا من المغالطة الواضحة.

ونجيب عن الشبهة، ثانياً: بأنّ الآية لو كانت تدلّ على حكم شرعي، وكان لفظ الموضوع فيها عامّاً إلّا أنّا عرفنا من سبب النزول كون موردها شخصاً معيّنّاً باعتباره الوحيد الذي انطبق عليه الموضوع العامّ، أو كان الظرف غير قابل للتكرار، فإنّ من الواضح أنّ حكم الآية يكون مختصّاً بذلك الشخص وفي ذلك الظرف، ولا يمكن

القول باشتراك غيره معه.

مثال ذلك، قوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة ذلك خير لكم وأطهر...» سورة المجادلة (٥٨) الآية (١٢).

فإن المكلف في الآية عام، وهم كل المؤمنين، والحكم فيها شرعي وهو وجوب التصديق عند مناجاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لكن هذا لا يمنع من اختصاص الآية بشخص واحد، فعند المراجعة الى أسباب النزول نجد أن الإمام علياً عليه السلام كان هو العامل الوحيد بهذه الآية، حيث كان الوحيد الذي تصدق وناجى الرسول صلى الله عليه وآله، ونسخت الآية قبل أن يعمل بها غيره من المسلمين.

فهل يصح القول بأن الآية عامة، وما معنى الإشتراك في الحكم لو كانت الآية منسوخة؟ وهل في الإلتزام باختصاص الآية مخالفة للكتاب والسنة؟ وإذا سأل سائل عن الحكمة في تعميم الموضوع في الآية، مع أن الفرد العامل منحصر؟

فن الجائز أن تكون الحكمة في ذلك بيان أن بلوغ الإمام عليه السلام الى هذه المقامات الشريفة كان بمحض اختياره وإرادته، من دون أن يكون هناك جبرٌ يستدعيه أو أمر خاص به، وإنما كان الأمر والحكم عاماً، لكتته أقدم على الإطاعة رغبة فيها وحباً للرسول ومناجاة، وأحجم غيره عنها، مع أن المجال كان مفسوحاً للجميع قبل أن تنسخ الآية، فبالرغم من ذلك لم يعمل بها غيره.

ولا يمكن أن يفسر إقدامه وتقاعسهم إلا على أساس فضيلته عليهم في العلم والعمل، وتأخرهم عنه في الرتبة والكمال.

وبمثل هذه الحكمة يمكننا أن نوجه افتخار الإمام عليه السلام بكونه العامل الوحيد بهذه الآية.

فقد روى الحبري في تفسيره (٢٢) بسنده، قال: قال عليّ: آية من القرآن لم يعمل بها أحد قبلي، ولا يعمل بها أحد بعدي، أنزلت آية النجوى [الآية (١٢) من سورة المجادلة (٥٨)] فكان عندي دينار فبعته بعشرة دراهم، فكنْتُ إذا أردتُ أن أناجي النبي صلى الله عليه وآله تصدّقتُ بدرهم حتى فنيْتُ ثم نسختها الآية التي بعدها: «فإن لم

تجدوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ» (٢٣).

ولا بدّ من الوقوف عند اعتراض ابن تيمية على أهمية أسباب النزول، لئذ ذكر بأنه إنّما أثار مثل هذه الشبهة محاولة منه لتقويض ما استدلّ به معارضوه، حيث استدّلوا بنزول الآيات في أهل البيت عليهم السلام، بدلالاتها الواضحة على فضلهم وأحقّيتهم لمقام الولاية على الأمة، والخلافة عن الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم في قيادة المسلمين.

وحيث لم يكن لابن تيمية طريق للتشكيك في أسانيد الروايات الدالة على نزولها في فضل أهل البيت عليهم السلام ولا سبيل للنقاش في دلالتها على المطلوب، عمد الى إثارة مثل هذه الشبهة بإنكار أهمية أسباب النزول عموماً، والتشكيك في إمكان الاستفادة منها في خصوص الآيات النازلة بحقّهم عليهم السلام.

٢ - طرق إثباتها

لا ريب أنّ تعيين أسباب النزول وتمييز الصحيح منها عن ما ليس بسبب، عند الاختلاف، يحتاج إلى طرق مشخصة، سنستعرضها فيما يلي.

ولكنني أرى أنّ أهمّ شيء يجب تحصيله في هذا المجال هو تحديد المقصود لكلمة «أسباب النزول» لكي نعتدّ خلال البحث والمناقشة معنى واحداً، فلا تختلط موارد النفي والإثبات، ولا تتداخل الأدلة والردود.

نقول: إنّ الظاهر من كلمة «سبب» هو العلة الموجبة، ولو التزمنا بهذا المعنى فإنّ ذلك يقتضي حصر موضوع «أسباب النزول» بما كان علةً لنزول الآية، وأنّ الآية

٢٣ - ذكر هذا الحديث مرفوعاً عن عليّ عليه السلام في عدة من التفسير والمصادر الحديثية مثل: تفسير القرطبي (٣٠٢/١٧)، وابن جرير (١٥/٢٨)، وابن كثير (٣٢٧/٤)، ومثل: كنز العمال (١٥٥/٣)، ومناقب ابن المغازي (ص ١١٤ و ص ٣٢٥)، وكفاية الطالب للكنجي (ص ١٣٥)، وأحكام القرآن للجصاص (ج ٣ ص ٥٢٦)، والدر المنثور (١٨٥/٦).

ورواه في الرياض النضرة للطبري (٢٦٥/٢) عن ابن الجوزي في أسباب النزول، وذكره الواحدي في أسباب النزول (ص ٢٧٦)، وانظر: جامع الأصول للجزري (٢/٢ - ٤٥٣)، وفتح القدير (١٨٦/٥).

نقلنا هذه التخريجات من تفسير الحبري، تخريج الحديث (٦٦).

نزلت من أجله، وعليه فإن أسباب النزول هي القضايا والحوادث التي وردت الآيات من أجلها وفي شأنها، أو نزلت مبيّنة لحكم ورد فيها، أو نزلت جواباً عن سؤال مطروح. لكن لا بدّ من الإعراض عن هذا الظاهر، لأنّ الإلتزام بهذا المعنى غير صحيح لوجهين:

الأوّل: إنّ هذا المعنى بعيد أن يقصده علماء الإسلام وخاصّة في مجال علوم القرآن، لأنّ السبب بهذا المعنى إصطلاح فلسفي لم يتداوله المسلمون إلّا في القرون المتأخّرة، وعلى ذلك: فلا بدّ من حمل كلمة «سبب» على معناها اللغوي، وهو «ما يتوصّل به إلى أمر»، وهذا يعمّ ما فيه سببيّة بالمصطلح الفلسفي، أو يكون مرتبطاً به بشكل من الأشكال، فسبب النزول هو «كلّ ما يتّصل بالآية من القضايا والحوادث والشؤون»، سواء كانت علّة نزلت الآية من أجلها أو لم تكن كذلك، بل ارتبطت بالنزول ولو بنحو الظرفيّة المكانيّة أو الزمانيّة أو الإقتران، وما شابه.

الوجه الثاني: إنّ ملاحظة ما ذكره المفسّرون وعلماء القرآن من أسباب نزول الآيات تدلّنا بوضوح على أنّ مرادهم به ليس هو خصوص ما كان سبباً بالمصطلح الفلسفي، بأن يكون علّة نزلت الآية من أجله، وإنّما يذكرون تحت عنوان «سبب النزول» كلّ القضايا التي كان النزول في إطارها، وما يرتبط بنزول الآيات بنحو مؤثّر في دلالتها ومعناها، بما في ذلك الزمان والمكان، وإن لم يتقيّد ذلك حتى بالزمان والمكان، ولذلك فإنّ سبب النزول يصدق على ما يخالف زمان النزول بالمضيّ والإستقبال.

وقد لا تكون أسباب النزول، إلّا خصوصيّات في موارد التطبيق تعتبر فريدةً، فهي تُذكر مع الآية لمقارنة حصولها عند نزولها، ككون العاملين بالآية متّصفين ببعض الصفات، أو تُعتبر مقارنات نزول الآية لغمل شخص مميّز وفضيلة له. إلى غير ذلك ممّا يضيّق المجال عن إيراد أمثله وتفصيله، فإنّ جميع هذه الموارد يسمّونها في كتبهم بـ «أسباب النزول» بينما ليس في بعضها سببيّة للنزول بالمصطلح الأوّل.

فالمصطلح القرآني لكلمة «أسباب النزول» تحدّده بقولنا: «كلّ ما له صلة بنزول الآيات القرآنيّة».

عن واقع، أو تطبيقاً نموذجياً فريداً، أو ورد الحكم فيه لأول مرة، أو كان موردّه فيه جهة غريبة تجلب الإنتباه أو نحو ذلك.

و أمّا الطرق التي ذكروها لتعيين أسباب النزول فهي:

١ - ما ذكره السيوطي بقوله: والذي يتحرّر في سبب النزول لمّنه ما نزلت الآية أيّام وقوعه (٢٤).

وهذا فيه تضيق لأنّه أخصّ ممّا يُطلق عليه اسم سبب النزول عندهم، لعدم انحصاره بما كان في وقت النزول، بل الضروري، هو ارتباط السبب بالآية سواء كان مقارناً لنزولها أولاً، ويُعلم الربط بالقرائن، على أنّنا لا ننكر مقارنة كثير من الأسباب لنزول آياتها، مع أنّ الإلتجاء الى معرفة سبب النزول بما ذكره من النزول أيّام وقوعه يؤدي الى انحصار معرفة سبب النزول بطريق المشاهدة بالحاضرين، فلا بدّ من الإعتماد على الروايات لإثباتها إلّا أن يكون مراده تعريف سبب النزول وهو الأظهر، لكنه أيضاً تضيق كما عرفت.

٢ - قال الواحدي: لا يحلّ القول في أسباب نزول الكتاب، إلّا بالرواية والسمع ممّن شاهدوا التنزيل، ووقفوا على الأسباب، أو بحثوا عن علمها وجدّوا في الطّلاب، وقد ورد الشرع بالوعيد للجاهل ذي العثار في هذا العلم بالنار.

أخبرنا أبو إبراهيم، إسماعيل بن إبراهيم الواعظ، قال: أخبرنا أبو الحسين، محمد بن أحمد بن حامد العطار، قال: حدّثنا أحمد بن الحسن بن عبد الجبار، قال: حدّثنا ليث، عن حماد، قال: حدّثنا أبو عوانة، عن عبد الأعلى، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال:

قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: اتّقوا الحديث إلّا ما علمتم، فإنّه من كذب عليّ متعمّداً فليتبوّأ مقعده من النار، ومن كذب على القرآن من غير علم فليتبوّأ مقعده من النار.

والسلف الماضون رحمهم الله كانوا من أبعد الغاية احترازاً عن القول في نزول الآية (٢٥).

وقال آخر: معرفة سبب النزول أمر يحصل للصحابة بقرائن تحتق بالقضايا (٢٦).

٣- قولهم نزلت الآية في كذا.

إنّ المراجع لكتب التفاسير، وخاصّة الكتب الجامعة لأسباب النزول، يجد أنّهم إذا أرادوا ذكر سبب نزول آية قالوا: نزلت في كذا، والظاهر أنّ استعمال الصحابة والتابعين لهذا التعبير، وكون المفهوم من هذا التعبير ما يفهم من قولهم «السبب في نزول الآية كذا» دفعهم على المحافظة على هذه العبارة عند بيان أسباب النزول. ويؤيده أنّ الحرف «في» يستعمل فيما يناسب السببية والربط، كما في قولك: لأمه في أمر كذا، أي من أجله وعلى فعله (٢٧).

لكن قال الزركشي: عادة الصحابة والتابعين أنّ أحدهم إذا قال: «نزلت هذه الآية في كذا» فإنّه يريد أنّها تتضمن هذا الحكم، لا أنّ هذا كان السبب في نزولها، فهو من جنس الإستدلال على الحكم بالآية، لا من جنس النقل لما وقع (٢٨).

أقول: لم تثبت هذه العادة، بل المستفاد من عمل علماء القرآن هو الإلتزام بالعكس، ولا بدّ أنّهم لم يفهموا الخلاف من الصحابة أو التابعين، بل الأغلب في موارد قول الصحابة والتابعين: «نزلت في كذا» إنّها هو القضايا الواقعة والوقائع الحادثة ممّا لا معنى له إلّا الرواية والنقل، ولا مجال لحمله على الإستدلال.

ولو تنزلنا، فإنّ احتمال كون قولهم: «نزلت في كذا» للإستدلال مساوٍ لاحتمال كونه لبيان سبب النزول، ولا موجب لكونه أظهر في الإستدلال.

ويقرب ما ذكرنا أنّ ابن تيمية احتمل في الكلام المذكور كلا الأمرين: الإستدلال وسبب النزول، فقال: قولهم: «نزلت هذه الآية في كذا...» يراد به تارةً سبب النزول، ويراد به تارةً أنّ ذلك داخل في الآية، وإن لم يكن السبب، كما نقول عني بهذه الآية كذا (٢٩).

٤ - والتزم الفخر الرازي طريقاً آخر لمعرفة سبب النزول ذكره في تفسير آية

٢٦- الإتيان (ج ١ ص ١١٥).

٢٧- لاحظ: مغني اللبيب لابن هشام (ص ٢٢٤).

٢٨- الإتيان (ج ١ ص ١١٦).

٢٩- المصدر السابق (ج ١ ص ٥ - ١١٦).

النبا، قوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين» [الآية ٦ من سورة الحجرات ٤٩].

قال: سبب نزول هذه الآية، هو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث الوليد بن عتبة، وهو أخو عثمان لأمه، إلى بني المصطلق والياً ومصدقاً، فالتقوه، فظنهم مقاتلين فرجع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وقال: «إنهم امتنعوا ومنعوا» فهم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بالإيقاع بهم، فنزلت هذه الآية، وأخبر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أنهم لم يفعلوا شيئاً من ذلك.

قال الرازي: وهذا جيد، إن قالوا بأن الآية نزلت في ذلك الوقت، وأما إن قالوا بأنها نزلت لذلك مقتصرأ عليه ومتعدياً إلى غيره فلا، بل نقول: هو نزل عامّاً لبيان التثبت وترك الاعتماد على قول الفاسق.

ثم قال: ويدل على ضعف قول من يقول: أنها نزلت لكذا، أن الله تعالى لم يقل: «إني أنزلتها لكذا»، والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينقل منه أنه بين أن الآية نزلت لبيان ذلك فحسب.

وقال أخيراً: فغاية ما في الباب أنها نزلت في مثل ذلك الوقت، وهو مثل التاريخ لنزول الآية، ونحن نصدق ذلك (٣٠). ويرد عليه:

أن الظاهر منه أنه بحسب سبب النزول في أن يقول الله: «أنزلت الآية لكذا» أو يصرح الرسول بنزولها كذلك، وكذلك يبدو منه أنه يعتبر في كون الشيء سبباً للنزول أن يكون مدلول الآية خاصاً به لا عموم فيه.

وكلا هذين الأمرين غير تامين:

أما الأول، فلأن كون أمر ما سبباً لمجيئ الوحي ونزوله هو بمعنى أن الله أوحى إلى نبيه من أجل ذلك، فلا حاجة إلى تصريح الله بأنه أنزل الآية لكذا.

وأيضاً فإننا لم نجد ولا مورداً واحداً، كان تعيين سبب النزول على أساس تصريح الباري بقوله: أنزلت الآية لكذا.

أفهل ينكر الفخر الرازي وجود أسباب النزول مطلقاً؟

و أورد عليه المحقق الطهراني بقوله: و أطرف شيء استدلاله على ضعف قول من يقول «إنها نزلت في كذا» أن الله تعالى لم يقل: «إني أنزلتها لكذا» والنبى صلى الله عليه وآله لم ينقل عنه أنه بين ذلك .

فإن فهم هذا المعنى لا ينحصر في ما ذكره، بل مجرد نزول الآية عند الواقعة مع انطباقها عليها يكفي في استفادة هذا المعنى (٣١).

و أما الثاني: فلأن عموم الآية لغير الواقعة، لا ينافي كون تلك الواقعة هي السبب لنزولها، فإن المراد بسبب النزول ليس هو المورد الخاص المنفرد الذي لا يتكرر، بل قد يكون كذلك ، وقد يكون هو أول الموارد الكثيرة باعتبار عموم موضوع الآية.

بل - كما ذكر المحقق الطهراني -: إن الوقائع في زمان نزول الآية كثيرة، مع أن ذكر المقارنات لنزول الآيات لا معنى له، بل نزول الآية في الواقعة لا معنى له، إلا أنها المعنية بها، ولو على وجه العموم (٣٢).

والمستحصل من البحث: أن الطرق المثبتة لنزول الآيات تنحصر في أخبار و روايات الصحابة الذين شاهدوا الوحي وعاصروا نزوله، وعاشوا الوقائع والحوادث و ظروفها، والتابعين الآخذين منهم، والعلماء المتخصصين الخبراء، و سيأتي البحث عن مدى اعتبار هذه الروايات في الفقرة التالية من البحث.

٣ - حجية رواياتها

إن الباحث عن أسباب النزول يلاحظ بوضوح اتسام رواياتها بالضعف أو عدم القوة، عند العلماء حسب ما تقرره قواعد علم الرجال، بل يجد صعوبة في العثور على ما يخلو سنده من مناقشة رجالية في روايات الباب، وكذا تكون النتيجة الحاصلة من الجهد المبذول حول أسباب النزول معرضاً للشك من قبل علماء مصطلح الحديث باعتبار أن رواياتها غير معتمدة حسب أصول هذا العلم أيضاً.

ونحن نستعرض هنا ما قيل أو يمكن أن يقال من وجوه الاعتراض على روايات

٣١ - محجة العلماء (ص ٢٥٨).

٣٢ - المصدر والموضع.

أسباب النزول، ونحاول الإجابة عنها بما يزيل الشك عن حجّيتها حسب ما يوصلنا الدليل، ووجوه الاعتراض إجمالاً هي:

الأول: إنّ روايات الباب (موقوفة).

الثاني: إنّ روايات الباب (مرسلة).

الثالث: إنّ روايات الباب (ضعيفة).

قالوا: ولا حجّة لشيء من هذه الثلاثة.

ومع هذه المفارقات كيف يمكن الاعتماد على روايات الباب؟ وبدونها كيف لنا أن نقف على معرفة الأسباب؟

فلنذكر كلاً منها مع الإجابة عليه:

الوجه الأول: الاعتراض بالإرسال والوقف على الصحابة:

إنّ الحديث إذا اتصل سنده إلى الصحابي، ولم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم سمي «موقوفاً»، وهو مرسل الصحابي، وبما أنّ الحديث إنّما يكون حجّة باعتبار اتّصاله بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم، وكونه كلامه وكاشفاً عن مراده، فلا يكون الموقوف كاشفاً كذلك، بل لا يعدو من أن يكون رأياً للصحابي، ومن المعلوم أنّه لا حجّة فيه لنفسه.

والجواب عن ذلك:

أولاً: إنّ الصحابي إنّما يذكر من أسباب النزول ما حضره وشهده أو نقله عمّن كان كذلك، فيكون كلامه شهادة عن علم حسّي وقضيّة مشاهدة، وواقعة نزلت فيها الآية وهذا هو القدر المتيقّن من الروايات المقبولة في أسباب النزول، قال الواحدي: لا يحلّ القول في أسباب النزول إلّا بالرواية والسمع ممّن شاهدوا التزيل ووقفوا على الأسباب وبحثوا عن علمها (٣٣).

وقال آخر: معرفة سبب النزول أمر يحصل للصحابة بقرائن تحتفّ بالقضايا (٣٤). وقد عرفنا في الفقرة السابقة من هذا البحث أنّ طرق معرفة أسباب النزول هي روايات الصحابة.

إذن، فما يذكره الصحابي في باب النزول إنما يكون عن علم وجداني حصل عندهم بمشاهدة القضايا، ووقوفهم على الأسباب، فيكون إخبارهم عنها من باب الشهادة، لا من باب الرواية والحديث.

فلابد أن يكون حجة عند من يقول بعدالة الصحابة بقول مطلق، أو خصوص بعضهم، من دون حاجة الى رفعها الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فهي من قبيل رواية الصحابة لأفعال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم التي شاهدها، وحضروا صدورهم، فنقلوها بخصوصياتها، فهي حجة بالإجماع من دون حاجة الى رفعها الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

فكلام الصحابي في هذا الباب ليس حديثاً نبوياً كي يبحث فيه عن كونه مرسلأً أولاً .

وقد قيّد السيوطي مرسل الصحابي المختلف فيه بكونه «مما علم أنه لم يحضره» (٣٥) ومعنى ذلك أن ما لم يحضره ونقله، فلو كان فعلاً من أفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم سمي مرسلأً، وإلا فلا وجه لتسميته «حديثاً» فضلاً عن وصفه بالإرسال، توضيح ذلك :

إن نزاعهم في مرسل الصحابي إنما هو في ما ذكره الصحابي من الحوادث التي لم يشهدها ولم يحضرها، وأما ما حضرها من الوقائع وشهدها من الحوادث، فإنها لا تكون داخلة في النزاع المذكور، فإن ذلك ليس حديثاً مرسلأً، لأن الصحابي لا يروي ولا ينقل شيئاً، وإنما يشهد بما حضره ورآه، وهو نزول الوحي في تلك الواقعة وغيره مما يرتبط بالنزول، فلا يصح أن يقال أنه حدث وروى أو نقل شيئاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى يقال أنه أرسله ولم يرفعه.

ثانياً: وعلى فرض كون كلام الصحابي في أسباب النزول حديثاً مروياً، نقول: إن حديث الصحابي - في خصوص باب أسباب النزول - ليس موقوفأً ولا مرسلأً بل هو مُستند مرفوع.

قال الحاكم النيسابوري: ليعلم طالب الحديث أن تفسير الصحابي الذي شهد

الوحي والتنزيل، عند الشيخين، حديث مُسْتَد.

قال: ومشى على هذا أبو الصلاح وغيره (٣٦).

ومراده بالشيخين: البخاري ومسلم.

وقال النووي - معلقاً على كلام الحاكم - : ذاك في تفسير ما يتعلق بسبب نزول الآية (٣٧).

أقول: صريح كلماتهم أنّ حديث الصحابي في مجال أسباب النزول يُعَدّ - حسب مصطلح الحديث - «مُسْتَدّاً» والمراد به: ما رفع واتّصل بالنبّي صَلَّى الله عليه وآله وسلّم، ونسب إليه، وإن لم يصرّح الصحابي بأنّه أخذه منه صَلَّى الله عليه وآله وسلّم.

قال النووي: وأكثر ما يُستعمل [أي المُسْتَد] فيما جاء عن النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلّم، دون غيره (٣٨).

وقال الحاكم النيسابوري وغيره: لا يُستعمل «المُسْتَد» إلا في المرفوع المتّصل (٣٩).

وقال السيوطي - معلقاً على كلام الحاكم هذا - : حكاه ابن عبد البر عن قوم من أهل الحديث، وهو الأصحّ، وليس ببعيد من كلام الخطيب، وبه جزم شيخ الإسلام [يعني ابن حجر] في النخبة (٤٠).

وعلى هذا، فتفسير الصحابي خاصّة في موضوع أسباب النزول، هو من الحديث المسند، بمعنى أنّه محكوم بالإتصال بالنبّي صَلَّى الله عليه وآله وسلّم فيكون مثله في الحجّة والإعتبار.

ثالثاً: لو فرضنا كون كلام الصحابي في هذا الباب حديثاً مرسلًا، لكن ليس مرسل الصحابي كلّ مردوداً وغير حجّة.

قال المقدسي: مراسيل أصحاب النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلّم، مقبولة

٣٦ - تدريب الراوي (ص ١١٥).

٣٧ - تقريب النواوي متن تدريب الراوي (ص ١٠٦).

٣٨ - تدريب الراوي (ص ١٠٧).

٣٩ - المصدر (ص ١٠٨).

٤٠ - المصدر والموضع.

عند الجمهور، والأمة اتفقت على قبول رواية ابن عباس و نظرائه من أصاغر الصحابة مع اكثارهم، وأكثر روايتهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مراسيل (٤١).

وقال النووي - بعد أن تعرض لحكم الحديث المرسل بالتفصيل -: هذا كله في غير مرسل الصحابي، أما مرسله فمحكوم بصحته، على المذهب الصحيح.

وقال السيوطي في شرحه لهذا الكلام: «أما مرسله» كإخباره عن شيء فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو نحوه، مما يعلم أنه لم يحضره لصغر سنه أو تأخر إسلامه «فمحكوم بصحته على المذهب الصحيح» الذي قطع به الجمهور من أصحابنا وغيرهم، وأطبق عليه المحذثون المشترطون للصحيح، القائلون بضعف المرسل، وفي الصحيحين من ذلك ما لا يحصى (٤٢).

ثم، على فرض صدق «المرسل» على كلام الصحابي اصطلاحاً، ولوقلنا باعتبار مراسلات الصحابة تلك التي لم يحضرها، كان القول باعتبار مراسلاتهم التي حضروها لو سميت بالمرسل أولى كما لا يخفى.

رابعاً: إن الذي عرفناه في الفقرة السابقة هو انحصار طريق معرفة أسباب النزول بالأخذ من الصحابة، لأن أكثر الأسباب المعروفة للنزول إنما هو مذكور عن طريقهم ومأخوذ من تفاسيرهم، لأنهم وحدهم الحاضرون في الحوادث والمشاهدون للوحي ونزوله، فلو شددنا التمسك بقواعد علم الرجال ومصطلح الحديث، وطبقناها على روايات أسباب النزول، لآدى ذلك إلى سد باب هذا العلم.

وبما أننا أكدنا في صدر هذا البحث على أهمية المعرفة بأسباب النزول فإن من الواضح عدم صحة هذا التشدد، وفساد ما ذكر من عدم حجّة روايات الباب، ولا يكون ما ذكر في علمي الرجال والمصطلح مانعاً من الأخذ بأقوال الصحابة في الباب.

الوجه الثاني: الإعتراض بالإرسال والوقف على التابعين

لا شك أن ما يرويه التابعي من دون رفع إلى من فوقه من الصحابة أو وصله إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكون «رأياً» خاصاً له، فلا يكون حجة من باب كونه حديثاً نبوياً، لأنه لا يدخل تحت عنوان «السنة» ويسمى - في مصطلح دراية

الحديث - «بالموقوف» هذا ما لا بحث فيه.

وإنما وقع البحث فيما يذكره التابعي ناقلاً له عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، من دون توسيط الصحابي، فقال قوم بحجّيته بعد أن اعتبروه من «السنّة» وسمّوه «مرسلاً» أيضاً (٤٣).

والوجه في التسمية هو أنّ التابعي - والمراد به من تأخّر عصره عن عصر صحبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يرو عنه إلاّ مع الوساطة - إذا روى شيئاً عنه صلى الله عليه وآله ورفعاه إليه، فحديثه مرفوع، إلاّ أنّه ليس متصلاً، بل هو مرسل، والوساطة محذوفة، وهي الصحابي بالفرض، فيكون حديثه غير مسند، وقد وقع الخلاف في حجّية مراسلات التابعي مطلقاً غير ما يختصّ منها بأسباب النزول.

أمّا في خصوص هذا الباب فإنّهم اعتبروا الموقوف على التابعي من روايات النزول مرفوعاً حكماً، وقالوا: إن ما لم يرفعه - في هذا الباب - هو بحكم المرفوع من التابعي، وإن كان مرسلاً، فيقع فيه البحث في مراسلاته.

قال السيوطي - بعد أن حكم بأنّ الموقوف على الصحابي في باب أسباب النزول بمنزلة المسند المرفوع منه - ما نصّه: ما تقدّم أنّه من قبيل المسند من الصحابي، إذا وقع من تابعي فهو مرفوع أيضاً، لكنه مرسل، فقد يقبل إذا صحّ المسند إليه، وكان من أئمة التفسير والآخذين من الصحابة كمجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير، أو اعتضد بمرسل آخر، ونحو ذلك (٤٤).

إذن، ما ورد في باب أسباب النزول عن التابعين، يعدّ حديثاً مرفوعاً منسوباً الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولولم يرفعه التابعي إليه، ولا الى أحد من الصحابة، فيدخل في البحث عن حجّية مرسل التابعي ثم أنّ مرسل التابعي ليس بإطلاقه مرفوضاً. قال الزركشي: في الرجوع الى قول التابعي، روايتان لأحمد واختار ابن عقيل المنع، وحكوه عن شعبة، لكن عمل المفسرين على خلافه، وقد حكوا في كتبهم أقوالهم (٤٥).

٤٣ - تقريب النواوي المطبوع مع التدريب (ص ١١٨).

٤٤ - الإقنان (ج ١ ص ١١٧).

٤٥ - البرهان في علوم القرآن للزركشي (ج ٢ ص ١٥٨).

أقول: بل في غير المفسرين من يلتزم بحجة مراسيل التابعين.
قال الطبري: أجمع التابعون بأسرهم على قبول المرسل ولم يأت عنهم إنكاره،
ولا من أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين (٤٦).
وبين القائلين بحجة المرسل، ثلاثة من أئمة الفقهاء، وهم أبو حنيفة ومالك و
أحمد، أي خلا الشافعي.

قال النووي والسيوطي: «(المرسل: حديث ضعيف)» وقال مالك، في المشهور
عنه، و أبو حنيفة في طائفة منهم أحمد في المشهور عنه: صحيح (٤٧).
أقول: حتى الشافعي - القائل بضعف المرسل - يقول باعتباره في بعض
الظروف، كما سيأتي.

ثم أن المرسل لو كان ضعيفاً، فإن ذلك لا يعني تركه وعدم الأخذ به مطلقاً، بل
هناك طرق مؤدية الى تقويته الى حد الاعتبار.

قال النووي: فإن صحّ مخرج المرسل بمجيئه من وجه آخر، مسنداً أو مرسلأً،
أرسله من أخذ من غير رجال الأول، كان صحيحاً.

وأضاف السيوطي عليه: هكذا نصّ عليه الشافعي في الرسالة (٤٨).
أقول: وهذه طريقة متداولة لتقوية الحديث الضعيف بواسطة الشواهد
والتابعات، كما سنذكر ذلك في جواب الوجه الثالث التالي.

الوجه الثالث: الاعتراض بضعف روايات الباب

إنّ الكثير من رواة أخبار الباب ضعفاء من الناحية الرجالية، وموهونون في
نقل الحديث، فكثيراً ما نرى هذا السند في روايات النزول: «... الكلبي عن أبي صالح
...» وقد نقل السيوطي عن الحاكم النيسابوري في هذا السند أنه «أوهى أسانيد ابن
عباس مطلقاً» ويقول فيه ابن حجر «هذه سلسلة الكذب» (٤٩).

والجواب: إنّ ما ذكر صحيح في الجملة، إلّا أنّ ضعف سند حديث ما لا
يعني - إطلاقاً - ضعف متنه، فإنّ من الممكن أن لا يكون المتن ضعيفاً بل يكون صحيحاً

٤٦ - تدريب الراوي (ص ١٢٠).

٤٧ - المصدر والموضع.

٤٨ - المصدر والموضع.

٤٩ - المصدر (ص ١٠٦).

بسند آخر، غير هذا السند الضعيف، توضيح ذلك :

قال اللكهنوي: قولهم: «هذا حديث ضعيف» فرادهم أنه لم تظهر لنا فيه شروط الصحة، لا أنه كذب في نفس الأمر، لجواز صدق الكاذب، وإصابة من هو كثير الخطأ، هذا هو القول الصحيح الذي عليه أكثر أهل العلم، كذا في شرح الألفية للعراقي، وغيره (٥٠).

وقال أيضاً: كثيراً ما يقولون «لا يصح» و «لا يثبت هذا الحديث» ويظنّ منه من لا علم له: أنه موضوع أو ضعيف، وهو مبنيّ على جهله بمصطلحاتهم، وعدم وقوفه على مصرّحاتهم، فقد قال عليّ القارئ: لا يلزم من عدم الثبوت وجود الوضع (٥١).

وقال الدكتور عتر: قد يضعف السند ويصحّ المتن، لوروده من طريق آخر... إذا رأيت حديثاً بإسناد ضعيف، فلك أن تقول: «ضعيف بهذا الإسناد» وليس لك أن تقول: «هذا ضعيف» كما يفعله بعض المتمجدين في هذا العلم الشريف، فتعتن به ضعف متن الحديث، بناءً على مجرد ضعف ذلك الإسناد!؟ فقد يكون مروياً بإسناد آخر صحيح، يثبت بمثله الحديث (٥٢).

إذن فليس كلّ حديث ضعيف السند باطلاً، موضوعاً، ضعيف المتن، بل هناك فرق بين ما يكون إسناده ضعيفاً وبين ما يكون متنه ضعيفاً، وبين الحديث المتروك والحديث الموضوع، ومحلّ التفصيل هو علم المصطلح أو «دراية الحديث». وقد قرّر علماء الدراية والمصطلح طرقاً يعرف بها أيّ الأحاديث الضعيفة السند لا يمكن الأخذ بها؟ وأيتها يؤخذ بها من وجوه أخرى؟

قال النووي والسيوطي - وقد جمعنا بين كلامهما متناً بين الأقواس وشرحاً خارجها - : إذا ورد الحديث من وجوه ضعيفة، لا يلزم أن يحصل من مجموعها حسن.

[والمراد من قوله: (لا يلزم...) أنه ليس ضرورياً لصيرورة الحديث الضعيف حديثاً حسناً أن يلتزم بأنّ الأسانيد تقوّي بعضها بعضاً، وليس بحاجة الى كثرة فيها، حتى تصل الى درجة الحسن، بل يكفي الأقلّ من ذلك، كطريق واحد آخر، كما يشرحه

٥٠ - الرفع والتكثير في الجرح والتعديل (ص ١٣٦).

٥١ - المصدر السابق (ص ١٣٧).

٥٢ - منهج النقد في علوم الحديث (ص ٢٩٠).

في الفقرات التالية].

قالا: بل:

١ - ما كان ضعفه لضعف راويه الصدوق الأمين، زال بمجيئه من وجهٍ آخر، و صار حسناً.

٢ - (وكذا إذا كان ضعفها لإرسال) أو تدليس، أو جهالة رجال، كما زاده شيخ الإسلام [ابن حجر] (زال بمجيئه من وجهٍ آخر) وكان دون الحسن لذاته.

٣ - (وأما الضعف لفسق الراوي) أو كذبه (فلا يؤثر فيه موافقة غيره) له إذا كان الآخر مثله، نعم يرتقي بمجموع طرقه من كونه منكراً لا أصل له، صرح به شيخ الاسلام، قال:

٤ - بل ربّما كثرت الطرق، حتى أوصلته الى درجة المستور السيئ الحفظ بحيث إذا وجد له طريق آخر فيه ضعف قريب محتمل، ارتقى بمجموع ذلك إلى درجة الحسن (٥٣).

أقول: ومن هذا الباب تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات، فقد يُردّف الحديث بما يُسمّى (شاهداً) فيقال: يشهد له حديث كذا، أو بما يُسمّى (متابعة) فيقال: (تابعه على حديثه فلان) وتوضيحه:

إنّ الشاهد هو حديث مروي عن صحابيٍ آخر يشبه الحديث الذي يُظنّ تفرد الصحابي الأول به، سواء شابهه في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط (٥٤).

والمتابعة: أن يوافق راوي الحديث على ما رواه من قبل راوٍ آخر، فيرويه الثاني عن شيخ الأوّل أو عن من فوقه من الشيوخ (٥٥).

والمقصود بالشواهد والمتابعات، كما أسلفنا، هو تقوية الحديث ورفع درجته من الضعف إلى الحسن، أو من الحسن إلى الصّحة.

مثاله ما ذكره السيوطي، بعد أن روى حديثاً في شأن نزول آية، سنده هكذا: «ابن مردويه، من طريق ابن اسحاق، عن محمد بن أبي محمد، عن عكرمة أو سعيد، عن ابن

٥٣ - تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي (ص ١٠٤).

٥٤ - منهج النقد (ص ٤١٨).

٥٥ - المصدر والموضع السابقان.

عباس» قال السيوطي: إسناده حسن، وله شاهد عند أبي الشيخ، عن سعيد بن جبير، يرتقي به إلى درجة الصحيح (٥٦).

ثم لا يخفى أنّ بعضهم اعتبر عدم المتابعة للحديث طعنًا في الراوي. قال البخاري في ترجمة «أساء بن الحكم الفزاري»: لم يُرو عنه إلا هذا الحديث، وحديث آخر لم يتابع عليه (٥٧).
لكن لا يصحّ هذا الطعن:

قال المزي: هذا [أي عدم وجود المتابعة] لا يقدر في صحّة الحديث، لأنّ وجود المتابعة ليس شرطاً في صحّة كلّ حديث صحيح (٥٨).

وقال الذهبي: بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع وأكمل رتبة، و أدلّ على اعتناؤه بعلم الأثر وضبطه - دون أقرانه - لأشياء ما عرفوها. وإنّ تفرّد الثقة المتقن، يعدّ صحيحاً غريباً (٥٩).

وقال اللكهنوي: ربّما يطعن العقيلي أحداً ويجرحه بقوله: «فلان لا يتابع على حديثه» فهذا ليس من الجرح في شيء، وقد ردّ عليه العلماء في كثير من المواضع بجرحه الثقات بذلك (٦٠).

و أمّا ما نقل عن الحاكم وابن حجر حول «أوهي أسانيد ابن عباس» فنجيب عنه:

أولاً: إنّ التمثيل لأوهي أسانيد ابن عباس بهذا السند لم يرد في كتاب الحاكم النيسابوري أصلاً، فقد ذكر أمثلة لأوهي الأسانيد في كتابه «معرفة علوم الحديث» ولم يرد فيها هذا السند.

وقد تنبّه الشيخ الدكتور نورالدين عتر إلى هذا، وأشار في هامش كتابه القيم «منهج النقد في علوم الحديث» إلى كتاب الحاكم «معرفة علوم الحديث: ص ٥٦ -

٥٦ - الإثقان (ج ١ ص ١٢٠).

٥٧ - تهذيب التهذيب (ج ١ ص ٢٦٧).

٥٨ - نقله في هامش الرفع والتكيل (ص ١٢٢).

٥٩ - ميزان الاعتدال (ج ٢ ص ٢٣١).

٦٠ - الرفع والتكيل (ص ١٢٢ - ١٢٣).

٥٨» وقال: إلا المثال الأخير، فليتنبه (٦١).

أقول: وهذا تنبيه جليل الى وقوع التصحيف في النقل عن الحاكم، حيث زيد في المنقول عنه التمثيل لأوهى الأسانيد بهذا السند «الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس».

وقد وردت هذه الزيادة في كتاب السيوطي نقلاً عن الحاكم (٦٢).

لكن السيوطي المعروف بكثرة النقل عن من سبقه في التأليف من دأبه الإشارة إلى انتهاء النقل قبل أن يضيف عليه شيئاً ويصرّح بأن الزيادة من عند نفسه، وهذا يؤيد أن تكون زيادة هذا السند من عبث بعض المحرّفين .

وثانياً: إنّ الكلبي ليس بتلك المثابة من الضعف والوهن، وخاصة إذا كان راوياً عن أبي صالح، عن ابن عباس، وبالأخصّ في مجال «تفسير القرآن».

قال الحافظ الرجالي الناقد، أبو أحمد ابن عديّ في كتابه «الكامل» المعدّ لذكر الضعفاء ما نصّه: للكلبي أحاديث صالحة وخاصة عن أبي صالح وهو معروف بالتفسير، وليس لاحد تفسير أطول منه ولا أشبع فيه، وبعده مقاتل بن سليمان إلا أنّ الكلبي يفضل على مقاتل، لما في مقاتل من المذاهب الرديئة (٦٣) وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» (٦٤).

وقال ابن حجر في ترجمته: قال ابن عدي: «رضوه في التفسير» (٦٥).

وعلى هذا، فهل يصحّ أن يقال في حديث الكلبي، وخاصة في التفسير وأسباب النزول أنّ سنده «أوهى الأسانيد» أو «سلسلة الكذب»؟
أليس هذا من التناقض الواضح؟!

٤ - مصادرها

ويدلّ على مدى اهتمامهم بموضوع «أسباب النزول» كثرة الجهود المبذولة في

٦١ - منهج النقد (ص ٢٨٨) الهامش (١).

٦٢ - تدريب الراوي (ص ١٠٦).

٦٣ - البرهان للزركشي (ج ٢ ص ١٥٩).

٦٤ - لسان الميزان (ج ٧ ص ٣٥٩).

٦٥ - المصدر السابق، نفس الموضع.

سبيلها، فالتفسير بالمنهج التاريخي المتمثل في أحاديث أسباب النزول، والعناية بها منتشر في بطون التفاسير الموسعة الجامعة، أمّا الصغيرة - وخاصة القديمة تلك التي كانت طلائع فنّ التفسير - فهي منحصرة بهذا المنهج، كما أشرنا في صدر البحث.

و بعد هذا فإنّ كثيراً من العلماء بذلوا جهوداً في سبيل جمع أسباب النزول في مؤلّفات خاصة، ويمكن من ناحية فنيّة تقسيم هذه المؤلّفات الى قسمين:

الأول: الباحثة عن أسباب نزول القرآن، بصورة عامة وشاملة لجميع الآيات، وذكر أسبابها، من دون تخصيص بجانب معيّن.

الثاني: الباحثة عن أسباب نزول بعض الآيات في موضوع معيّن أو في أشخاص معيّنين.

فلنذكر المؤلّفات تحت هذين العنوانين.

القسم الأول: المؤلّفات الشاملة

قال السيوطي: أفردته بالتصنيف جماعة [الإتقان ج ١ ص ١٠٧]، ثم ذكر عدة منها.

ونحن نورد ما وقفنا عليه أو على اسمه منها، مرتبة حسب أوائل أسمائها:

١ - إرشاد الرحمن لأسباب النزول، والنسخ والمتشابه، وتجويد القرآن: تأليف: عطية الله بن البرهان الشافعي الاجهوري، المتوفى (١١٩٠).

* معجم مصتفات القرآن الكريم، لشواخ (ج ١ ص ١٢٧ رقم ٢٠٤).

٢ - أسباب النزول:

تأليف: عليّ بن هبة بن جعفر، أبي الحسن المديني السعدي، المتوفى (٢٣٤).

* إيضاح المكنون (٣/ ٦٩).

و ذكره السيوطي قائلاً: أقدمهم عليّ بن المديني شيخ البخاري [الإتقان ج ١ ص ١٠٧] وفيمن يأتي ذكره بعض من هو أقدم منه وفاة.

٣ - أسباب النزول:

تأليف: محمد بن أسعد، القرافي.

* كشف الظنون (ج ١ ص ٧٦).

٤ - أسباب نزول القرآن، المطبوع باسم «أسباب النزول»:

تأليف: عليّ بن أحمد، أبي الحسن الواحدي. النيسابوري، المتوفى (٤٦٨)،

ولدينا منه مصوّرة عن نسخة قديمة مصحّحة.

قال السيوطي: من أشهرها كتاب الواحدي، على ما فيه من إعواز.

* الإِتقان (ج ١ ص ١٠٧)، وكشف الظنون (١/٧٦)، والنابس في أعلام القرن الخامس (ص ١١٨).

٥ - أسباب النزول:

تأليف: الشيخ سعيد بن هبة الله بن الحسن، قطب الدين الراوندي، المفسر، المتوفى (٥٧٣).

قال: شيخنا آقا بزرك الطهراني: هو من مآخذ كتاب «بحار الأنوار» صرح به في أوله، وينقل عنه فيه.

* الذريعة إلى تصانيف الشيعة (ج ٢ ص ١٢).

٦ - أسباب النزول:

تأليف: عبدالرحمن بن محمد، أبي المطرف، المعروف بابن فطيس الأندلسي، المتوفى (٤٠٢)، في أجزاء عديدة.

* سير أعلام النبلاء (١١/ ق ٤٦)، وكشف الظنون (١/٧٦)، وستاه في معجم مصنفات القرآن (ج ١ ص ١٢٣) بالقصص والأسباب التي نزل من أجلها الكتاب.

٧ - أسباب النزول:

تأليف: عبدالرحمن بن عليّ، أبي الفرج، ابن الجوزي البغدادي.

* كشف الظنون (١/٧٦).

٨ - الأسباب والنزول على مذهب آل الرسول:

تأليف الشيخ محمد بن عليّ، ابن شهر آشوب، السروي، الحافظ، المتوفى (٥٨٨).

* معالم العلماء (ص ١١٩)، وانظر: تأسيس الشيعة (ص ٣٣٧)، والذريعة

(١٢/١)، وكشف الظنون (١/٧٧).

٩ - الإعجاب ببيان الأسباب:

تأليف: أحمد بن عليّ، شهاب الدين ابن حجر العسقلاني، المتوفى (٨٥٢).

مجلّد ضخّم.

* كشف الظنون (١/١٢٠).

أقول: ولعلّه ما ذكره السيوطي في الإتيان (١٠٧/١) بقوله: وألف فيه شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حجر كتاباً مات عنه مسودة، فلم نقف عليه كاملاً.

١٠ - البيان في نزول القرآن:

تأليف: محمد بن عليّ النسوي، وهو في أسباب نزول القرآن.

* معجم مصتفات القرآن الكريم، رقم (٢٦٠٨).

١١ - التنزيل من القرآن والتحريف:

تأليف المحدث عليّ بن الحسن بن فضال الكوفي، المتوفى (٢٢٤). كذا سَمَاه

السيد الصدر.

* تأسيس الشيعة (ص ٣٣٥)، وانظر (ص ٣٣٠)، والذريعة (ج ٤ ص ٤٥٤)،

و ذكره في إيضاح المكنون (٢٨٣/٤) باسم: «التنزيل في القرآن».

١٢ - التنزيل وترتيبه:

تأليف: الحسن بن محمد بن الحسن بن حبيب النيسابوري، المتوفى (٤٠٦).

قال الدكتور شواخ: مخطوط، ورد ذكره في فهرس المكتبة الظاهرية برقم (٣)

مجمع ٢٦) مكتوب في القرن السابع.

* معجم مصتفات القرآن الكريم (ج ١ ص ١٣٤) رقم (٢١٦).

١٣ - التنزيل:

من مصادر «المصباح» للكفعمي.

* الذريعة (ج ٤ ص ٤٥٤).

١٤ - التنزيل:

تأليف: محمد بن مسعود بن محمد بن عياش، السلمي، السمرقندي، صاحب

تفسير العياشي.

* الذريعة (ج ٤ ص ٤٥٤).

١٥ - التنزيل عن ابن عباس:

تأليف: عبدالعزيز بن يحيى الجلودي، أبي أحمد البصري، المتوفى (٣٣٢).

* الذريعة (ج ٤ ص ٤٥٤) عن رجال النجاشي.

١٦ - الصحيح المسند في أسباب النزول:

تأليف: مقبل الوادي

عنه في كتابه «قوارع القرآن».

* معجم المؤلفات القرآنية للسيد الحسيني، مخطوط قيد التأليف.

٢٤ - نزول القرآن:

تأليف: الحسن بن أبي الحسن البصري

* الفهرست للنديم (ص ٤٠).

٢٥ - نزول القرآن:

تأليف: عكرمة عن ابن عباس.

* الفهرست للنديم (ص ٤٠).

القسم الثاني: المؤلفات المختصة

وبذل ثلّة من الأعلام جهوداً في تأليف أسباب نزول آيات معيّنة، نزلت في شؤون خاصّة، أو بشأن أشخاص معيّنين، وقد أُلّف على هذه الطريقة جمع من القدماء والمتأخرين، ولعلّ من ذلك ما عنوانه السيوطي بـ «النوع الحادي والسبعين» في أسماء من نزل فيهم القرآن، قال: رأيت فيهم تأليفاً مفرداً لبعض القدماء، لكنه غير محرّر.

وأضاف: وكتب «أسباب النزول» و «المبهمات» يغنيان عن ذلك [الإتقان

ج ٤ ص ١١٩].

وبما أنّ الأغراض تختلف في جمع الآيات وذكر أسبابها حسب اختلاف المواضيع المقصودة بالبحث والتأليف، فإنّ الوقوف على جميع ما أُلّف على هذا النمط متعذّر، ولم اتفرّغ أنا للتتبّع الكامل، كي أستقصي جميع المؤلفات المختصة كذلك، وإنّما جمعتُ أسماء ما توفّر لديّ أثناء إعداد هذا البحث، بالإضافة الى ما استفدته من الفهارس والفوائد المتناثرة التي أمكنني الوقوف عليها، ونرتّبها هنا حسب أوائل أسمائها:

١ - الآيات النازلة في أهل البيت عليهم السلام:

للسيد محمّد بن أبي زيد بن عريشاه الوراميني (القرن ٨) وهو صاحب كتاب

«أحسن الكبار في معرفة الأنمة الأطهار».

* فهرس مكتبة السيّد المرعشي (رقم ٧٤٩ - ٧٥٠).

٢ - الآيات النازلة في أهل البيت عليهم السلام:

لابن الفحام، الحسن بن محمد بن يحيى، أبي محمد المقرئ النيسابوري، المتوفى (٤٥٨).

* لسان الميزان، لابن حجر (ج ٢ ص ٢٥١).

٣ - الآيات النازلة في ذم الجائرين على أهل البيت عليهم السلام:
لحيدر عليّ بن محمد بن الحسن الشيرازي.

* الذريعة للطهراني (ج ١ ص ٤٨).

٤ - الآيات النازلة في فضائل العترة الطاهرة:
للشيخ عبدالله، تقيّ الدين الحلبي.

* الذريعة (ج ١ ص ٤٩).

٥ - آية التطهير في الخمسة أهل الكساء:

للسيد محيي الدين الموسوي الغريفي، طبع بالمطبعة العلميّة - النجف ١٣٧٧.
٦ - آية التطهير:

للسيد محمد باقر الخراسان الموسوي، لا يزال مخطوطاً عند المؤلف.
٧ - آية التطهير:

للسيد محمد جواد الحسيني الجلاي لا يزال مخطوطاً عند المؤلف.

٨ - إبانة ما في التنزيل من مناقب آل الرسول:

تأليف: أحمد بن الحسن بن عليّ أبي العباس الطوسي، الفلكي، المفسر و
يسمى أيضاً «مثار الحق».

* معالم العلماء (ص ٢٣).

٩ - أربعون آية في فضائل أمير المؤمنين:
لمؤلف مجهول

* الذريعة (٤٩/١١ - ٥٠) وانظر (٢٦٤/١٧)

١٠ - أسماء أمير المؤمنين عليه السلام في كتاب الله عزّ وجلّ:

لابن أبي الثلج، محمد بن أحمد بن عبدالله أبي بكر البغدادي، المتوفى (٣٢٥)
* الذريعة (٧٥/١١) وقال: ذكره الشيخ في الفهرست.

١١ - أسماء أمير المؤمنين عليه السلام من القرآن:

تأليف: الحسن بن القاسم بن محمد بن أيوب بن شَمون، أبي عبدالله الكاتب

(القرن ٤).

* رجال النجاشي (ص ٥٢)، والذريعة (١٦٥/٢).

١٢ - أسماء من نزل فيهم القرآن:

تأليف اسماعيل الضرير المدني

* كشف الظنون (١٨٩/١).

١٣ - أعظم المطالب في آيات المناقب:

للسيد أحمد حسين الامروهي، المتوفى (١٣٣٨)

* الذريعة (٩٥/١١).

١٤ - أوضح دليل فيما جاء في علي وآله من التنزيل:

للشيخ علي بن الشيخ جعفر بن أبي المكارم العوامي القطيفي.

ذكر السيد الحسيني أنه موجود عنده في آخر كتاب «الهداية الى حبة

الميراث».

١٥ - تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة:

للسيد علي شرف الدين، الحسيني، الاسترآبادي، النجفي، تلميذ المحقق

الكركي، الذي توفي سنة ٩٤٠، وقد يسمّى «تأويل الآيات الباهرة»

* الذريعة (٣٠٤/٣)

منه نسخة في مكتبة السيد الحكيم العامة بالنجف برقم (٦٣٩)، ونسخ في

مكتبة السيد المرعشي النجفي، بقم، بالأرقام (٢٥٩ و ٢٩٠ و ٣٥٩ و ٤٣٨ وغيرها)،

ونسخ في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام بمشهد، ونسخة في مكتبة المتحف العراقي

ببغداد.

١٦ - تأويل الآيات النازلة في فضل أهل البيت عليهم السلام:

لبعض الأصحاب

* الذريعة (ج ٣ ص ٣٠٦).

١٧ - تنزيل الآيات الباهرة في فضل العترة الطاهرة:

للسيد عبدالحسين شرف الدين العاملي الصوري (ت ١٣٧٧) صاحب

«المراجعات»

* الذريعة (ج ٤ ص ٤٥٥).

١٨ - تحفة الإخوان في تقوية الإيمان:

للشيخ فخرالدين الطريحي صاحب «مجمع البحرين».

* الذريعة (٤١٤/٣) ، وفهرس مكتبة المشكاة (ج ١ ص ٣٠)

١٩ - تفسير الآيات المنزلة في أمير المؤمنين عليه السلام:

للشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان، التلعكبري البغدادي، المتوفى

(٤١٣).

* الذريعة (١٨٣/١٢) ذكر أنه من مصادر «سعد السعود» لابن طاووس.

٢٠ - تفسير الكوفي:

تأليف: فرات بن إبراهيم الكوفي «من أعلام القرن الرابع».

مطبوع ونسخه المخطوطة كثيرة.

٢١ - تنبيه الغافلين عن فضائل الطالبين:

تأليف: محسن بن محمد بن كرامة الجشمي الحاكم البيهقي، المتوفى (٤٩٤)

منه نسخة مصورة بدار الكتب المصرية بالقاهرة برقم (٢٧٦٢٢ ب)

* ذكره شيخنا في الذريعة (ج ٤ ص ٤٤٦) ناسباً له إلى بعض قدماء الأصحاب

وقال: «وقد ينسب الى الشريف المرتضى علم الهدى».

وانظر: أهل البيت في المكتبة العربية (رقم ١١٧).

٢٢ - جامع الفوائد ودافع المعاند:

للشيخ علم بن سيف بن منصور النجفي الحلبي.

* الذريعة (٦٦/٥) وهو مختصر «تأويل الآيات» لشرف الدين.

٢٣ - الحجّة البالغة:

للسيد خلف الحويزي الموسوي، المتوفى (١٠٧٤).

* الذريعة (ج ٦ ص ٢٥٨).

٢٤ - حدائق اليقين في فضائل إمام المتقين والآيات النازلة في شأن

أمير المؤمنين:

للمولى أبي طالب الإسترآبادي.

* الذريعة (٢٩٢/٦).

٢٥ - حقائق التفضيل في تأويل التنزيل:

تأليف: جعفر بن ورقاء بن محمد بن جبلة، أبي محمد، أمير بني شيبان بالعراق.

* رجال النجاشي (ص ٩٦).

٢٦ - خصائص أمير المؤمنين في القرآن:

للحاكم الحسكاني، عبيد الله بن عبد الله، أبي القاسم (القرن الخامس).

* معالم العلماء (ص ٧٨).

٢٧ - خصائص أمير المؤمنين عليه السلام من القرآن:

تأليف: الحسن بن أحمد بن القاسم بن محمد بن علي بن أبي طالب، إبي

محمد الشريف، النقيب، شيخ النجاشي.

* رجال النجاشي (ص ٥١)، والذريعة (١٦٥/٧).

٢٨ - خصائص الوحي المبين في مناقب أمير المؤمنين:

للشيخ يحيى بن علي بن الحسن بن البطريق الحلبي (القرن السادس)

* الذريعة (١٧٥/٧) وقال: طبع بطهران سنة (١٣١١).

٢٩ - الخيرات الحسان في ما ورد من آي القرآن في فضل سادة بني عدنان:

للشيخ محمد رضا الغراوي النجفي.

* ذكر الحسيني: إنه رآه عند ابن المؤلف في العراق.

٣٠ - الدرّ الثمين في ذكر خمسمائة آية نزلت من كلام رب العالمين في فضائل

أمير المؤمنين:

للحافظ الشيخ رجب بن محمد البرسي، الحلبي (كان حياً ٨١٣).

* الذريعة (٦٤/٨-٦٥).

٣١ - الدرّ الثمين في أسرار الأنزع البطين:

للشيخ تقي الدين عبد الله الحلبي، وقد مرّ له «الآيات النازلة» برقم (٤).

* الذريعة (٦٥/٨) وهو مختصر من «الدرّ الثمين» للشيخ البرسي السابق الذكر.

٣٢ - ذكر الآيات النازلة في أمير المؤمنين:

لمؤلف مجهول.

* ذكره السيد ابن طاووس في «سعد السعود» كما في الذريعة (٣٣/١٠).

٣٣ - ذكر ما نزل من القرآن في رسوله الله وأهل البيت:

لمؤلف مجهول.

* الذريعة (٣٦/١٠).

٣٤ - رجال أنزل الله فيهم قرآنًا:

تأليف: عبدالرحمن بن عميرة الرياحي.

* معجم مصنفات القرآن الكريم (١٣١/١) وقال: طبع داراللواء.

٣٥ - روائح القرآن في فضائل أمناء الرحمان:

للسيد مير محمد عباس بن علي أكبر الهندي التستري، المتوفى (١٣٠٦)

* الذريعة (٢٥٥/١١) وقال طبع بلكهنوالهند سنة ١٢٧٨.

٣٦ - زيد الكشف والكرامة في معرفة الإمامة:

للسيد محمد مؤمن بن محمد تقي الموسوي الهندي.

* فهرس مكتبة المرعشي النجفي.

٣٧ - شواهد التنزيل لقواء التفضيل:

للكاظم الحسكاني، عبيدالله بن عبدالله، أبي القاسم (القرن ٥).

* طبع بتحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي، في بيروت، وممر للمؤلف كتاب

«خصائص أمير المؤمنين» برقم (٢٦).

٣٨ - العترة الطاهرة في الكتاب العزيز:

للشيخ عبدالحسين بن أحمد الأميني النجفي صاحب «الغدير»

* الغدير (ج ٢ ص ٥٥).

٣٩ - عين العبرة في غبن العترة:

للسيد ابن طاووس، أحمد بن موسى الحلبي (ت ٦٧٣).

وهو مطبوع بالنجف.

٤٠ - اللوامع النورانية في أسماء أمير المؤمنين القرآنية:

للسيد هاشم بن سليمان التولي، المحدث البحراني.

طبع في قم سنة (١٣٩٤).

٤١ - ما نزل في الخمسة [أصحاب الكساء]:

تأليف عبدالعزيز بن يحيى، أبي أحمد الجلودي البصري، المتوفى (٣٣٢).

* رجال النجاشي (ص ١٨٠) والذريعة (٣٠/١٩).

٤٢ - ما نزل من القرآن في أعداء آل محمد:

لمؤلف مجهول.

* الذريعة (٢٨/١٩) عن ابن شهر آشوب.

٤٣ - ما نزل من القرآن في أهل البيت:

لابن الجحّام، محمد بن العباس بن عليّ بن مروان، أبي عبد الله البرّاز.

قال النجاشي: قال جماعة من أصحابنا: «إنّه لم يصتّف في معناه مثله، وقيل إنّه

ألف ورقة».

* الذريعة (٣٠٦/٣) و (٢٩/١٩) وقد نقل عنه السيد ابن طاووس في «سعد

السعود» وكتاب اليقين (ص ٧٩) باب (٩٨)، ووصف النسخة التي كانت عنده من هذا الكتاب، ونقل عنه السيد شرف الدين في «تأويل الآيات» كثيراً.

٤٤ - ما نزل من القرآن في أعداء أهل البيت:

٤٥ - ما نزل من القرآن في شيعة أهل البيت:

لابن الجحّام المذكور.

* ذكرهما في الذريعة (٣٠٦/٣).

٤٦ - ما نزل من القرآن في أمير المؤمنين عليه السلام:

تأليف: إبراهيم بن محمد بن سعيد بن هلال، أبي إسحاق الثقفي الكوفي،

المتوفى (٢٨٣).

* رجال النجاشي (ص ١٢)، والذريعة (٢٨/١٩).

٤٧ - ما نزل من القرآن في أمير المؤمنين:

تأليف: أحمد بن عبد الله الحافظ، أبي نعيم الإصفهاني، المتوفى (٤٣٠).

* معالم العلماء (ص ٢٥)، والذريعة (٢٨/١٩).

وقد ألف الشيخ محمد باقر المحمودي كتاب «النور المشتعل المقتبس من كتاب

ما نزل» جمع فيه ما وجدته من روايات «ما نزل ...» لأبي نعيم، هذا، وهو في طريقه إلى الطبع.

٤٨ - ما نزل من القرآن في أمير المؤمنين عليه السلام:

تأليف: علي بن الحسين، أبي الفرج الإصفهاني، صاحب الأغاني، المتوفى

(٣٥٦).

* معالم العلماء (ص ١٤١)، والذريعة (٢٨/١٩).

٤٩ - ما نزل من القرآن في أمير المؤمنين:

تأليف: محمد بن أحمد بن عبدالله بن إسماعيل، أبي بكر الكاتب البغدادي، المعروف بـ (ابن أبي الثلج) المتوفى ٣٢٥، ويسمى بـ «التنزيل».

* الذريعة (٢٨/١٩) وانظر (٤/٤٥٤)، ومّرّله كتاب «أساء أمير المؤمنين في القرآن» برقم (١٠).

٥٠ - ما نزل من القرآن في أمير المؤمنين:

تأليف: محمد بن أورمة، أبي جعفر القمي.

* رجال النجاشي (ص ٢٥٣)، والذريعة (٢٩/١٩).

٥١ - ما نزل من القرآن في أمير المؤمنين عليه السلام:

تأليف: محمد بن عمران، أبي عبيدالله، المرزباني، الخراساني، البغدادي، المتوفى ٣٧٨.

* معالم العلماء، (ص ١١٨)، والذريعة (٢٩/١٩).

٥٢ - ما نزل من القرآن في صاحب الزمان عليه السلام:

تأليف: أحمد بن محمد بن عبيدالله، أبي عبدالله الجوهري، المتوفى ٤٠١.

سمّاه ابن شهر آشوب بـ «مختصر ما نزل من القرآن في صاحب الزمان».

* رجال النجاشي (ص ٦٧)، ومعالم العلماء (ص ٢٠)، والذريعة (١٩/٣٠)، وإيضاح المكنون (٤/٤٢١).

٥٣ - ما نزل من القرآن في علي عليه السلام:

تأليف: الحسين بن الحكم بن مسلم الحبري، أبي عبدالله الكوفي، المتوفى (٢٨٦).

* طبع بعنوان «ما نزل من القرآن في أهل البيت عليهم السلام» بتحقيق السيد

أحمد الحسيني، سلسلة المختار من التراث رقم (١)، مطبعة مهر استوار - قم.

وقد قنا بتحقيقه مع التوسع في ترجمة مؤلفه، وتخرّيج أحاديثه، وطبع باسم

«تفسير الحبري» في بغداد، مطبعة أسعد (١٣٩٦).

٥٤ - ما نزل في علي من القرآن:

تأليف: عبدالعزيز بن يحيى الجلودي، أبي أحمد البصري، المتوفى ٣٣٢.

* رجال النجاشي (ص ١٨٠)، والذريعة (٢٨/١٩)، ومّرّله «ما نزل

في الخمسة» برقم (٤١).

٥٥ - ما نزل من القرآن في علي عليه السلام:

تأليف: هارون بن عمر بن عبدالعزيز، أبي موسى المجاشعي

* رجال النجاشي (ص ٣٤٢)، والذريعة (٢٩/١٩).

٥٦ - مجمع الأنوار - أو - آية التطهير وحديث الكساء

تأليف: السيد حسين الموسوي الكرمانى.

* طبع بالمطبعة العلمية - في قم (١٣٩١).

٥٧ - المحجة في ما نزل في الحجة:

تأليف: السيد هاشم بن سليمان التويلي، المحدث البحراني

* طبع بتحقيق السيد منير الميلاني في بيروت.

٥٨ - مختصر شواهد التنزيل:

اختصره القاضي إسماعيل بن الحسين جغمان الخولاني الصنعاني، المتوفى

(١٢٥٦).

نسخة ضمن مجموعة من مؤلفاته في المتحف البريطاني، رقم (Or3898).

٥٩ - المصابيح في ذكر ما نزل من القرآن في أهل البيت عليهم السلام:

تأليف: أحمد بن الحسن، أبي العباس الاسفراييني، المفسر، الضرير.

قال النجاشي: كتاب حسن كثير الفوائد.

* رجال النجاشي (ص ٧٣).

٦٠ - المصابيح في ما نزل من القرآن في أهل البيت عليهم السلام:

تأليف: أحمد بن جعفر بن محمد بن إبراهيم العلوي الخيري، المتوفى ٣٧٦.

* إتيان المقال، للشيخ محمد طه نجف (ص ١٥٩).

٦١ - المهدي الموعود في القرآن الكريم:

تأليف: السيد محمد حسين بن السيد علي بن السيد مرتضى الرضوي النجفي.

في طريقه إلى الطبع.

٦٢ - نصائح أهل العدوان:

للسيد محمد مرتضى الحسيني الجنفوري، المتوفى ١٣٣٣.

* الذريعة (١٦٨/٢٤).

٦٣ - النص الجلي في أربعين آية في شأن عليّ :

تأليف: الملا حسين بن باقر البروجردي، فرغ منه (١٢٧٣).

* الذريعة (١٧٢/٢٤)، طبع سنة (١٣٢٠).

٦٤ - نزول القرآن في شأن أمير المؤمنين عليه السلام:

تأليف: محمد بن مؤمن الشيرازي.

* معالم العلماء (ص ١١٨)، فهرست منتجب الدين (ص ١٦٥).

هذا ما وقفنا عليه - ونحن لم نتصدّ للإستيعاب - ومن المؤكّد فوات أسماء

كثيرة.

هذا في مجال المؤلفات المنفردة، أمّا ما ذكر ضمن الكتب ممّا يرتبط بالآيات النازلة، وبالخصوص تلك التي شملت فصولاً مطوّلة جداً، ممّا يعدّ كتاباً ضخماً لو انفرد، فكثير، مثل ما جاء في كتاب «غاية المرام» للسيد هاشم البحراني، و«إحقاق الحق» للقاضي نورالله المرعشي، و«التعليقات» الضافية التي خرّجها سماحة السيد المرعشي في ملحقات إحقاق الحق، وغير ذلك من الكتب والمؤلفات، وإنّما لم نذكرها لخروجها عن هدفنا، وهو جمع أسماء المؤلفات المستقلة.

وكذلك لم نذكر بعض المطبوعات الحديثة التي اقتبست من هذه المؤلفات نقلاً حرفياً، ولم تُصَفَ إليها فائدة، ولم تُصَفَ عليها غير الأخطاء الشنيعة، بما لا يعود على الفكر والتراث منها إلّا العار والضرر.

ويؤسفنا أن تجد أمثال هذه التصحيفات طريقها إلى المطابع بينا عيون التراث مخبوءة في زوايا الإهمال.

خاتمة:

الملاحظ في قائمة المؤلفات الخاصة أن كثيراً من الكتب معنونة بـ «ما نزل

من القرآن في أمير المؤمنين» وأمثاله، وقد يخطر على البال سؤال:

لماذا كل هذا الإهتمام؟

وما هو المبرر للعناية بربط القرآن بخصوص الإمام علي عليه السلام؟

وما هو الموجب للإلتزام بهذا المنطق والتصدي لتأليف الكتب على هذا الشكل؟

نقول:

إنَّ الربط بين القرآن والإمام، جاءت به الأحاديث النبوية الشريفة، بل احتوت على عبارة تدلّ على هذا الارتباط بشكل أدقّ هي (المعينة). وقبل أن نتعرّض لتوجيه ذلك وتفسيره، لابدّ أن نستعرض هذه النصوص و نتعرّف على بعض مصادرها.

١ - روى الحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين:

عن أبي سعيد التيمي، عن أبي ثابت، قال: كنت مع علي عليه السلام يوم الجمل، فلما رأيت عائشة واقفة، دخلني بعض ما يدخل الناس! فكشف الله عني عند صلاة الظهر، فقاتلت مع أمير المؤمنين، فلما فرغ ذهبت إلى المدينة، فأتيت أم سلمة، فقلت: إنني - والله - ما جئت أسأل طعاماً ولا شرباً ولكني مولى لأبي ذر. فقالت: مرحباً.

فقصصت عليها قصتي.

فقالت: أين كنت حين طارت القلوب مطائرها؟

قلت: إلى حيث كشف الله ذلك عني عند زوال الشمس.

قالت: أحسنت، سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «علي مع القرآن، والقرآن مع علي، لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض».

[مستدرک الصحيحين ج ٣ ص ١٢٤ وقال: صحيح الإسناد، وأورده

الذهبي في تلخيصه وصححه، والطبراني في المعجم الصغير ج ١ ص ٢٥٥]

و روي هذا الحديث عن شهر بن حوشب، وأم سلمة بألفاظ أخرى.

[ذكره الخوارزمي في المناقب (ص ١١٠)، والحموي في فرائد السمطين

(ج ١ ص ١٧٧)، وانظر الجامع الصغير للسيوطي (ج ٢ ص ٦٦)، والصواعق

المحرقة لابن حجر (ص ٧٤)]

٢ - وعن أم سلمة في حديث آخر، قالت:

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه الذي قبض فيه وقد امتلأت

الحجرة من أصحابه:

أيها الناس، يوشك أن أقبض قبضاً سريعاً وقد قدّمت إليكم القول معذرة

إليكم، ألا إنّي مَخْلَفٌ فيكم الثقلين: كتاب الله عزّ وجلّ، وعترتي أهل بيتي، ثم أخذ بيد

علي، فقال:

«هذا علي مع القرآن، والقرآن مع علي، لا يفترقان حتى يردا عليّ الحوض فأسألهما: ما أخلفتم فيها؟!».

[الصواعق المحرقة لابن حجر ص ٧٥]

هذه جملة من طرق الحديث، وقد صحح النقاد بعضها وحسنوا بعضها الآخر، وبذلك تتصافق الأيدي على ثبوته وصحته.

وكلمة لا بد من تقديمها على شرح الحديث وتشخيص مفاده هي أن الرسول الكريم هو أول من تعرّف على القرآن من خلال الوحي الذي نزل به الروح الأمين على قلبه، فهو صلى الله عليه وآله وسلم أول مضطلع بحمله، فعرف البشرية به كما أنزل، فهو صلى الله عليه وآله وسلم أعرف شخص بهذا الكتاب العظيم.

وكان علي أمير المؤمنين عليه السلام ابن عمه، ربّه في حجره صبيّاً، طلبه من والده أبي طالب لما أصابت قريشاً أزمة، فأخذه معه إلى بيته، وذلك قبل البعثة الشريفة بسنين، فلم يزل عليه السلام معه صلى الله عليه وآله، نهاراً وليلاً، حتى بُعث صلى الله عليه وآله نبياً، ولم يفارق عليّ عليه السلام داره بعد ذلك، بل ظلّ معه في منزله، حتى زوجه النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ابنته فاطمة الزهراء.

[لاحظ الإستيعاب ج ١ ص ٢٥ - ٢٦]

وظلّ الإمام مع النبيّ، رفيقاً وناصرأ، وفادياً بنفسه، ومجاهباً الأهوال والمخاطر من أجله، ومجاهداً معه الكفار في كل الحروب والمعارك، فكان مؤمناً حقّ به، ورفيق صدق له، والنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم يعلمه ويرشده، فهو أقرب الناس من علي عليه السلام، وأعرفهم به وبمنزلته ومقامه.

فالنبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم هو أدري إنسان بالقرآن وأهدافه، و أعرف إنسان بعلي عليه السلام وقابليّاته، وإذا علمنا بأنّه «لا ينطق عن الهوى» بنصّ القرآن الكريم. فلو قال: ما ورد في الحديث «علي مع القرآن، والقرآن مع علي» فعلى ما ذا يدلّ هذا الكلام؟

وما هي أبعاد هذا القول؟

نقول: إنّ الحديث يحتوي على جملتين:

١ - إنّ علياً مع القرآن.

٢ - إنّ القرآن مع علي.

أما الجملة الأولى: فعية علي للقرآن لا تخلو من أحد معان ثلاث:

الأول: أنّ علياً متحمّل للقرآن حقّ التحمل، وعارف به حقّ المعرفة.

وتضلّع علي بالقرآن وعلومه ممّا سارت به الركبان، فقد حاز السبق في هذا الميدان، بمقتضى ظروفه الخاصة التي أشرنا إلى طرف منها قبيل هذا.

وقد تضافرت الآثار المعبرة عن ذلك وأعلن هو عليه السلام عنه، كنعمة منحها الله إياه، تحديثاً بها، وأداء لواجب شكرها، وقياماً بواجب إرشاد الأمة إلى التمسك بجبل القرآن، ومنعها عن الانحراف والطغيان، فورد في الأخبار أنّه نادى خطيباً على المنبر: سلوني، فوالله لا تسألوني عن شيءٍ إلّا أخبرتكم، سلوني عن كتاب الله فوالله ما من آية إلّا وأنا أعلم بليل نزلت أم بنهار، أم في سهل أم في جبل.

[الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه ج ص ، والحاكم الحسكاني

في شواهد التنزيل (ج ١ ص ٣٠ - ٣١ الفصل ٤)، والمحّب الطبري

في الرياض النضرة (ج ٢ ص ٢٦٢)، وابن عبد البر في الاستيعاب (ج ٢

ص ٥٠٩)، وجامع بيان العلم (ج ١ ص ١١٤)، والخوارزمي في المناقب

(ص ٤٩)، وابن حجر في تهذيب التهذيب (ج ٧ ص ٧ - ٣٣٨)، وفتح الباري

شرح البخاري (ج ٨ ص ٤٨٥)، والسيوطي في تاريخ الخلفاء (ص ١٨٥)،

وفي الإتيان (ج ٢ ص ٣١٨ - ٣١٩) الطبعة الأولى]

وقال عليه السلام: والله، ما نزلت آية إلّا وقد علمت فيم أنزلت! وأين

أنزلت! إنّ ربّي وهب لي قلباً عقولاً ولساناً سؤلاً.

[ابن سعد في الطبقات الكبرى (ج ٢ ص ٣٣٨)، والحاكم الحسكاني في

شواهد التنزيل (ج ١ ص ٣٣)، وأبونعيم في حلية الاولياء (ج ١ ص ٦٨)،

والخوارزمي في المناقب (ص ٤٦)، والكنجي الشافعي في كفاية الطالب

(ب ٥٢ ص ٢٠٨)، وفي الصواعق المحرقة لابن حجر (ص ٧٦)]

وقد أقرّ أعلام الصحابة و كبار التابعين للإمام عليه السلام بهذا المقام في العلم

بالقرآن.

ففي رواية عن عمر بن الخطاب، قال: علي أعلم الناس بما أنزل على محمد

صلّى الله عليه وآله وسلّم.

وعن عبدالله بن مسعود: إنّ القرآن أنزل على سبعة أحرف ما منها حرف إلّا له ظهر وبطن، وإنّ علي بن أبي طالب عنده علم الظاهر والباطن.

[ابونعيم في حلية الأولياء (ج ١ ص ٦٥)، ورواه القندوزي في الينابيع

(ب ٦٥ ص ٤٤٨) عن ابن عباس]

وعن عبدالله بن عباس قال: علم النبيّ صلى الله عليه وآله من علم الله، وعلم عليّ من علم النبيّ، وعلمي من علم عليّ، وما علمي وعلم الصحابة في علم عليّ إلّا كقطرة في سبعة أبحر.

[الينابيع (ب ١٤ ص ٨٠)]

وعن عامر الشعبي: ما أحد أعلم بما بين اللوحين من كتاب الله - بعد نبيّ الله - من علي بن أبي طالب.

[شواهد التنزيل (ج ١ ص ٣٦)]

وكيف لا يكون كذلك وقد تربى في حجر نزل القرآن فيه، فكانا - هو والقرآن - رضيعي لبان، وقد كان يأخذه من فم رسول الله غصّاً.

[مناقب الخوارزمي ص ١٦ - ٢٢]

ويقول هو عليه السلام في هذا المعنى: ما نزلت على رسول الله آية من القرآن، إلّا أقرأنيها، أو أملاها عليّ فأكتبها بخطي، وعلمني تأويلها وتفسيرها، وناسخها ومنسوخها، ومحكمها ومتشابهها، ودعا الله لي أن يعلمني فهمها وحفظها، فلم أنس منه حرفاً واحداً.

[شواهد التنزيل (ج ١ ص ٣٥)]

المعنى الثاني: أنّ الإمام واقف مع القرآن في الدفاع عنه والنصرة له، فهو الحامي عنه بكلّ معنى الكلمة، ومعه بكلّ ما أوتي من حول وقوة، والمتصدّي لتطبيق أحكامه ودفع الشبه عنها، وإعلاء برهانه وتوضيح دلائله، وتبليغ معانيه وأهدافه، والمحافظة على نصّه.

وقد تكلّلت جهوده في هذا المجال بمبادرته العظيمة إلى تأليف آياته وجمع سورة بعد وفاة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلّم مباشرة، بالرغم من فجعة المصاب وعنّف الصدمة بفقدته، فنذ يوم وفاته اختار الإمام عليه السلام الإنفراد، واعتكف في الدار، منهمكاً بالمهمّة، وهو لها أهل، حفاظاً على أعظم مصدر للشريعة والفكر

الإسلامي من الضياع والتحريف والتلاعب، وعلى حدّ قوله عليه السلام: «خشية أن ينقلب القرآن».

وقد تناقلت هذا الإقدام صحف الأعلام:

فعن عبد خير، عن علي عليه السلام أنّه رأى من الناس طيرة عند وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم فأقسم أن لا يضع على ظهره رداء حتى يجمع القرآن، فجلس في بيته حتى جمع القرآن، فهو أول مصحف جمع فيه القرآن، جمعه من قلبه.

[ابن سعد في الطبقات الكبرى (ج ٢ ص ٣٣٨)، وأبونعيم في حلية الأولياء

(ج ١ ص ٦٧)، وشواهد التنزيل (ج ١ ص ٢٦ - ٢٨ الفصل ٣)،

والخوارزمي في المناقب (ص ٤٩)، والصواعق المحرقة لابن حجر (ص ٧٦).]

وتدلّ على هذا المعنى الأحاديث المروية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلّم بعنوان «إنّ عليّاً يقاتل على تأويل القرآن» وهي كثيرة، نورد بعضها:

١ - أخرج أحمد والحاكم بسند صحيح عن أبي سعيد الخدري: أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم قال لعليّ: إنّك تقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله.

[الصواعق المحرقة لابن حجر (ص ٧٤)، والإصابة في معرفة الصحابة (ج ١

ص ٢٥).]

٢ - المناقب السبعون، (الحديث ١٥): عن وهب البصري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم: أنا أقاتل على تنزيل القرآن، وعلي يقاتل على تأويل القرآن، رواه صاحب الفردوس.

[ينابيع المودة (ب ٥٦ ص ٢٧٦).]

٣ - قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم: إنّ فيكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله، وهو علي بن أبي طالب.

[الحاكم في المستدرک (ج ٣ ص ١٢٢ - ١٢٣)، وأبونعيم في الحلية (ج ١

ص ٦٧)، والنسائي في الخصائص (ص ١٣١)، وابن المغازلي في المناقب

(ص ٥٤ رقم ٧٨) و (ص ٢٩٨ رقم ٣٤١) وبذيله عن الكليني في مسند

(ص ٤٣٨ رقم ٢٣)، وأخرج بمعناه أحمد في مسنده (ج ٣ ص ٣١ و ٣٣

و(٨٢) وبهامشه منتخب كنز العمال (ج ٥ ص ٣٣) وأشار إلى أبي يعلى والبيهقي وسعيد بن منصور وغيرهم].

وتعني هذه الروايات أنَّ عليّاً عليه السلام يقاتل الآخرين دفاعاً عن القرآن و تطبيقه، كما قاتل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الكفار من أجل نزوله والتصديق به.

المعنى الثالث: أنَّ الإمام عليه السلام مع القرآن في مسير الهداية، يشتركان في أداء الهدف من خلافتها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فالقرآن يشرع و عليّ ينفذ، والقرآن طريق رشاد وعليّ خير هادٍ على هذا الطريق، والقرآن هو الحقيقة الثابتة والنص المحفوظ، أمّا علي فهو الناطق باسمه، والمفسر لما تشابه منه. يقول عليه السلام عن القرآن:

«... النور المقتدى به، ذلك القرآن، فاستنطقوه! ولن ينطق!

ولكن أخبركم عنه: ألا إنَّ فيه علم ما يأتي، الحديث عن الماضي، و دواء داءكم، و نظم ما بينكم».

[نهج البلاغة، الخطبة (١٥٦) ص ١٨٠]

والأحاديث الشريفة الدالة على هذا المعنى تنصّ على أنَّ القرآن وعليّاً عليه السلام نصبها الرسول صلى الله عليه وآله وسلم علمين، خلفهما في أمته من بعده، ليكونا استمراراً لوجوده بينهم، فلا تضلّ الأمة بعده أبداً ما تمسكت بهما، ونهاهم عن التخلف عنهما، وهما «الثقلان» أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنَّهما «معاً، لا يفترقان» الى يوم القيامة.

و يتّص حديث الثقلين، فإنّ التمسك بهما معاً واجب، فلا يغني أحدهما عن الآخر، فالكتاب وحده ليس حسبنا، بل هو أحد الثقلين، والآخر هو العترة الطاهرة: أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعليهم، والإمام عليّ عليه السلام سيّد العترة وزعيمهم. وإليك بعض نصوص الحديث:

عن زيد بن ثابت: قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم:

إنّي تارك فيكم خليفتين، كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء والأرض، وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض.

(٣٧١)، ورواه في المناقب أيضاً، ورواه الترمذي في الجامع الصحيح
(كتاب المناقب ٥٤٦ ب ٣١)، ورواه الطبراني في المعجم الصغير (ج ١
ص ١٣١ و ١٣٥)، وفي المعجم الكبير أيضاً، وذكره السيوطي في الجامع
الصغير (ج ١ ص ١٠٤) وقال: صحيح].

و أما الجملة الثانية: فعية القرآن لعلّي عليه السلام، لها معنيان، على وجه منع
الخلو:

الأول: إنّ القرآن هو مع عليّ عليه السلام جنباً الى جنب في مسير هداية
العباد، فالقرآن ثاني اثنين الى جنب أهل البيت في الخلافة عن النبيّ الكريم صلى الله
عليه وآله وسلم.

فهما الثقلان اللذان خلفهما النبيّ لهداية الأمة، وأخبر أنّهما معاً لا يفترقان حتى
يردا عليه الحوض يوم القيامة.

المعنى الثاني: إنّ القرآن هو مع عليّ عليه السلام في الإعلان بفضلته والنداء
بإثبات حقه، فإنّ الإمام هو الكاشف عن أسرار الكتاب، والناطق عنه، والمبين لحقائقه
الناصعة الرصينة، والمعلن عن فضله والأمين على حفظه روحاً ومعنوياً، ولفظاً و
ظاهرياً.

فكذلك القرآن يتصدى - بفصيح آياته ولطيف كنياته - للإشادة بفضل الإمام
عليّ عليه السلام، وبيان عظيم منزلته في الإيمان بالسبق والثبات، وفي العمل بالإخلاص
والجدّ، وفي القرب من الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم بالتضحية والفداء
والطاعة والحب.

وقد تضافرت الآثار عن كبار الصحابة في هذا المعنى.

١ - فعن ابن عباس: قال: ما نزل في أحدٍ من كتاب الله تعالى ما نزل في
عليّ.

٢ - وعنه أيضاً، قال: نزلت في عليّ ثلاثمائة آية.

٣ - وعن مجاهد، قال: نزلت في عليّ سبعون آية لم يشركه فيها أحد.

[شواهد التنزيل ج ١ ص ٣٩-٤٣ الفصل الخامس]

و أما التفصيل في هذا المعنى فهو ما حاول مؤلفو الكتب السابقة المعنونة باسم
«ما نزل من القرآن في عليّ» استيعابه في كتبهم، كلّ حسب ما وقف عليه

من الروايات.

ومن الملاحظ أنّ هذه المؤلفات، وبهذا العنوان بالخصوص، كانت شائعة في القرون الأولى بشكل واسع، فأكثر مؤلفيها هم من أعلام تلك القرون مثل: الثقفى (ت ٢٨٣)، والحبري (ت ٢٨٦)، وابن شَمون و فرات الكوفي (ق ٤)، وابن أبي الثلج البغدادي (ت ٣٢٥)، والجلودي البصري (ت ٣٣٢)، وأبي الفرج الإصفهاني (ت ٣٥٦)، والخيري (ت ٣٧٦)، والمرزباني (ت ٣٧٨)، والجوهري (ت ٤٠١)، والشيخ المفيد (ت ٤١٣)، وأبونعيم الإصفهاني (ت ٤٣٠) وغيرهم.

وإذا لاحظ الناقد ترجمة هؤلاء الأعلام ووقف على مراتبهم السامية عند المحدثين والعلماء، وراجع مؤلفاتهم القيمة في هذا الموضوع، ونقد أسانيدها، تمكن من معرفة السرّ في التزامهم بتأليف هذا النوع من الكتب وتحت هذا العنوان بالذات.

وفقنا الله للعلم والعمل، وهدانا إلى أقوم السبل، وصلى الله على محمد سيّد الرُّسل، وعلى آله الطيّبين الطاهرين أئمة الحقّ والعدل.

«سبحانَ ربك ربّ العزّة عمّا يصفون، وسلام على المرسلين والحمد لله ربّ العالمين»

المصطلح الرجالي

«أَسَدَعْنَهُ»

مَا هُوَ؟

وَمَا هِيَ قِيَمَتُهُ الرَّجَالِيَّةُ؟

«بسم الله الرحمن الرحيم»

إنّ كلمة «أسند عنه» من مشتقات الأصل المركب من الحروف الثلاثة (س، ن، د)، ولهذه المادّة في اللغة وضع ومعنى، ولها أيضاً مغزى اصطلاحى وراء الأصل اللغوي.

وقد انطوت هذه المادّة ومشتقاتها على أهميّة نابعة من أهميّة ما يسمّى في علم الحديث بالسند، فإنّ لسند الحديث شأنًا استقطب من العلماء جهوداً توازي ما يبذل في سبيل متن الحديث، فقد اختصّ له علماء، فتنوا حوله الفنون من: دراية، ورجال، وطبقات، وألفوا في كلّ من هذه الفنون المؤلفات النافعة، ضبطوا لها القواعد، وجمعوا منها الوارد والشارد.

وكان من بعد أثر السند المصطلح، في أصل اللغة أن أخذت مادّة و تصاريفها طريقاً في كلمات اللغويين، وموقعاً من كتب اللغة، فنجد ألفاظاً مثل: السند، الإسناد، المسند، معروضة في المعاجم والقواميس اللغوية بما لها من المعنى المصطلح عند علماء الحديث، مع أنّ ذلك ليس من مهمّة اللغويين.

ولعلّ الوجه الصحيح لهذا التصرف أنّ هذه الألفاظ تحظت في العرف العام مجردة المعاني اللغوية، واتخذت أوضاعاً ثانية لامناص من ذكرها في عرض المعنى الغوي، إن لم ينحصر المعنى المفهوم بها، بعد أن لم يعد المعنى اللغوي ملحوظاً بالمرّة. فللوصول إلى ما تنطوي عليه كلمة «أسند عنه» لا بدّ من الإحاطة بكلّ ما مادّة «سند» ومشتقاتها من المعنى المصطلح، فنقول:

السند:

قال الزمخشري: سندُ الجبل والوادي هو مرتفع من الأرض في قُبْلِهِ، والجمع أسناد... ومن المجاز: حديث قويّ السند، والأسانيد قوائم الحديث (١).

والأسانيد جمع أسناد - بفتح الهمزة - الذي هو جمع سند، والتعبير بالقوائم بلحاظ أنّ الحديث - والمراد هنا متنه فقط - إنّما يقوم على ما يسبقه من الرواة الناقلين له، وأنّها تتميّز صحة المتن وعدم صحتها، وبها تعرف قيمة الحديث، ومن ذلك يتّضح أنّ المعنى اللغوي المذكور لا يناسب أن يكون ملحوظاً في تسمية طريق المتن بـ «السند» بلحاظ أنّ الطريق هو أول ما يواجهه الإنسان من الحديث، فإنّ هذا المعنى لم يلحظ فيه جهة القيام به والإعتماد عليه، ومع هذا فإنّ السيوطي قد احتمله (٢).

وقال الفيومي: السند ما استندت إليه من حائطٍ أو غيره (٣).

وقال ابن منظور: من المجاز سيّد سند، وهو سندي أي معتمدي (٤).

والمناسبة بين هذا المعنى، والمعنى المصطلح، هي أنّ الحديث يستند إلى طريقه ويعتمد عليه، فهو إنّما يكتسب القوّة والضعف منه، تبعاً لأحوال رواته، أو لخصوصيّات الطريق من الإ اتصال والإنقطاع (٥).

وأما السند اصطلاحاً:

فهو طريق المتن (٦)، أو: مجموع سلسلة رواته حتّى ينتهي إلى المعصوم (٧)، ولا يختصّ اسم السند بالطريق المذكور فيه جميع رواته، فلو حذف الطريق كلّها، فإنّما يكون سنده محذوفاً، لا أنّه مرسل لا سند له، وكذا لو حذف بعضه فإنّ إطلاق الاسم يشمل المذكورين والمحذوفين، وهذا أمر مسلّم عند أهل الخبرة.

فمن الغريب ما ذكره المحقق الكلباسي من أنّه «لا يحضره إطلاق السند على المحذوفين، وإن وقع إطلاق الطريق على المذكورين» (٨).

هذا، مع أنّ التفريق بين كلمتي السند والطريق، بعيد عن التحقيق، وخاصة عند تعريف السند بأنّه طريق المتن.

الإسناد:

قال الجوهرى: أسند الحديث رفعه (٩).

وقال صاحب التوضيح: الإسناد أن يقول حدثنا فلان عن رسول الله

صلّى الله عليه وآله ويقابل الإسناد الإرسال وهو عدم الإسناد (١٠).

وقال الفيومي: اسندت الحديث إلى قائله، بالألف (١١) رفعته إليه بذكر

قائله (١٢).

وقال الأزهرى: الإسناد في الحديث رفعه إلى قائله (١٣).

ومنه ماورد عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين

عليه السلام: إذا حدثتم بحديث فأسندوه الى الذي حدثكم فإن كان حقاً فلكم، وإن

كان كذباً فعليه (١٤) وهذا الإستعمال حقيقة، إلا إذا كان الإسناد بمعنى

ذكر السند، كما يقال أسند هذا الحديث، أي اذكر سنده، فهو مجاز، لأن إطلاق السند

على سلسلة رجال الحديث مجاز كما صرح بذلك الزمخشري (١٥).

وقد يطلق الإسناد على السند، فيقال: إسناد هذا الحديث صحيح، وقد ورد

في الحديث عن مسعدة بن صدقة، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن الحسين،

عن أبيه رضي الله عنهم، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إذا كتبتم

الحديث فاكتبوه بإسناده، فإن يك حقاً كنتم شركاء في الأجر، وإن يك باطلاً كان

وزره عليه (١٦).

و وقع هذا في كلمات كثير من القدماء منهم أبوغالب الزراري في

رسالته (١٧) والشيخ المفيد في أماليه (١٨) والشيخ الطوسي في الفهرست (١٩).

قال في شرح مقدمة المشكاة: تطلق كلمة السند على رجال الحديث الذين

قد رووه، ويحيى الإسناد أيضاً بمعنى السند وأحياناً بمعنى ذكر السند (٢٠).

ونقل السيوطي عن ابن جماعة: أنّ محدّثين يستعملون السند والإسناد

لشيء واحد (٢١).

وهذا الإطلاق ليس حقيقياً، فإنّ الإسناد من باب الإفعال المتضمّن معنى

التعديّة والنسبة، وهذا ليس موجوداً في واقع السند، نعم يكون الإطلاق مجازاً باعتبار

أنّ السند موصل إلى المتن وموجب للسلوك إليه.

قال السيد حسن الصدر: وذلك من جهة أنّ المتن إذا ورد فلا بدّ له من طريق موصل إلى قائله، فهذا الطريق له اعتباران: فباعتبار كونه سنداً ومعتمداً - في الصحة والضعف مثلاً يسمّى سنداً. وباعتبار تضمّنه رفع الحديث إلى قائله يسمّى إسناداً (٢٢). ومعنى (رفعه) هو نسبته إلى قائله، قال الطيبي: السند إخبار عن طريق المتن، والإسناد رفع الحديث وإيصاله إلى قائله (٢٣).

والظاهر أنّ المراد هو نسبته مسنداً أي بسند متصل إلى قائله، كما يقال في الحديث المتصل السند إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنّه حديث مرفوع، مقابل المرسل والمقطوع والموقوف.

المُسْنَدُ:

هو لغةً: إمّا إسم مفعول من أَسَنَدَ، مثل أكرم إكراماً فهو مُكْرِمٌ و ذاك مُكْرَمٌ، أو اسم آلة. قال ابن منظور: وكل شيءٍ أَسَنَدْتُ إليه شيئاً فهو مُسْنَدٌ، وما يستند إليه يسمّى (مُسْنَداً) و (مِسْنَداً) وجمعه (المساند) (٢٤).

وهو اصطلاحاً: يُطلق على قسم من الحديث، وعلى بعض الكتب:

أَمَّا المُسْنَدُ من الحديث:

فهو ما اتصل بإسناده، حتى يُسند إلى النبي (صلى الله عليه وآله)، ويقابله: المُرْسَل والمنقطع، وهو ما لم يتصل.

قال الخطيب البغدادي: وصفُهم الحديث بأنه «مسند» يريدون أنّ إسناده متصل بين راويه وبين من أسند عنه، إلّا أنّ أكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما أسند عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) واتصال الإسناد فيه أنّ يكون كل واحد من رواه سمعه ممّن فوّقه حتى ينتهي ذلك إلى آخره، وإن لم يُبين فيه السماع بل اقتصر على العننة (٢٥).

وقال السيد حسن الصدر: إن علمت سلسلته بأجمعها ولم يسقط منها أحد من الرواة بأن يكون كل واحداً أخذه ممن هو فوقه حتى وصل إلى منتهاه: فمسند، و

يقال له: الموصول والمتصل، وأكثر ما يستعمل «المسند» فيما جاء عن النبي (صلى الله عليه وآله) (٢٦).

وإطلاق المسند على الحديث إن كان باعتبار رفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله كما هو الظاهر، وصرّح به جمع من اللغويين في معنى (أسند الحديث) كما مر ذكر أقوالهم، فهو بصيغة اسم المفعول، وهو إطلاق حقيقي.

وإن كان باعتبار ذكر رواته متصلين، فهو من باب إطلاق الإسناد على السند نفسه، فالحديث المُسند، هو الحديث الذي ذكر سنده، فهذا إطلاق مجازي، ولعلّ بالنظر إلى هذا ذكر الزمخشري: أنّ من المجاز قولهم حديث مسند (٢٧).
و أما كونه مسنداً باعتبار كونه آله للإستناد والإعتماد، فهو في الحديث اعتبار بعيد، لأنّه ليس كلّ حديث معتمداً كذلك.

وأما الكتاب المسمّى بالمسند:

فقد قال الكتاني عنه: هي الكتب التي موضوعها جعل حديث كل صحابي على حدة، صحيحاً كان أو حسناً أو ضعيفاً، مرتبين على حروف الهجاء في أسماء الصحابة، كما فعله غير واحد وهو أسهل تناولاً، أو على القبائل، أو السابقة في الإسلام، أو الشرافة النسبية، أو غير ذلك (٢٨).

و قال: وقد يُطلق (المُسندُ) عندهم على كتاب مرتّب على الأبواب، أو الحروف أو الكلمات، لا على الصحابة، لكون أحاديثه مسندةً و مرفوعةً أُسِنِدَتْ و رُفِعَتْ إلى النبي صلى الله عليه وآله (٢٩).

ومن هذا الباب ما ألّفه كثير من المحدثين من المسانيد حيث أوردوا في كل منها ما رواه أحد الأعلام المتأخّرين عن عهد الصحابة، فجمعوا ما رواه ذلك العلم بشكل متصل و بطريق مسند إلى النبي صلى الله عليه وآله، كما ألّف للأئمة مسانيد بهذا الشكل، وخاصةً لأئمة أهل البيت عليهم السلام، ومن خلال التتبّع في كتب الحديث نجد أنّ تسمية المجموعات الحديثية المسندة إلى النبي صلى الله عليه وآله بطريق واحد من الأئمة المعصومين عليهم السلام بـ «المسند» منسوباً إلى ذلك الإمام، كمسند الحسن أو الحسين أو الباقر أو الصادق (ع) كان حاصلاً في زمان الامام الصادق عليه السلام، بل في زمان الباقر عليه السلام أيضاً.

ومن هنا يمكننا القول بأنّ تاريخ تأليف الكتب على شكل «المسند» يعود

إلى أواسط القرن الثاني، بل إلى أوائل هذا القرن بالضبط حيث توفي الإمام الباقر عليه السلام سنة (١١٤) للهجرة، وكان في المؤلفين للمسانيد، جمع من أصحابه عليه السلام.

وبهذا نُصَحِّحُ ما قيل في صدد تاريخ تأليف المسند من تحديده بأواخر القرن الثاني (٣٠) أو نسبته إلى مؤلفين متأخرين وفاةً عن بداية القرن الثالث (٣١).

و أما تسمية الكتاب بالمسند مضافاً إلى مؤلفه أو شيخه الذي يروي عنه فليس بمجاز، لأنّه اسم مفعول من أَسَنَدَ الحديث إذا رفعه إلى النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم حيث يرفع المؤلف أو الشيخ الحديث بسند متصل إليه صَلَّى الله عليه وآله وأما أنّه يسمّى بالمسند باعتبار أنّه يستند إليه في الحديث فيكون اسم آله، فهو اعتبار بعيد لما ذكرنا من أنّ تلك المسانيد لم تؤلّف على أساس احتوائها على الحديث الصحيح والموثوق كله.

نعم يمكن أن يكون مشيراً إلى قوّة المؤلف والشيخ باعتبار اتصال سنده إلى النبي صَلَّى الله عليه وآله لا اعتبار حديثه، فالإعتبار الأول أولى بالقصد، فهو - إذن - بمعنى الحديث المرفوع إلى النبي (ص)، كما هو الملاحظ. من عادة المؤلفين لما أسموه بالمسند.

أسند عنه:

قد استعمل الشيخ الطوسي هذه الكلمة في كتاب رجاله، في ترجمة العديد من الرواة، ولم يستعملها غيره إلاّ تبعاً له، وقد وقع علماء الرجال والدراية في ارتباك غريب في لفظها ومعناها:

فن حيث عدد من وقعت في ترجمته من الرواة، حصرهم بعض بمائة وسبعة وستين مورداً (٣٢).

وقال السيّد الخوئي: إنهم قليلون يبلغ عددهم مائة ونيّف و ستين مورداً (٣٣).

وقال السيّد الصدر: إنهم خمس و ثلاثمائة، لا غير، من أصحاب الصادق (٣٤).

بينما نجد الموصوفين بهذه الكلمة في كتاب «رجال الطوسي» المطبوع يبلغ

(٣٤١) شخصاً منهم شخصٌ (واحد) من أصحاب الباقر والصادق (ع) (٣٥) ومنهم (٣٣٠) من أصحاب الصادق عليه السلام و (اثنان) من أصحاب الكاظم عليه السلام و (سبعة) من أصحاب الرضا عليه السلام و منهم شخص (واحد) من أصحاب الهادي عليه السلام.

وهذا يقتضي أن لا يكون ذكر الوصف مختصاً بالرواة من أصحاب الصادق عليه السلام لكن البعض زعم ذلك، و أكد عليه آخر (٣٦)، و أصّر ثالث على ذلك مستنداً إلى أن الكتب الرجالية الناقلة عن رجال الشيخ الطوسي، لم تنقل الوصف المذكور مع غير أصحاب الصادق عليه السلام بل لم يترجم لبعض الموصوفين من غير أصحاب الصادق عليه السلام أصلاً، وبالتالي فهو يخطئ النسخة المطبوعة في النجف لايرادها الوصف مع أسماء من أصحاب الأئمة غير الصادق عليهم السلام.

لكن هذا الإلزام غير مستقيم:

فأولاً: إنه لا يمكن الإلزام بوقوع الإشتباه والخطأ في وصف أفراد قليلين، من غير أصحاب الصادق، بهذا الوصف، من بين آلاف الرواة، فلماذا خص هؤلاء فقط بمثل هذا، مع أنهم متباعدون في الذكر؟ ولماذا لم يقع مثله في أصحاب النبي صلى الله عليه وآله أو أصحاب علي عليه السلام؟ ثم أليس هذا احتمال يسري إلى بعض أصحاب الصادق (ع) الموصوفين بهذا الوصف؟ وإذا كانت هناك خصوصية تدفع وقوع الخطأ في هؤلاء فهي تدفعه في أولئك.

وثانياً: إن النسخة المطبوعة - حسب ما جاء فيها - معتمدة جداً، إذ أنها تعتمد على نسخة خط الشيخ محمد بن إدريس الحلبي، التي قابلها على خط المصنف الطوسي (٣٧)، مضافاً إلى أن الكتب الناقلة عن رجال الطوسي غير معروفة النسخ، فلعلها مئيتٌ بما مُنيَ به غيرها من الكتب من التحريف، مما يُوهنُ الإعتماد عليها، فكما يُمكن تخطئة النسخة المطبوعة، فمن الممكن تخطئة الكتب الناقلة، أو النسخ التي اعتمدها الناقلون، أو أن الناسخين لكتبهم أخطأوا أو اجتهدوا في تفسير الكلمة فحذفوها من غير أصحاب الصادق عليه السلام!!

ومن حيث مفاد الكلمة وقع للعلماء ارتباك آخر:

فالعلامة الحلبي أعرض عن ذكرها في تراجم بعض الموصوفين بها، حتى من

أصحاب الصادق عليه السلام، وعَلَّل بعض الرجالين تصرفه هذا بأنَّ «الوجه فيه خفاء المفاد، وعدم وضوح المراد» (٣٨) .
وهذا التعليل يقتضي حذف الكلمة رأساً لا حذفها من بعض الموصوفين فقط .

وقال السيد الخوئي: ولا يكاد يظهر لنا معنى محصل خال عن الإشكال (٣٩) .
وقال أيضاً: لا يكاد يظهر معنى صحيح لهذه الكلمة في كلام الشيخ قدس سره في هذه الموارد، وهو أعلم بمراده (٤٠) .
و أما المفسرون لها فقد ذهبوا إلى تفسيرات مختلفة، ومنشأ الاختلاف هو كيفية قراءة الفعل (أسند؟) ، و من هو الفاعل؟ وإلى من يعود ضميره، و مرجع الضمير في (عنه)؟ (٤١) .

فقرئ الفعل بلفظ (أُسْنَدَ) بصيغة الفعل الماضي المعلوم فاعله الغائب .
و بلفظ (أُسْنِدَ) بصيغة الماضي المجهول الفاعل .
و بلفظ (أُسْنِدُ) بصيغة المضارع المبني للمتكلم .
والضمير الفاعل يعود: إما إلى الراوي الموصوف بها، أو إلى الحافظ ابن عُقْدَة، أو مجهول: هم الشيوخ، أو الشيخ الطوسي المتكلم .
والضمير المجرور يعود: إلى الراوي، أو الإمام المعنون له الباب .

فالإحتمالات سبعة:

الإحتمال الأول:

أنَّ الراوي أُسْنَدَ عن الإمام عليه السلام، والمقصود: روايته عنه بواسطة آخرين، وإنَّ كان قد أدرك زمانه و روى عنه بلا واسطة، و لهذا عدّه الشيخ في أصحاب ذلك الإمام، إلّا أنّه يتميَّز عن سائر أصحاب ذلك الإمام بروايته عنه مع الواسطة أيضاً .

اختار هذا التفسير المحقق السيّد الداماد (٤٢) ، ونقله الكلّباسي ماثلاً إليه (٤٣) ، وكذا البارفروشي (٤٤) وليس مراد الملتزمين بهذا الرأي: إنّ الراوي يروي عن الإمام مع الواسطة دائماً، حتّى يردّ بوجود رواية له عن الإمام بدون واسطة أحد كما توهم (٤٥) .

فإنّ هذا التوهم - مع أنّه مخالف لصريح كلمات الملتزمين بهذا المعنى كما ذكرنا - منافٍ لعدالراوي من أصحاب الإمام عليه السلام فإنّ كونه من أصحابه يقتضي روايته عنه، ومن البعيد عدم التفات أمثال المحقق الداماد إلى هذه المفارقة الواضحة.

وهذا الاحتمال يندفع بامور:

أولاً: إنّ من أصحاب الصادق عليه السلام عدّة، أوردتهم الشيخ في باب الرواة عنه عليه السلام، وقد رويوا عنه مع الواسطة كثيراً من الروايات، ومع ذلك فالشيخ لم يصفهم بقوله «أسند عنه» مثل:

أبان بن عثمان الأحمر:

فقد ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام (٤٦) وقد روي عنه بلا واسطة كثيراً، وروي عنه بواسطة أيضاً، فروى عن علي بن الحسين، عن الصادق (عليهم السلام) في تهذيب نفسه (ج ١٠ ص ٥١٢) (٤٧).
وروي عن (من ذكره)، عن الصادق عليه السلام في الكافي للكليني (ج ٧ كتاب ٢ باب ٤ حديث ١).

وفي التهذيب (ج ٩ حديث ١٣٣٥) (٤٨) وموارد أخرى.
ومع ذلك فإنّ الشيخ لم يصفه في الرجال بالوصف المذكور.

وابراهيم بن عبد الحميد:

ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام (٤٩) وأصحاب الكاظم عليه السلام (٥٠) وروي عنهما بلا واسطة، كما روي بواسطة أبان بن أبي مسافر، عن الصادق عليه السلام في الكافي (ج ٢ كتاب ١ باب ٤٧ حديث ١٩) (٥١).
وروي بواسطة إسحاق بن غالب، عن الصادق عليه السلام في الكافي (ج ٢ كتاب ١ باب ١٧٦ حديث ٤ وكتاب ٣ حديث ١٤) (٥٢)، ومع ذلك فإنّ الشيخ لم يصفه في رجاله بالوصف المذكور.

وأحمد بن أبي نصر البزنطي:

روي عن الكاظم، والرضا، والجواد عليهم السلام، ذكره الشيخ في

أبوابهم (٥٣) و روى عن الكاظم عليه السلام بلا واسطة، وروى عنه بواسطة أحمد بن زياد في الكافي (ج ٧ كتاب ١ باب ١٣ حديث ١٧)، وفي الفقيه (ج ٤ حديث ٥٤٩)، وفي التهذيب (ج ٨ حديث ٢٩٥ وج ٩ حديث ٨٧٢)، والإستبصار (ج ٣ حديث ١١٠٧) (٥٤) .

ومع ذلك فإنَّ الشيخ لم يصفه بتلك الصفة في الرجال.
وثانياً: أنا نجد من الموصوفين بقوله «أسند عنه» من ليست له رواية مع الواسطة عن الإمام، فالخارث بن المغيرة جميع رواياته عن الصادق عليه السلام بلا واسطة، وهذه الدعوى تعتمد على ما استقصى من رواياته في الكتب الأربعة (٥٥) .

ومع ذلك فقد ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام قائلاً «أسند عنه» (٥٦) .

وثالثاً: أنَّ المتبع يجد أنَّ أكثر الرواة عن أحدٍ من الأئمة يروون عن ذلك الإمام بواسطة وبدونها مع بعد خفاء مثل هذا على الشيخ الطوسي، ومع ذلك فإنَّ الشيخ لم يصف سوى عددٍ معيّنٍ من الرواة، من بين الآلاف المذكورة أسماؤهم في كتاب رجاله.

فلابدّ من وجود معنى للوصف يبرّر تخصيص هذا العدد المحدود به، دون غيرهم.

هذا، مع عدم مناسبة هذا الإحتمال لمعنى الكلمة اللغوي فإنَّ معنى أسند كما مرَّ هو رفع الحديث عن قائله (الواسطة) إلى الإمام، والمناسب لهذا الإحتمال التعبير بقوله: «أسند إليه» «لا» أسند عنه» (٥٧) إذا كان الضمير في (عنه) عائداً إلى الإمام، كما هو الظاهر.

وأما ما ذكره السيّد في الرواشح من تقسيم الأصحاب إلى أصحاب سماع، وأصحاب لقاء، وأصحاب رواية بالواسطة فهذا عجيب جداً، فالسامع محدود من الأصحاب بلا شك، وأما الملاقي فلوفرنا عدّه من الأصحاب فله وجه، لكن كيف يكون من لم يسمع ولم يلاق بل ولم يعاصر الإمام معدوداً من أصحابه؟

ثم من أين عُرف هذا التفصيل، وليس في عبارة الشيخ ما يدلّ عليه؟ ولم يذكر إلاَّ أنّه قصد تعداد أصحاب كل إمام ومن روى عنه؟

وهذا الرأي يعارض تماماً الاحتمال الثالث.

وقد أورد عليه بعض المعاصرين بقوله: وهذا الوجه ضعيف جداً، إذ قد صرح الشيخ في مواضع كثيرة من موارد ذكر هذه الكلمة، أيضاً بالرواية عن الإمام الذي عدّه في أصحابه، أو عن إمام قبله، أو بعده، أو عنهما جميعاً.

قال في محمد بن مسلم الثقفي: أسند عنه... روى عنها وفي جابر الجعفي أسند عنه، روى عنها. وفي وهب بن عمرو الأسدي: أسند عنه، روى عنها عليهما السلام (٥٨).

بعد توجيه الإشكال بأنّ الشيخ قرن بين الإسناد عن الإمام والرواية عنه بسياق واحد ونسق واحد، فلا وجه لدعوى أنّ عمدة روايته هو أن يكون مع الوسطة و أنّ الرواية المباشرة إن حصلت فهي قليلة، فإنّ عبارة الشيخ - باعتبار اتّحاد النسق وخلوها عن قيد الكثرة أو القلة - تأييد هذا التفصيل، ولا قرينة خارجية موجبة للإلتزام بذلك.

وهذا التوجيه تعقيب على التوهم الذي أشرنا إليه في صدر هذا الاحتمال و دفعناه.

الاحتمال الثاني:

أنّ الراوي سمع الحديث من الإمام عليه السلام ذكره الوحيد البهبهاني، وقال: «ولعلّ المراد: على سبيل الإستناد والإعتماد» (٥٩).

و يحتمله ما نقل عن صاحب القوانين (٦٠).

ويدفعه

أنّ كون مراد الشيخ الطوسي بهذه الكلمة الدلالة على مجرد السماع أمر غير مناسب للنهج الذي وضعه لكتاب الرجال، حيث صرح في مقدمته أنّه قصد جمع أسماء من روى عن كل إمام (٦١).

و معنى كلامه أنّ المذكورين في باب أصحاب كلّ إمام إنّما رَوَوْا وسمعوا عن ذلك الإمام، فلا معنى لإعادته ذلك مع التراجع، وخاصة تخصيص قليل منهم

بذلك.

و لعلّه لأجل هذه المفارقة قيّد المحقق الوحيد السماع بكونه على سبيل الإعتماد.

لكن هذا التقييد لا يؤثر شيئاً في تصحيح هذا الإحتمال، مع أنّ الكلمة لا تدل من قريب أو بعيد على هذا القيد، إن لم تدلّ على نفيه، فإنّ الشيخ صرح بتضعيف بعض الموصوفين بها (٦٢) كما نجد كثيراً من المجاهيل والعامة في عدادهم، وسيأتي تفصيل الكلام في دلالة الكلمة على الحجّة أو عدمها.

الإحتمال الثالث:

أنّ المراد بهذا الوصف هو تلقى الحديث من الراوي سماعاً، مقابل الأخذ من الكتاب كما يشهد به تتبع موارد استعمال هذه العبارة التي اختصّ بها الشيخ في كتاب الرجال، هذا ما ذكره السيد بحر العلوم في رجاله (٦٣).

والجواب:

أنّ السيد إنّما أراد الإستشهاد بهذا على عدم تأليف المقول فيه هذا الوصف لكتاب، وأنّ الإعتماد على روايته الشفهيّة، فإنّه استشهد بهذا لنفي كون عبد الحميد العطار صاحب كتاب، وأنّ ما ذكره النجاشي في ترجمة ابنه محمد من قوله: «له كتاب» إنّما هو راجع إلى ابنه محمد، لا عبد الحميد المذكور استطراداً، قال: ويشهد لكون الكتاب لمحمد: عدم وضع ترجمة لأبيه عبد الحميد ... وكذا قول الشيخ في رجاله: «عبد الحميد أسند عنه».

لكن هذا المعنى غير صحيح، فإنّ كثيراً من الموصوفين إنّما هم مؤلفون، و سيأتي استعراض أسماء من ألف منهم، وهذا يُنافي كلياً ما سنختاره في الإحتمال السابع.

وأما ما ذكره من شهادة التتبع لما ذكره فلم يتّضح لنا وجهه؟؟

الإحتمال الرابع:

أنّ الحافظ ابن عقدة أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي المتوفى سنة (٣٣٣) أسند

عن الراوي في كتاب رجاله الذي ألفه لذكر أصحاب الصادق (٦٤) .

ذكره جمع، منهم المحقق السيد حسن الصدر الكاظمي، واختاره، بعد أن قدم مقدمات حاصلها: أنَّ الكلمة المذكورة في خصوص رجال الشيخ، وأنه ذكر ذلك خاصة في باب أصحاب الصادق عليه السلام، وأنَّ المذكور من رجاله من أصحابه عدتهم (٣٠٥٠) راوياً، وأنَّ الموصوفين من أولئك الرواة (٣٠٥) ! رجال فقط، وأنَّ الشيخ صرح في أول كتابه: «أنَّه لم يجد في مارمي إليه من ذكر أصحاب الأئمة، إلاَّ مختصرات، إلاَّ ما ذكره ابن عقدة من رجال الصادق عليه السلام، فإنَّه بلغ الغاية في ذلك، ولم يذكر رجال باقي الأئمة عليهم السلام» (وقال الشيخ): «وأنا أذكر ما ذكره، وأورد من بعد ذلك ما لم يذكره» انتهى (٦٥)، قال الصدر: يعني ما لم يذكره من رجال باقي الأئمة عليهم السلام، لا رجال الصادق عليه السلام كما توهَّم، وأنَّ أصحابنا ذكروا في كتبهم في ترجمة ابن عقدة أنَّ له كتباً منها كتاب أسماء الرجال الذين رَووا عن الصادق أربعة آلاف رجل، وأخرج لكل رجل حديثاً ممَّا رواه عن الصادق عليه السلام.

وبعد تمهيد هذه المقدمات، قال الصدر: الظاهر أنَّ الشيخ نظر إلى الحديث الذي أخرجه ابن عقدة في ترجمة من رواه عن الصادق عليه السلام، فإذا وجده مسنداً عن ابن عقدة عن ذلك الرجل قال في ذيل ترجمته: «(أسند)» يعني ابن عقدة «عنه» أي عن صاحب الترجمة، فيعلم أنَّ ابن عقدة يروي عن ذلك الرجل باسناد متصل. وإن لم يجد الحديث الذي أخرجه ابن عقدة مسنداً، بأنَّ وجده مرسلاً أو مرفوعاً، أو مقطوعاً، أو موقوفاً، أو نحو ذلك، لم يذكر حينئذ شيئاً من ذلك لعدم الفائدة.

وقال الصدر: إنَّه لم يعثر على التنبيه لهذا المعنى من أحد (٦٦) .
لكن يلاحظ أنَّ هذا الرأي كان معروفاً قبل الصدر (٦٧) .

ويندفع هذا الاحتمال بأمور:

الأول: أنَّ من ذكرهم ابن عقدة إنَّما هم من أصحاب الصادق عليه السلام خاصة كما ذكره الصدر، وصرَّح به الشيخ في مقدِّمة رجاله، بينما نجد بين الموصوفين بقوله «(أسند عنه)» عدداً من أصحاب الباقر والكاظم والرضا والهادي عليهم السلام،

وقد مرّ الكلام في عدم اختصاص الكلمة بأصحاب الصادق عليه السلام.

الثاني: أنّ المفهوم من كلام الشيخ في الرجال أنّ ابن عقدة أورد مع ترجمة كلّ رجل من أصحاب الصادق عليه السلام ما رواه الرجل عن الإمام، ولا بدّ أنّ تلك الروايات قد بلغت ابن عقدة بطريق مسند إلى ذلك الرجل، كما هو المتعارف عند المحدثين الأوائل، وإلاّ فنّ أين لابن عقدة الإطلاع على رواية الراوي عن الإمام حتّى يُثبتها في كتاب رجاله؟ إذن فجميع روايات هذا الكتاب متصلة السند من ابن عقدة، عن الراوي، وعلى ذلك فجميع من ذكرهم له إليهم سند، فلا بدّ أنّ يكونوا كلّهم ممّن يقال فيه «أسند ابن عقدة عنه»!

(وبعارة أخرى): إنّ ابن عقدة إذا ذكر شخصاً في عداد أصحاب الصادق عليه السلام، فلا بدّ أنّه اطلع على روايته عن الإمام، بوقفه عليها ووصولها إليه، ومن البعيد أنّ ابن عقدة لم يرو بطريق مسند تلك الروايات التي أثبتّها في تراجم الرواة من أصحاب الصادق عليه السلام أو أنّ تكون الروايات غير مسندة إلى روايتها، وهو مع ذلك أثبتّها في كتابه؟ مع ما هو المعروف من سعة علمه وروايته وبلوغه الغاية في كثرة الإطلاع والرواية، فنّ المستبعد ممّن هذه صفته أن يُعرّف بأربعة آلاف رجل و ينقل روايتهم! لكن لا يُسند بطريق متصل إلّا إلى «(٣٠٥)» رجال منهم، كما يدّعيه السيد الصدر؟! (٦٨).

الثالث: أنّا نجد كثيراً من الرجال الذين وقع لابن عقدة سندٌ متصل إليهم، وهم من أصحاب الصادق عليه السلام قد وردت أسماؤهم في باب أصحابه من رجال الشيخ، والمفروض أنّ جميع المذكورين في هذا الباب هم من الذين ترجمهم ابن عقده في كتابه، ومع أنّ ابن عقدة نفسه له إلى أولئك سند متصل، فإنّا لم نجد وصف «أسند عنه» في ترجمتهم من الرجال.

وليس من الممكن فرض غفلة الشيخ الطوسي عن اتصال سند ابن عقدة إليهم، لأنّ الشيخ أورد روايات ابن عقدة المسندة إليهم في كتاب أماليه (مع) أنّ المفروض أنّ ابن عقدة هو قد أورد الروايات في كتاب رجاله.

وليس من المحتمل أنّ ابن عقدة أورد في رجاله روايات أولئك الرجال من دون سند له إليهم مع أنّه يرويه مسندة إليهم في غير كتاب الرجال، ومن أولئك :

أبان بن تغلب:

ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام (٦٩) و أورد في الأمالي (٧٠) روايته عن الأهوازي عن ابن عقدة، بسنده المتصل إلى أبان، عن الصادق (عليه السلام).

وأحمد بن عبدالعزيز:

ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام (٧١) و أورد في الأمالي (٧٢) بسنده عن ابن عقدة، بسنده عن أحمد، عن الصادق عليه السلام.

والحسن بن حذيفة:

ذكره في أصحاب الصادق عليه السلام (٧٣) و أورد في أماليه (٧٤) عن الجعابي، بسنده عن ابن عقدة، بسنده عن الحسن، عن الصادق عليه السلام.

وصفوان بن مهران:

ذكره في أصحاب الصادق عليه السلام (٧٥) و أورد في الأمالي (٧٦) عن الأهوازي، بسنده عن ابن عقدة، بسنده عن صفوان، عن الصادق عليه السلام.

وعبدالله بن أبي يعفور:

ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام (٧٧) و أورد في الأمالي (٧٨) عن الأهوازي، عن ابن عقدة، بسنده عن عبدالله، عن الصادق عليه السلام.

ومحمد بن عباد بن سريع البارق:

ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام (٧٩) و أورد في الأمالي (٨٠) عن الجعابي، عن ابن عقدة، بسنده عن محمد، عن الصادق عليه السلام.

ومحمد بن يحيى المدني:

ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام (٨١) و أورد في الأمالي (٨٢)

عن الأهوازي، عن ابن عقدة، بسنده عن محمد، عن الصادق عليه السلام.

والمعلّى بن خنيس:

ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام (٨٣) و أورد في الأمالي (٨٤) عن الأهوازي، عن ابن عقدة، بسنده عن المعلّى، عن الصادق عليه السلام. ومع هذا، فإنّ الشيخ الطوسي لم يصف أحداً من هؤلاء بأنّه «أسند عنه».

الإحتمال الخامس:

أنّ الفعل مبنيّ للمفعول، والمراد أنّ الشيخ أسندوا عن الراوي، أي روى عنه بالأسانيد، ذكره المجلسي الأول الشيخ المولى محمد تقي، واعتبره كالتوثيق، وقال: «إنّ المراد أنّه روى عنه الشيخ واعتمدوا عليه وهو كالتوثيق. ولا شك أنّ هذا المدح أحسن من لا بأس به» (٨٥).

والجواب:

أنّه لو تمّ هذا الإحتمال لكانت صفة «الإسناد» عن الراوي الموصوف لازمةً له كلّما ذكر في أصحاب أيّ واحد من الأئمة، من دون اختصاص بباب أصحاب الصادق عليه السلام فقط، لكنّ الشيخ يصف الرجل بهذا الوصف عند ذكره في باب أصحاب الصادق عليه السلام وقد لا يصفه به إذا ذكره في أصحاب إمام آخر كالباقر والكاظم عليهما السلام، وهذا يقتضي أن تكون علاقة بين الصفة المذكورة والإمام المذكور. (و بتعبير آخر) لو كان مجرد إسناد الشيخ مقتضياً لوصفه بأنّه أسند عنه، لم يكن وجه لتخصيص وصفه بباب دون باب، وإليك بعض الأشخاص الذين وُصفوا في باب، ولم يوصفوا في باب آخر، منهم:

الحسن بن عمارة البجلي:

ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام موصوفاً (٨٦)، ولم يصفه في باب أصحاب السجاد عليه السلام (٨٧).

وحفص بن غياث القاضي:

ذكره في أصحاب الصادق عليه السلام موصوفاً (٨٨) و ذكره في بابي أصحاب الباقر (٨٩) والكاظم عليهما السلام (٩٠) من دون وصف.

والحارث بن المغيرة:

ذكره في أصحاب الصادق عليه السلام موصوفاً (٩١) و ذكره في باب أصحاب الباقر عليه السلام بلا وصف (٩٢) .

وعبدالله بن أبي بكر:

وصفه في أصحاب الصادق عليه السلام (٩٣) و ذكره في أصحاب السجاد عليه السلام من دون وصف (٩٤) .

وعبدالمؤمن بن القاسم الأنصاري:

وصفه في أصحاب الصادق عليه السلام (٩٥) و ذكره في رجال الباقر من دون وصف (٩٦) .

وعلقمة بن محمد الحضرمي:

ذكره في أصحاب الصادق موصوفاً (٩٧) ، ولم يصفه عند ذكره في أصحاب الباقر عليه السلام (٩٨) .

هذا، مع أنّ جمعاً من الرواة الذين أسند عنهم الشيوخ، لم يوصّفوا بأنهم (أسند عنهم) وقد عدنا بعضهم عند دفع الإحتمال الثالث.

ولو قيل: أنّ المراد بهذا الإحتمال أنّ الشيوخ أسندوا عن الرجل خصوص مارواه عن الصادق عليه السلام.

قلنا: هذه الخصوصية تنافي الإحتمال نفسه، إذ معنى الإسناد عنه هو أنّ للشيوخ طريقاً متصلاً إلى الراوي، بقطع النظر عن نوع الرواية وشخص من يروي عنه الراوي، فلا يفرق بين ما يرويه عن الصادق و بين ما يرويه عن الباقر

عليه السلام، إنما المهم وجود سندٍ للشيخ يوصل الى الراوي عنها حتى يصدق أنه أسند عنه الشيخ.

مضافاً الى أن هذه الخصوصية غير موجودة في كلام الملتزم بهذا الإحتمال ولا تدل عليه خصوصية في الكلمة نفسها.

و أورد عليه أيضاً ما حاصله أن في الموصوفين كثيراً ممن لم يعرف حاله ولا له حديث في كتبنا، فكيف يقال في حقّه أن الشيخ رويوا عنه بالأسانيد (٩٩) وهذا الإيراد ظاهر.

ولابدّ من التذكير بأنّ العلامة المجلسي الثاني صاحب البحار استعمل هذه الكلمة في كتاب رجاله المعروف باسم الوجيزة، في ترجمه الموصوفين بها في رجال الشيخ، من دون تعيين مفادها بنظره، والظاهر أنّه تابع الشيخ الطوسي في ذلك، لانحصار موارد ذكره لها بما ذكره الشيخ الطوسي.

والظاهر - أيضاً - أنّه أرجع الضمير المجرور في (عنه) إلى الراوي، لأنّه استعمل الضمير المثنى، بعد ذكر اسمين موصوفين بالكلمة فبقول مثلاً: جناب ابن عائذ وابن نسطاس العزرمي: أسند عنها (١٠٠) ، وكذا في موارد أخرى (١٠١) وبما أنّ المجلسي رحمه الله لم يتطرق لذكر ابن عقدة ولا لغيره ممن يصلح أن يكون فاعلاً للفعل «أسند»، فمن المحتمل - قوياً - أن يكون الفعل - في نظره - مبنياً للمفعول.

كما يبدو اهتمامه بهذا الوصف، ولعلّه يلتزم بما التزم به والده المولى محمد ثقي من دلالة الكلمة على المدح، أو التوثيق.

الإحتمال السادس:

أنّ الشيخ الطوسي يقول عن نفسه: «أسند عنه» أي أنّ للطوسي سنداً متصلاً بالراوي يروي عنه.

ويدفعه:

أنّ كثيراً من أصحاب الأئمة عليهم السلام المذكورين في الرجال، قد صَحَّ للشيخ الطوسي طرق مسندة إليهم، وخاصة أصحاب الأصول والكتب، وقد ذكر طرقه إليهم في المشيخة الملحقة بكتابه «تهذيب الأحكام» ، وأورد أسماءهم في

كتاب «الفهرست».

فلو كان الشيخ قاصداً من قوله: «أُسْنَدُ عَنْهُ» التعبير عن وجود طريق له إلى الموصوفين، لزم أن يذكر هذه الكلمة مع كلِّ أولئك الرجال الذين له إليهم طريق مسند، وعددهم يتجاوز التسعمائة، دون الإقتصار على «٣٤١» رجلاً فقط.

فمَن ذكرهم الشيخ في الرجال، من دون وصف، مع توفر جهات هذا الإحتمال فيهم:

كليب بن معاوية الأسدي:

ذكره الشيخ في باب أصحاب الباقر عليه السلام (١٠٢) وفي باب أصحاب الصادق عليه السلام (١٠٣)، وفي باب من لم يرو عنهم (١٠٤) من دون أن يصفه بأنه «أُسْنَدُ عَنْهُ» مع أنَّ له إليه طريقاً، ذكره في «الفهرست» (١٠٥)

وهما دين عثمان، ذوالناب:

ذكره الشيخ في باب أصحاب الصادق عليه السلام (١٠٦) وفي باب أصحاب الكاظم عليه السلام (١٠٧) وفي باب أصحاب الرضا عليه السلام (١٠٨) من دون أن يصفه كذلك.

مع أنَّ له إليه طريقاً، في «الفهرست» (١٠٩).

الإحتمال السابع:

إنَّ المراد أنَّ الراوي أُسْنَدَ الحديث عن الإمام، أي: رفع الحديث إلى قائله نقلاً عن الإمام عليه السلام، وأُلف على ذلك ما يعدُّ مُسْنَداً للإمام.

و استفادة هذا المعنى من عبارة «أُسْنَدُ عَنْهُ» يحتاج إلى توضيح، وهو: أنَّ الفعل «أُسْنَدَ الحديث» - كما مرَّ في صدر البحث - معناه: رَفَعَ الحديث، إلى قائله، فإذا قيل: أُسْنَدَ فلانٌ الحديث عن زيد، فعنى هذه الجملة أنَّ فلاناً رفع الحديث إلى قائله نقلاً عن زيد.

وبعبارة أخرى: إنَّ حرف المجاوزة «عن» تزيد على «أُسْنَدَ» خصوصية ما، لأنَّ مدخول حرف المجاوزة «ضمير» يعود إلى شخص غير المسند إليه الحديث، فإنَّ

الذي يسند إليه الحديث هو قائله، و أما المسند عنه الحديث فهو ناقله، وهو الواسطة بين الراوي والقائل.

هذا من الناحية اللغوية.

و إذا لاحظنا التعبير، من ناحية اصطلاح «الإسناد» في علم الدراية، فهو كما مرّ أيضاً: رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وآله، والحديث المسند: هو الحديث الذي يُذكر سنده المتصل من الراوي إلى النبي صلى الله عليه وآله، و بإضافة كلمة المجاوزة «عن» إلى هذا المعنى المصطلح يتحصل من عبارة «أسند عنه»: أنّ الراوي يرفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وآله بسند متصل نقلاً عن غيره.

فقائل الحديث المُسند، إنّما هو النبي صلى الله عليه وآله، و ناقل الحديث المُسند لابد أن يكون هو الواسطة الذي يروي عنه الراوي، وليس هو في بحثنا إلّا الإمام. ومن الواضح أنّ الشيخ لم يخالف اللغة ولا الإصطلاح في تعبيره هذا. لكن الجزم بإرادته هذا المعنى، يتوقف على ثلاثة أمور:

الأمر الأول: أنّ الفعل مبني للمعلوم، و فاعله ضمير يعود إلى الراوي.

الأمر الثاني: أنّ الضمير المجرور بعن، يعود إلى الإمام.

الأمر الثالث: أنّ الأحاديث التي ينقلها الراوي عن الإمام، إنّما هي مسندة، أي مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وآله، مروية عن الإمام بطريقه المسند المتصل به صلى الله عليه وآله.

ولوتّمت هذه الأمور، لثبت أنّ معنى الجملة المذكورة هو الذي استفدناه منها لغةً و اصطلاحاً، لكن هذا لا يعدّ مبرراً لتخصيص عدّة من الرواة بالوصف المذكور، دون غيرهم ممّن تجمّعت فيهم الشرائط المفروضة في هذا المعنى، فقد عثرنا في محاولة تتبعية موجزة على كثير من الأسماء التي التزمت بمنهج الإسناد المذكور، ومع هذا فإنّ الشيخ لم يصفهم بقوله «أسند عنه» مع ذكره لهم في الرجال إذن فما هو الموجب لتخصيص عدّة معدودة بالوصف المذكور؟.

ولذا مسّت الحاجة إلى عقد أمر رابع لبيان المخصّص الذي وُفقنا للتوصّل إليه، وهو أنّ كل واحد من الموصوفين قد جمع ما رواه عن الإمام من الأحاديث المسندة إلى النبي صلى الله عليه وآله في كتاب باسم المُسند.

فلنحقّق في هذه الأمور:

الأمر الأول: أنّ الفعل معلوم الفاعل وهو الراوي:

من المعروف أنّ الرجاليين يذكرون بعد اسم الراوي ما يتعلق به من الخصوصيات، من صفة أو تأليف أو شيخ أو راو، أو غير ذلك.

وبما أنّ الشيخ خصّ كتاب رجاله لتعديد أسماء أصحاب كلّ إمام في باب من روى عنه، ولذا سُمّي كتابه بالأبواب، ولم يؤلفه لغرض الجرح والتعديل، فلذا لم يتعرّض لهذين إلّا نادراً، وطريقته أن يذكر اسم الراوي وكنيته ونسبته ونسبه مكتفياً بذكره في أحد الأبواب عن التصريح بأنّه من أصحاب الإمام المعقود له الباب، لأنّ شرطه في الكتاب، والمعنون به كل باب، هو ذكر ما لذلك الإمام من أصحاب في ذلك الباب، ولذا لا يصرح بأنّه روى عنه، إلّا إذا كان في التصريح بذلك فائدة و أثر، كما إذا أراد أن يذكر معه روايته عن إمام آخر، فإنّه يقول: روى عنه وعن الإمام الآخر، مثلاً: في ترجمة حماد بن بشر، من أصحاب الباقر عليه السلام قال: «روى عنه وعن أبي عبد الله عليه السلام (١١٠) أو إذا أراد أن يؤكّد على أنّ الراوي يروي عن إمامين عليهما السلام كالصديقين مثلاً، فإنّه يقول: روى عنهما، كما في ترجمة جابر بن يزيد الجعفي (١١١)، و محمد بن بن اسحاق بن يسار المدني صاحب المغازي (١١٢)، و محمد بن مسلم بن رباح الطائي (١١٣)، و وهب بن عمرو الأسدي (١١٤).

ومن المعلوم - لدى خبراء الفنّ - أنّ فاعل «روى» إنّما هو الراوي المذكور هذا الكلام في ترجمته، وهذا هو المتعيّن عندهم.

وكذلك لو أراد أن يعرفه بخصوصية لروايته، كقوله «أسند» فإنّ الإسناد من سنخ الرواية والنقل، وهو من عمل الراوي وصفاته المرتبطة به، فلا بدّ أن يكون القائم بالإسناد والفاعل له هو الراوي.

و إذا اقترنت كلمة «أسند» بكلمة «روى» كما ورد في بعض التراجم (١١٥)، فإنّ وحدة السياق عند ما يتحدّث عن خصوصيات الراوي وروايته، دليل على أنّ الفعل مبنيّ للفاعل، وأنّ القائم بالإسناد هو القائم بالرواية، وهو الراوي وقد نُقل هذا الرأي عن المحقق الشيخ محمد، والفاضل الشيخ عبد النبي في الحاوي (١١٦).

ومقصود الشيخ التنصيص على إسناد الرواية عن الإمام، باعتبار أنَّ الإسناد له خصوصية زائدة على مجرد الرواية. وقد يُستأنس في هذا المقام بما ذكره الخطيب البغدادي في ذكر الإمام الباقر عليه السلام ما نصه: وقد أَسْنَدَ محمد بن علي الحديث عن أبيه (١١٧) و ذكر حديثاً مسنداً مرفوعاً إلى النبي صَلَّى الله عليه وآله رواه الإمام الباقر عن أبيه عن آبائه معنعناً وقال ابن الجوزي: أَسْنَدَ أبو جعفر، عن جابر بن عبد الله وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة (١١٨) وقال في ترجمة الصادق: أَسْنَدَ جعفر بن محمد، عن أبيه (١١٩) والملاحظ أنَّ ابن الجوزي استعمل قوله (أَسْنَدَ فلان عن فلان) في كثير من التراجم بعد طبقة الصحابة، فليلاحظ هذا، مضافاً إلى ما سيأتي في الأمر الثاني من إثبات عود الضمير في (عنه) إلى الإمام، وهو يقتضي تعيين كون الفعل (أَسْنَدَ) منسوباً إلى الراوي.

الأمر الثاني: أنَّ الضمير المجرور يعيد إلى الإمام عليه السلام

لا خلاف بين الخبراء في أنَّ من دأب الشيخ استعمال الضمائر العائدة إلى الأئمة في كل باب بدلاً من ذكر أسمائهم، فيقول في باب أصحاب الباقر عليه السلام مثلاً: روى عنه (١٢٠) والضمير عائد إلى الباقر عليه السلام بلا خلاف، أو يقول: روى عنها (١٢١) والضمير عائد إلى الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام وإن لم يسبق لهما ذكر ظاهر وهذا اصطلاح من الشيخ، وأطبق الأصحاب على الالتزام به. ثم إنَّ وحدة السياق في تعبير الشيخ، كما يقول الكليني (١٢٢) تقتضي عود الضمير المجرور بعن في قوله «أَسْنَدَ عنه» إلى الإمام الذي عُقِدَ الباب لذكر أصحابه، فالمفهوم من قول الشيخ في ترجمة غياث بن إبراهيم - مثلاً - من أصحاب الصادق عليه السلام: «أَسْنَدَ عنه» و روى عن أبي الحسن عليه السلام (١٢٣) هو أنَّ الرجل أَسْنَدَ عن الصادق عليه السلام وله الرواية عن الكاظم عليه السلام. وقد التزم بذلك الشيخ محمد والشيخ عبد النبي في الحاوي (١٢٤).

هذا، مضافاً إلى أنَّ الضمير لولم يعد إلى الإمام، فلا بدَّ أن يكون عائداً إلى الراوي، إذ لا معنى لعوده إلى غيرهما، كما لم يحتمله أحد أيضاً، ولو عاد إلى الراوي لكان قوله «أَسْنَدَ عنه» دالاً على خصوصية في الراوي، فهي لا بدَّ أن تكون ملازمة له في جميع الأبواب كسائر خصوصياته وصفاته، لكن هذا لم يثبت مع الموصوفين بكلمة

أسند عنه، فإنّ الراوي المذكور في ثلاثة أبواب مثلاً، لم يوصف إلّا في باب واحد، وقد أشرنا إلى بعض الرواة من هذا القبيل فيما سبق.

ويؤيده أنّ الفعل مبني للفاعل، كما أثبتناه في الأمر الأول.

كما يؤيده أنّ ابن حجر العسقلاني عند نقله عن الطوسي في ترجمة إبراهيم بن الزبرقان، أظهر الضمير في قوله: «أسند عنه» فقال: قال أبو جعفر الطوسي في رجال الشيعة: إبراهيم بن الزبرقان التيمي الكوفي، أسند عن جعفر الصادق (١٢٥)، بينما الموجود في رجال الشيخ: «أسند عنه» (١٢٦).

الأمر الثالث: الأحاديث التي يروها هؤلاء الرواة إنّما هي مسندة

عن الإمام إلى النبيّ صلى الله عليه وآله:

الذي يبدو لنا، صحة ما يقال من أنّ الرواية عن هؤلاء الموصوفين بهذه الكلمة «أسند عنه» قليلة جداً (١٢٧) لكن هذا إنّما قيل عند البحث في خصوص المصادر الحديثية المعروفة بالأصول الأربعة، والتي تعنى بالأحكام الشرعية فقط.

وأما المصادر الحديثية الأخرى، وخاصة تلك التي تتفنّن في إيراد الأحاديث، ككتب الأمالي التي تعتمد - في جملتها - على التنوع وتهدق إلى إيراد أحاديث المناسبات الزمانية والمنكانية، وخاصة أحاديث الفضائل، وتعتمد ذكر الرواية من طرق العامة التي هي أبلغ في الإحتجاج، أما هذه المصادر ففيها الكثير من روايات هؤلاء الموصوفين، منهم:

من أصحاب الصادق عليه السلام: جابر بن يزيد الجعفي، و غياث بن إبراهيم، والحسن بن صالح بن حيّ، و حفص بن غياث القاضي، ومحمد بن الإمام الصادق عليه السلام ومحمد بن مروان، ومحمد بن مسلم، وسفيان بن سعيد الثوري.

ومن أصحاب الكاظم عليه السلام: موسى بن إبراهيم المروزي، وعبدالله بن

علي.

ومن أصحاب الرضا عليه السلام: أحمد بن عامر الطائي، و داود بن سليمان القزويني، و عبدالله بن علي، وعلي بن بلال، وغير هؤلاء ممّن يأتي ذكرهم، و الإستقصاء لأسانيد عامة الروايات يدلّنا على ما نقول، وليس المدّعى أنّ جميع روايات هؤلاء مسندة، بل المقصود أنّ هؤلاء الرواة لهم روايات مرفوعة مسندة عن

ذلك الإمام.

* * *

وإذا تَمَّت هذه الأمور، ثبت أنَّ الرواة المذكورين، لهم روايات مسندة كذلك رَووها عن الإمام، لكن هل مجرد هذا هو المبرر لأن يقول الشيخ في حقهم «أسند عنه»؟
هذا ما دعانا إلى الإجابة عنه في:

الأمر الرابع: وهو أنَّ الراوي للحديث المذكور، الموصوف بأنه «أسند عنه» إنَّه أَلَف كتاباً يحتوي على ما رواه ذلك الإمام عليه السلام مسنداً إلى النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم:

ليس كلَّ من روى الحديث المسند إلى النبي صَلَّى الله عليه وآله، عن أحدٍ من الأئمة، يوصف بأنه «أسند عنه»، فإنَّنا نجد الكثير من ممَّن التزموا المنهج المذكور في رواياتهم، لكن الشيخ لم يصفهم بذلك، منهم:

إسماعيل بن مسلم، ابن أبي زياد، السكوني، الشعيري الكوفي.

فإنَّه روى عن الصادق عليه السلام كذلك: أي بسندٍ مرفوع متصل بالنبي صَلَّى الله عليه وآله كثيراً جداً في أمالي المفيد (ص ٢١٥)

وفي أمالي الطوسي: الجزء الأول ص ١٢٠ و ٢٣٨ و ٣٦٩ و ٣٧٦ و ٤٨٣ و ٤٩٥ و ٥١٧ و ٥٢٦ و ٥٤٤.

وفي الجزء الثاني منه: ص ٥٢ و ٥٤.

وفي أمالي الصدوق: ص ٥٥ و ٥٩ و ١٧٨ و ٢٩٢ و ٢٥٧ و ٣٢٧ و ٤٣٤.

والخصال للصدوق: ص ٣ و ١٠ و ١٢ و ١٣ و ٣٤ و ٣٦ و ٤١ و ٤٨ و ٥٤ و ٥٥ و ٩٣ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٧٥ و ١٩٧ و ٢١٧ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٤ و ٢٢٨ و ٢٦٠ و ٢٩٩ و ٣٠١ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٥ و ٥٠٥.

وفي ثواب الأعمال للصدوق: ص ١٥ و ١٩ و ٢٣ و ٢٧ و ١٤٢ و ١٤٥ و ١٥٢ و ١٦٤ و ١٦٧ و ٣٠ و ٣٤ و ٣٧ و ٣٨ و ٥١ و ٥٣ و ١٠٠ و ١٠٢ و ١٢٨ و ١٤٠ و ١٧٢ و ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٣ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢٢٤ و ٢٣٠ و ٢٤٢ و ٢٥١ و ٢٥٣ و ٢٥٦ و ٢٦٠ و ٢٧١ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و

٢٧٦ و ٢٧٩.

ومع كثرة ما للرجل من الروايات المسندة فإنّ الشيخ ذكره في رجاله من دون وصف بأنّه أسند عنه (١٢٨) .

والحسن بن علي بن فضال

روى عن الرضا عليه السلام مرفوعاً كذلك ، في أمالي الصدوق ص ٤٨ و ٥٧ و ٥٨ و ٨٢ و ٢٨٥ .

وفي إكمال الدين للصدوق: ص ١٩٥ .
وذكره الشيخ في رجاله، بلا وصف (١٢٩) .

وسليمان بن جعفر الجعفري

روى عن الرضا عليه السلام في الخصال للصدوق: ص ٩٦ و ٢٠٨ و ٢١٤ و ٢٧٠ .

وذكره في أصحابه من الرجال، من دون وصف (١٣٠) .

وسليمان بن مهران الأعمش.

روى عن الصادق عليه السلام كذلك ، في أمالي الصدوق ص ١٦٢ و ٣٢٢ و ٥٨٧ .

وفي الخصال ص ٥٥٢ و ٥٥٨ . و ذكره في أصحابه من دون وصف (١٣١) .

وطلحة بن زيد:

روى عن الصادق عليه السلام مسنداً كذلك ، في أمالي الصدوق: ص ٣٥ و ٢٤٠ .
وفي الخصال له: ص ٢٢٠ ، وفي ثواب الأعمال له: ص ١٨ و ٥٢ .
وذكره في أصحابه، بلا وصف (١٣٢) .

والحسين بن زيد الشهيد:

روى عن الصادق عليه السلام مسنداً كذلك ، في أمالي الطوسي ، الجزء

الأول ص ١٩٦ و ٢٣٣.

وفي الجزء الثاني: ص ٧١ و ٧٨ و ٢٤٥ و ٢٤٧.
 وأما مالي الصدوق: ص ٣٧٩ و ٤٢٥ و ٢٦٧ و ٣٤٣ و ٤٤٦.
 وفي أمالي المفيد ص ٩٧ و ٧١ و ١١١، وفي ثواب الأعمال للصدوق
 ص ١٧٤، وفي إكمال الدين للصدوق ص ٢٦٤.
 وفي الخصال للصدوق ص ٥ و ١٧ و ١٣٨ و ٤٠٠ و ٤٠٥ و ٤٤٥ و ٥٤١.
 وذكره في أصحابه، بلا وصف (١٣٣).

وعبد السلام بن صالح، أبو الصلت الهروي:

روى عن الرضا عليه السلام مسنداً كذلك، في أمالي الصدوق: ص ١٦٩ و
 ٢٣٨. وفي الخصال له ص ٥٣ و ١٦٤. وفي إكمال الدين ص ٤٩ و ٢٤٨.
 وذكره في أصحابه، من دون وصف (١٣٤).

وعبد الله بن الفضل الهاشمي:

روى عن الصادق عليه السلام في أمالي الصدوق: ص ٥٠ و ١١١ و ٢٩٥ و
 ٤٢٩ وذكره في أصحابه، بلا وصف (١٣٥).

وعلي بن جعفر الصادق عليه السلام:

روى عن أخيه الكاظم عليه السلام في أمالي الصدوق ص ٢٠٢ و ٢٩٦، وفي
 أمالي الطوسي ج ١ ص ١١٧ و ٢٠٦ و ٣٦٥، وفي ج ٢ ص ١١٢ و ١٨٣ و ٢٣١، و
 ذكره في أصحابه من دون وصف وقال: له كتاب ما سأله عنه (١٣٦).
 وروى أيضاً مسنداً عن أبيه الصادق عليه السلام في أمالي الطوسي ج ٢
 ص ١١٠.

وروى عن الرضا عليه السلام كذلك، في أمالي الطوسي ج ١ ص ٣٥٠.

ومسعدة بن صدقة:

روى عن الصادق عليه السلام كذلك في أمالي الصدوق: ص ١٧٦ و ٢٣٦ و

٢٦٧، وفي الخصال له ص ١٤٧ و ٣٨٦ و ٤١١ و ٥٠٤، وفي ثواب الأعمال له ص ٢٥ و ٢٦ و ٣٠ و ١٦٥ و ١٨٦ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ١٦١، وفي أمالي الطوسي ج ٢ ص ١٨٤ وله رواية كثيرة في كتاب «قرب الإسناد» للحميري، ذكره الشيخ في أصحاب الصادق (ع) من دون وصف (١٣٧).

والمفضل بن عمر الجعفي:

روى عن الصادق عليه السلام مسنداً في أمالي الطوسي الجزء الأول ص ١٠١ و ٣١١، والجزء الثاني ص ٣٨، وفي أمالي الصدوق ص ٢٤٨، وفي إكمال الدين ص ٢٤٥، وذكره في أصحابه من دون وصف (١٣٨).

ووهب بن وهب أبو البختري القرشي:

روى عن الصادق عليه السلام مسنداً في الخصال ص ٦، وفي أمالي الصدوق ص ٢٣٥ و ٢٥١ و ٢٨٥ و ٤٩٦ و ٥١٩، وفي ثواب الأعمال ص ٤٤ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩٩ و ١٥٥، وذكره في الرجال من أصحابه بلا وصف (١٣٩).

ومسعدة بن زياد:

روى عن الصادق عليه السلام مسنداً في الخصال ص ٥٥، وفي أمالي الصدوق ص ٢٥٦ و ٥٢٠، وفي ثواب الأعمال ص ٢٥٥. وذكره في الرجال من أصحابه، بلا وصف (١٤٠).

وغير هؤلاء كثير من الرواة.

فلماذا لم يصف الشيخ الطوسي هؤلاء بوصف «أسند عنه» وإنما خصّ الوصف بعدة معدودة؟! وللإجابة على هذا السؤال، توصلنا إلى الأمر الرابع، وهو أنّ الراوي الذي اعتمد المنهج المذكور في روايته، إنّما ألف كتاباً جامعاً لما رواه عن الإمام عليه السلام مع كون رواياته على هذا المنهج، أي منهج الإسناد والنقل - عن الإمام - لما يرويه الإمام مسنداً أي مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وآله ولا ثبات هذا الأمر، وتوضيح ثبوته، قننا بمحاولة تتبعية واسعة، جرياً وراء أسماء الرواة الموصوفين، وتوصلنا - بتوفيق من الله - إلى أنّ جمعاً منهم لهم كتب، يروون ما فيها

من حديث عن الامام عليه السلام على المنهج المذكور أي بالسند المتصل المرفوع الى النبي صلى الله عليه وآله، وقد يسمّى مثل هذا الكتاب «بالنسخة»، باعتبار أنّ جميع ما فيه منقول جملة واحدة عن الإمام عليه السلام (١٤١) كما يعبر عنه «بالأصل»، فيما إذا كان معتبراً ومعتمداً (١٤٢) وقد يعبر عنه بـ «الكتاب المبوب» أو بكتاب مقيداً بكونه «عن ذلك الإمام» وربما يعبر عنه باسم (المُسند) منسوباً إلى الإمام المنقول عنه، وهذه التسمية الأخيرة تؤكد ما ذهبنا إليه من تفسير جملة «أُسند عنه» وإليك قائمة بمن عثرنا على ذكر تأليفه على هذا المنهج، ممّن ذكره الشيخ، وذكر بعض موارد حديثه على المنهج أيضاً.

١ - محمد بن الإمام الصادق جعفر بن محمد عليه السلام

قال الشيخ الطوسي في أصحاب الصادق عليه السلام بعد ذكر نسبه: المدني، ولده عليه السلام، أسند عنه، يلقّب بديباجة (١٤٣) وقال النجاشي: له نسخة يرويها عن أبيه، وقال في طريقه: حدّثنا محمد بن جعفر عن آبائه (١٤٤) وقد عثرت على بعض أخباره في الكتب التالية:

أما الصدوق: ص ٤٣٥ و ٤٩٨.

أما المفيد: ص ٢٥ و ٥٤ و ١٦٨ و ١٩٤.

أما الطوسي ج ١ ص ٣٤ و ٨١ و ج ٢ ص ٨٧ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٧ و

١٩٠.

٢ - داود بن سليمان بن يوسف:

قال الشيخ في أصحاب الرضا عليه السلام بعد ذكر نسبه: أبو أحمد الغازي «أسند عنه» روى عنه ابن مهرويه (١٤٥) .

وقال النجاشي: ذكره ابن نوح في رجاله، له كتاب عن الرضا عليه السلام (١٤٦) وعده المفيد من خواصّه وثقاته (١٤٧) .

ووقفنا على رواياته المسندة التالية:

في مناقب أمير المؤمنين، لابن المغازلي الشافعي: ص ٤٤ رقم الحديث ٦٦.

وفي أما الصدوق ص ٢٣٧، وفي الخصال له ص ١٦٥ و ١٧٨ - ١٧٩.

وفي ثواب الأعمال له ص ٢١٢، وفي عيون أخبار الرضا عليه السلام له:

ج ١ ص ١٧٨ - ١٧٩ و ١٨٨ و ٢٠٢ و ص ٢١٩ و ٢٤٣. وفي ج ٢ ص ٨ و ٢٤ - ٤٨

و ٥٧ و ٧٨.

وفي أمالي المفيد ص ٦٦ و ٧٢ و ١٩٤ و ٨٠ و ١٩٠.
وله رواية في كتاب «الغدير» للعلامة الأميني الجزء الأول ص ٢٨.
وفي أمالي الطوسي: ج ١ ص ٤٩ و ٥٥ و ٧٦ و ١٥٨ و ١٦٥ و ١٦٨ و ٢٨٥ و
٢٨٦ و ٣٤٦ و ٣٥٢ وفي ج ٢ ص ١٨٣.
وله رواية في البحار، للمجلسي: ج ٤٠ ص ٢٢، عن اليقين لابن طاوس:
ص ١٧٩.
و أيضاً في البحار ج ١٠٧ ص ١٩٠ و ص ١٦٦ و ج ١٠٨ ص ٤٧ و ج ١٠٩
ص ١١٥ - ١١٦.

٣ - أبان بن عبد الملك الخثعمي:

عنه الشيخ في أصحاب الصادق، ثم قال: الكوفي، أسند عنه (١٤٨).
وقال النجاشي بعد ذكر اسمه: الثقي، شيخ من أصحابنا، روى عن أبي
عبد الله عليه السلام كتاب الحج (١٤٩) واحتمل السيد الخوئي اتحاد الخثعمي
والثقي (١٥٠).

٤ - محمد بن ميمون التيمي الزعفراني:

عنه الشيخ، في أصحاب الصادق عليه السلام وقال أسند عنه، يكتن
أبا النصر (١٥١).

وقال النجاشي: عامي، غير أنه روى عن أبي عبد الله عليه السلام نسخة (١٥٢).
وله رواية موقوفة على علي، في أمالي الطوسي ج ١ ص ٢١٣.

٥ - حفص بن غياث:

عنه الشيخ، في أصحاب الصادق عليه السلام وقال بعد نسه: أبو عمر،
النخعي القاضي الكوفي، «أسند عنه» (١٥٣).

وقال النجاشي: له كتاب... عن عمر بن حفص بن غياث، ذكر كتاب
أبيه، عن جعفر بن محمد عليهما السلام وهو سبعون ومائة حديث أو نحوها (١٥٤).

وقال الشيخ: عامي المذهب، له كتاب معتمد، (١٥٥).

و ذكر الرازي كتابه (١٥٦).

وله رواية مسندة عن الصادق في أمالي الصدوق ص ٥٢١، وثواب الأعمال

ص ٢٤٧.

٦ - محمد بن إبراهيم العباسي الإمام:

عنونه الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام وقال: العباسي، الهاشمي، المدني «أسند عنه» أصيب سنة (١٤٠) وله سبع وخمسون سنة، وهو الذي يلقب بابن الإمام (١٥٧).

وقال النجاشي: له نسخة عن جعفر بن محمد كبيرة (١٥٨).

٧ - عبدالله بن علي:

عنونه الشيخ في أصحاب الرضا عليه السلام وقال: «أسند عنه» (١٥٩).
وقال النجاشي: روى عن الرضا عليه السلام: وله نسخة رواها ... قال:
حدّثنا علي بن موسى الرضا عليه السلام بالنسخة (١٦٠).
وقال ابن عقدة: أخبرني عبدالله بن علي، قال: هذا كتاب جدّي عبدالله بن علي، فقرأت فيه: «أخبرني علي بن موسى أبو الحسن، عن أبيه، عن جدّه جعفر بن محمد، عن آبائه، عن عليّ عليهم السلام أنّ النبي صلّى الله عليه وآله ...» (١٦١).
وروى الطوسي في أماله عنه في الموارد التالية: ج ١ ص ٣٤٥ و ٣٤٨ مكرراً
وص ٣٥٠ و ٣٥١ ثلاثة أحاديث وص ٣٥٢ و ٣٥٤.

٨ - محمد بن أسلم الطوسي، المتوفى سنة (٢٤٢)

عنونه الشيخ، في أصحاب الرضا عليه السلام وقال: أسند عنه (١٦٢).
وقال السيّد بحر العلوم في هامشه: هو الذي روى حديث سلسلة الذهب عن الرضا عليه السلام، وقد نقله الأربلي في كشف الغمّة، عن كتاب تاريخ نيسابور (١٦٣)
وقد ذكر له الجلي والافندي كتاباً باسم «المُسند» (١٦٤).

٩ - أحمد بن عامر بن سليمان الطائي:

عنونه الشيخ في أصحاب الرضا عليه السلام، وقال: روى عنه ابنه عبدالله بن أحمد، «أسند عنه» (١٦٥).

وقال النجاشي: ولد سنة (١٥٧) ولقي الرضا سنة (١٩٤) وله نسخة رواها عن الرضا عليه السلام. وقال النجاشي: دفع إليّ هذه النسخة، نسخة عبدالله بن أحمد بن عامر الطائي: أبو الحسن أحمد بن محمد بن موسى الجُندي شيخنا رحمه الله قرأناها عليه: حدّثكم أبو الفضل عبدالله بن أحمد بن عامر، قال: حدّثنا أبي، قال:

حدّثنا الرضا علي بن موسى عليه السلام، والنسخة حسنة (١٦٦).
وذكر الشيخ الحرّ طريقه إلى كتاب «صحيفة الرضا عليه السلام» وفيه:
... عبد الله بن أحمد بن عامر الطائي، عن أبيه، عن الرضا، عن آبائه
عليهم السلام (١٦٧).

أقول: صحيفة الرضا، هو المسمّى بمُسند عليّ الرضا عليه السلام وبمُسند
أهل البيت، وهو الكتاب المعروف المشهور بين الطوائف الإسلامية، وله طبعات
عديدة وقد طُبِع باسم «كتاب ابن أبي الجعد» وهي كنية الطائي، ورَتَبه الشيخ
عبد الواسع الواسعي، وطُبِع ترتيبه باسم «مسند الإمام الرضا». وقال الخطيب
البغدادي في ترجمة عبد الله بن أحمد بن عامر: روى عن أبيه،
عن علي بن موسى الرضا عليه السلام، عن آبائه نسخة (١٦٨).
وقال الذهبي في ترجمة عبد الله أيضاً: عن أبيه، عن علي الرضا، عن آبائه
بتلك النسخة (١٦٩).

وقد روى ابن عقدة الحافظ الكتاب، قائلاً: أخبرني عبد الله بن أحمد بن
عامر في كتابه قال: حدّثني أبي، قال: حدّثني علي بن موسى بهذا (١٧٠).
وقد وردت بعض رواياته في الكتب التالية:
في «مناقب عليّ بن أبي طالب» لابن المغازلي: ص ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و
٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ص ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣.

وفي «الكفاية في علوم الرواية» للخطيب البغدادي ص ١٣٦.
وفي «عيون أخبار الرضا للصدوق ج ١ ص ٢٠٢ و ج ٢ ص ٢٤ و ٤٩ و ١٣٣.
وفي «الخصال»، له: ص ١٩٠ و ٢٨٥ و ٢٩٥ و ٣١٢.
وفي أمالي الطوسي ص ٣٥٤ و ٣٥٥ الجزء
وفي «البحار» ج ٤٠ ص ٢٤، عن اليقين ص ١٩٠.
وفي «الخصال» موقوفاً على عليّ عليه السلام ص ١٧٣ و ١٩٠ - ١٩١ و ص
٢٠٢ - ٢٠٣ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ص ٢٨٦ و ص ٢٨٩ - ٢٩٠ و ص ٢٩٣ و ٢٩٤ و
٣١٣ و ٣٥٤ و ٣٥٩.

١٠ - موسى بن إبراهيم المروزي:

عنونه الشيخ، في أصحاب الصادق عليه السلام وقال: أسند عنه (١٧١).

وقال في الفهرست: له روايات يرويها عن الإمام موسى الكاظم عليه السلام (١٧٢).

وقال النجاشي: له كتاب، ذكر أنه سمعه وأبوالحسن عليه السلام محبوس عند السندي بن شاهك (١٧٣).

وقال الجلي: مسند الإمام، موسى بن جعفر، الكاظم: رواه أبو نعيم الإصبهاني، وروى عنه - أي عن الإمام - هذا المسند، موسى بن إبراهيم (١٧٤).
وقد عثر شقيق السيد محمد حسين الحسيني الجلاي، على هذا المسند، وحققه، وطبع في طهران - إيران، بمطبعة بهمن، سنة (١٣٥٢)، وقال: في المقدمة: إن اسم الكتاب جاء في صدر النسخة المخطوطة، وفي السماعات التي سجلت عليها، هكذا: «مسند الإمام موسى بن جعفر عليه السلام» (١٧٥)، وفي النسخة عدة سماعات أقدمها سنة (٥٣٤) و (٥٥٠) (١٧٦).

وأحاديث الكتاب مسندة على النهج المذكور، أي أنّ الإمام يروي الروايات عن أبيه عن آبائه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، عدا بعض الأحاديث، حيث جاء فيها «عن الإمام، عن النبي» والظاهر أنّ هذا حدث بتصرف الرواة أو النسخ، اختصاراً.

وقد عثرت على أحاديث للمروزي، عن الإمام على المنهج المذكور، في المصادر التالية: في الأمالي الخمسية للإمام المرشد بالله الزيدي ج ١ ص ١٣٣ و ١٣٧ و ١٤٢ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٧٧ و ١٨٤.

في المناقب، لابن المغازي ص ٣٤٣ - ٣٤٤ و ص ٣٩٥.

في ثواب الأعمال للصدوق ص ١٣٤، وفي الخصال له: ص ٢٠٨ و ٢٢٦ و ٥٠٧ و ٢٣. وفي الأمالي له ص ٤٤٧.

وفي أمالي الطوسي، الجزء الأول ص ٢٦٣ و ٣٠٠.

وله رواية في بحار الأنوار ج ١٠٧ ص ١٦٦ - ١٦٧.

١١ - إبراهيم بن محمد أبي يحيى المدني:

عنونه الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام وقال: «أسند عنه» (١٧٧).

وقال النجاشي: ذكر بعض أصحابنا أنّ له كتباً مبوبة في الحلال والحرام،

عن أبي عبد الله عليه السلام (١٧٨).

وقال الشيخ: له كتاب مَبُوب في الحلال والحرام عن جعفر بن محمد، عليه السلام (١٧٩).

والظاهر أنَّ قولها «عن جعفر عليه السلام» صفة للكتاب، أي إنَّ الكتاب نقله إبراهيم عن الإمام.

١٢ - عبد الله بن بكير بن أعين:

عنوانه الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام، وقال: الشيباني: الأصبحي، المدني، ابن اخت مالك القصير «أسند عنه» (١٨٠)، وقال في فهرست: فطحي المذهب، إلّا أنَّه ثقة، له كتاب (١٨١).

وقال النجاشي: له كتاب، كثير الرواة (١٨٢).

وقال أبوغالب الزراري في رسالته: كان... فقيهاً كثير الحديث (١٨٣) وروى كتابه بسنده (١٨٤).

وقال شيخنا الطهراني: مسند عبد الله بن بكير (١٨٥) بن أعين لأبي العباس، أحمد بن محمد بن سعيد السبيعي، الهمداني، المعروف بابن عقدة، الزيدي، الجارودي المتوفى سنة (٣٣٣) (١٨٦).

أقول: من المحتمل قوياً، أنَّ الكتاب لعبد الله، وأنَّ ابن عقدة راوٍ له فقط، فليتأمل، وقد وردت روايته المسندة، عن الصادق عليه السلام في أمالي الطوسي (ج ٢ ص ٢٢٢).

١٣ - محمد بن مسلم بن رباح (ت ١٥٠):

عنوانه الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام وقال: الثقي، أبو جعفر الطحان، الأعور، أسند عنه... روى عنها عليهما السلام (١٨٧) وقال النجاشي: وجه أصحابنا بالكوفة، فقيه ورع، وكان من أوثق الناس له كتاب يسمى «الأربعمئة مسألة في أبواب الحلال والحرام» (١٨٨).

أقول: روى عن الصادق عليه السلام مسنداً موقوفاً على علي عليه السلام حديث الأربعمئة لاحظ الخصال ص ٥٧٦، وله رواية في أمالي الطوسي (ج ١ ص ٩٤ و ج ٢ ص ٦٩).

١٤ - غياث بن إبراهيم الأسدي:

ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام، وقال: أبو محمد، التميمي، الأسدي أئند عنه، وروى عن أبي الحسن (١٨٩)، وقال في الفهرست: له كتاب (١٩٠) وذكر كتابه أبو غالب الزراري (١٩١)

وقال النجاشي: ثقة، له كتاب مبوب في الحلال والحرام (١٩٢) ووردت رواياته في المصادر التالية:

في أمالي الصدوق ص ١١ و ١٨ و ٥١ و ٥٥ و ٤٩٣، وفي الخصال له ص ١٩١ - ١٩٢، وفي ثواب الأعمال له: ص ١٨٤ و ١٩٩، وفي إكمال الدين له ص ٢٣٥، وفي أمالي المفيد ص ٦١ و ص ١٣١.

و موقوفاً على علي عليه السلام في أمالي الصدوق ص ٢٠٢ و ٢٦٥ و ٣١٣.

١٥ - غالب بن عثمان الهمداني:

ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام، وقال: مات سنة (١٦٦)، وله ثمان وسبعون سنة وهو الشاعر، الكوفي، أئند عنه، يكنى أبا سلمة (١٩٣) وقال النجاشي: كان زدياً، وروى عن أبي عبد الله عليهما السلام ذكر له أحاديث مجموعة (١٩٤)

١٦ - إسماعيل بن محمد بن مهاجر:

قال الشيخ في أصحاب الصادق (ع): الأزدي، الكوفي، أئند عنه (١٩٥)

وقال النجاشي: له كتاب القضايا، مبوب، وهو ثقة (١٩٦)

والمقصود الذي نريد استفادته من هذا العرض هو أن الكتب المنسوبة إلى هؤلاء المذكورين فيما سبق، إنما هي الكتب التي رويها مجموعة، عن الإمام المروي عنه، ولقد رأينا أن الكتاب: تارة يُسمى بالنسخة، وأخرى بالمسند، وقد يسمّى بالكتاب، أو الكتاب المبوب، ويسمّى أيضاً بالأحاديث، أو الروايات.

ولي ملاحظة أخرى مؤكدة، وهي: أن كلاً من هؤلاء إنما ألف «كتاباً واحداً» فقط، فلا بد أن تكون رواياته المنقولة عنه في بطون الكتب، إنما هي من روايات كتابه وبهذا نعرف أن كتابه إنما هو مؤلف على منهج الاسناد المذكور.

فكثير من الموصوفين بقوله «أئند عنه» ليس له أكثر من كتاب واحد،

- ١ - إبراهيم بن نصر بن القعقاع.
- ٢ - أحمد بن عائذ بن حبيب.
- ٣ - إسحاق بن بشر، أبو حذيفة الخراساني.
- ٤ - إسماعيل بن محمد بن إسحاق.
- ٥ - أيوب بن الحرّ.
- ٦ - بسام بن عبدالله الصيرفي الأسدي.
- ٧ - جبلة بن حنان، وذكره النجاشي بعنوان: جبلة بن حيان (١٩٧).
- ٨ - الحارث بن عمران الجعفري
- ٩ - حديد بن حكيم
- ١٠ - الحسن بن صالح بن حيّ.
- ١١ - الحسين بن حمزة.
- ١٢ - الحسين بن عثمان بن شريك الرؤاسي.
- ١٣ - زهير بن محمد.
- ١٤ - الصباح بن يحيى المزني.
- ١٥ - صالح بن أبي الأسود.
- ١٦ - عبد المؤمن بن القاسم الأنصاري، له رواية في أمالي الطوسي ج ٢ ص ٣٠٤.
- ١٧ - علي بن أبي المغيرة الزبيدي، ذكر له النجاشي كتاباً في ترجمة ابنه الحسن (١٩٨).
- ١٨ - علي بن بلال، من أصحاب الرضا عليه السلام.
- له رواية في عيون الأخبار للصدوق ج ٢ ص ١٣٥ ، وفي الأمالي له ص ٣٠٩ ، و بحار الأنوار ج ٣٩ ص ٣٤٦.
- ١٩ - عليّ بن عبدالعزيز الفزاري.
- ٢٠ - عمر بن أبان الكلبي.
- ٢١ - الليث بن البختری المرادي.
- ٢٢ - محمد بن سليمان بن عبدالله الإصبهاني.
- ٢٣ - محمد بن شريح الحضرمي.

٢٤ - محمد بن مروان الذهلي، وانظر أماري الصدوق ص ٥٢٤.
و مجمل ما ذهبنا إليه هو أن هؤلاء المقول فيهم «اسند عنه» إنما ألفوا لذلك الإمام ما يعدّ «مسنداً» له.

ويبقى أمام هذا الرأي سؤالان: السؤال الأول:

إذا كان هذا العدد الكثير من الرواة، قد ألفوا ما يسمّى «بالمسند» للإمام، فلماذا لم تعرف كتبهم جميعاً؟ وإنا المعروف كتب قليل منهم، والمعروف إنا يعرف اسمه فقط، وأما الموجود فعلاً فلا يتجاوز عدد أصابع اليد، فلماذا تخلو المعاجم والفهرسات عن ذكرها، حتى كتابي الطوسي والنجاشي المعدّين لاستقصاء مثل ذلك؟

والجواب:

أنّ روايات أكثر الموصوفين، قليلة جداً، بل غير موجودة أصلاً في كتبنا الحديثية، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، والذي يدولي بعد ملاحظة الأساء في قائمة الموصوفين: أن أكثر هؤلاء غير إماميين ففيهم كثير من الزيدية وعديد من العامة، بل عدّة منهم من كبار العامة.

ومن الواضح لدى أهل الفن أنّ الفهارس إنّما وضعت لجمع أسماء المصنفين الشيعة فقط، و إنّما يذكر غيرهم، إذا كانت روايات كتبهم معتمدة، ككتاب حفص بن غياث القاضي، وقد صرح بهذا الشرط الشيخ الطوسي في مقدمة فهرسته (١٩٩) ويبدو ذلك من النجاشي أيضاً (٢٠٠).

فالسبب لعدم ذكر كثير من هؤلاء هو أولاً: أنّهم ليسوا من الشيعة الإمامية، أو أنّ كتبهم غير معتمدة، فلا يدخلون في الشرط المذكور.

والمرجع حينئذ هو سائر المعاجم وفهارس الكتب التي ألفها العامة. والسبب - ثانياً - : أنّ الفهارس الموضوعية إنّما تذكر الكتاب الذي وقع في أيديهم وتداولوه بطريق السماع أو القراءة أو الإجازة أو غيرها من الطرق، ولا يذكرون فيها ما لم يقع بأيديهم من الكتب، ومن الواضح أنّ جميع الكتب المؤلفة في العهود

السابقة لم تكن متداولة، إما لضيعامها و تلفها، أو لوقوعها في زوايا النسيان و الإهمال.

ولا عجب في ضياع أكثر الكتب، فلنا أمثلة كثيرة لمثل ذلك، فكتب الصدوق التي تتجاوز الثلاثمائة، لا يذكر منها سوى اسم «(٢٢٠)» كتاباً، ولم يوجد منها سوى «(١٨)» كتاباً مع أنّ وفاته متأخرة إلى سنة «(٣٨١)» «(٢٠١)». والعلامة الحلي المتوفى سنة «(٧٢٦)» ألف حوالي ألف كتاب، ولم يذكر من كتبه سوى «(١٠١)» ولم يوجد منها سوى «(٣٦)» كتاباً. فكيف بمن تقدم عصره وعاش في القرن الثاني؟!

ومن يدري؟ فلعلّ تلك المؤلفات والكتب، لا تزال موجودة، لكن في خزائن الكتب البعيدة، أو القرية لكن في بطون القماطر والأسفاط وقد كشفت الأيام بفضل السهيلات التي تضعها المؤسسات العلمية والفنية للزّواد، وبفضل الجهود المضنية والمحمودة التي يبذلها المحققون، عن عدّة ذخائر، كانت تعدّ من الضائعات، والتي لم تذكر في كتب الفهارس حتى أسماؤها.

مثل كتاب «مسند الإمام موسى بن جعفر» تأليف موسى بن إبراهيم المروزي، الذي حقّقه الأخ السيد محمد حسين الحسيني الجلاي. ومثل كتاب «تفسير الحبري» أو «هما نزل من القرآن في عليّ» تأليف الحسين ابن الحكم بن مسلم الحبري الكوفي المتوفى سنة «(٢٨٦)»، الذي وُفّقت لتحقيقه، والذي لم يذكره حتى المتأخرون من أصحاب الفهارس. ومثل كتاب «الإمامة والتبصرة من الحيرة» تأليف الشيخ علي بن الحسين بن بابويه، والد الشيخ الصدوق، والمتوفى سنة «(٣٢٩)» الذي حقّقه أيضاً.

السؤال الثاني:

آنا نجد في الرواة من تجمّعت فيه هذه الشروط، أعني روايته عن الإمام، ما أسنده الإمام عليه السلام إلى النبي صلى الله عليه وآله في نسخة، ومع ذلك فإنّ الشيخ لم يصفه بقوله «أسند عنه»، مثل:

إسماعيل ابن الإمام الكاظم موسى بن جعفر عليه السلام:
روى عن أبيه الكاظم عليه السلام مسنداً معنعناً، عن آبائه، مرفوعاً إلى النبي

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ جَمِيعَ مَا فِي كِتَابِ «الْجَعْفَرِيَّاتِ» الْمُسَمَّى بِالْأَشْعَثِيَّاتِ؟
وَأُسْتَدُّ كَذَلِكَ عَنْ أَبِيهِ، رَوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ، أَوْرَدَهَا ابْنُ الْمَغَازِلِيِّ فِي مَنَاقِبِ
أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ص ٤٠ و ٢٩٤ بِرَقْمِ ٢٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨. وَص ٣٨٠ -
٣٨١.

و فِي الْخِصَالِ لِلصَّدُوقِ ص ٢٩٥، وَفِي الْأَمَالِيِّ لَهُ ص ٢٠٢ وَ ص ٢٩٠ وَ
٤١٧. وَ مَوْقُوفاً عَلَى الْكََاظِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ص ٣٠١ وَ ٣٤٧، وَفِي أَمَالِيِّ الطُّوسِيِّ ج ٢
ص ٤٤ وَ ٢٣٢.

وَقَدْ تَرَجَّمَهُ الشَّيْخُ فِي الْفَهْرَسْتِ وَقَالَ: وَلَهُ كُتُبٌ يَرْوِيهَا عَنْ أَبِيهِ، عَنْ آبَائِهِ
عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، مَبُورَةٌ (٢٠٢).

وَقَالَ فِي تَرْجُمَةِ ابْنِ الْأَشْعَثِ الَّذِي رَوَى كُتُبَهُ: «رَوَى نَسْخَةً، عَنْ مُوسَى بْنِ
إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ
مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ» (٢٠٣).

وَقَدْ تَرَجَّمَهُ النُّجَاشِيُّ وَقَالَ: وَلَهُ كُتُبٌ يَرْوِيهَا عَنْ أَبِيهِ، عَنْ آبَائِهِ (٢٠٤).
فَقَدْ ذَكَرَاهُ بِالرَّوَايَةِ الْمُسْنَدَةِ، وَأَنَّهُ رَوَى نَسْخَةً، وَأَنَّ كُتُبَهُ مَبُورَةٌ، وَمَعَ ذَلِكَ
لَمْ يَصِفْهُ الشَّيْخُ بِأَنَّهُ (أُسْنَدٌ عَنْ أَبِيهِ).

والجواب:

- أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ لَمْ يَرَوْهُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ أَحَدٍ إِلَّا ابْنَهُ مُوسَى، وَالرَّوَايَةُ عَنْ
مُوسَى إِنَّمَا هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْأَشْعَثِ الْكُوفِيُّ الْمَصْرِيُّ، وَ سَائِرُ الرِّوَاةِ إِنَّمَا يَرَوُونَ
الْكِتَابَ عَنْ ابْنِ الْأَشْعَثِ، وَلَمْ تَعُدْ لِأَحَدٍ غَيْرِهِ رَوَايَتُهُ عَنْ مُوسَى مُبَاشَرَةً، أَوْ عَنْ
إِسْمَاعِيلِ الْمُؤَلِّفِ بِالْفَرْضِ، فَلَوْ كُنَّا نَشْكُكَ فِي تَأْلِيفِ إِسْمَاعِيلَ لِهَذَا الْكِتَابِ لَكَانَ
الْمُؤَلِّفُ هُوَ ابْنُ الْأَشْعَثِ، لَانْتِهَاءُ الطَّرِيقِ الْمُخْتَلِفَةِ إِلَيْهِ وَاجْتِمَاعُهَا عِنْدَهُ، دُونَ مَنْ قَبْلَهُ
مِنَ الرِّوَاةِ (٢٠٥).

وَيُؤَكِّدُ هَذَا أَنَّ الْكِتَابَ يُسَمَّى بِالْأَشْعَثِيَّاتِ، نِسْبَةً إِلَيْهِ، وَإِلَّا فَلِمَاذَا لَمْ يُسَمَّ
بِالْإِسْمَاعِيلِيَّاتِ.

وَهُنَا احْتِمَالٌ آخَرٌ وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ الْكِتَابُ كُلُّهُ مِنْ تَأْلِيفِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلِذَا قَدْ يُسَمَّى بِالْجَعْفَرِيَّاتِ، وَأَنَّهُ رَوَى عَنْهُ كُنْسَخَةً، رَوَاهَا الْإِمَامُ

الكاظم عليه السلام ابنه.

ويؤكد هذا الإحتمال السيد محمد صادق بحرالعلوم، فيقول: وهي الروايات التي رواها عن أبيه موسى، عن جده جعفر بن محمد الصادق عليه السلام... وحيث أنها كلها مروية عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام سميت (الجعفريات) فهي - إذن - من تأليفه (٢٠٦) و إذا كان الكتاب من تأليف ابن الأشعث فهو لم يرو عن الإمام مباشرة، ولذا لم يترجم إلّا في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام من الرجال، فلا معنى لوصفه بأسند عنه.

وإن كان المؤلف هو الإمام الصادق عليه السلام فالأمر أوضح.

لكنّ العلامة المجلسي نسبته إلى موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر فأنه بصدد التعريف بكتاب «نوادير الراوندي» من مصادر البحار، قال: وأكثر أخبار هذا الكتاب مأخوذ من كتاب موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر عليه السلام الذي رواه سهل بن أحمد الديباجي (٢٠٧) ويؤكد المجلسي ذلك بعثوره على روايات رواها الصدوق في أماليه المعروف باسم المجالس في المجلس «٧١» ينتهي سندها إلى موسى بن إسماعيل، روى عنه محمد بن يحيى الخزاز (٢٠٨) ونجد في ترجمة موسى هذا أنّ له كتاب جوامع التفسير وله كتابا بالوضوء، روى هذه الكتب محمد بن الأشعث (٢٠٩) وأضاف الشيخ له كتاب الصلاة (٢١٠).

وهذا الإحتمال لو ثبت يبطل الإحتمال الأول، حيث أنّ ذلك الإحتمال يبتني على انحصار الرواية عن موسى بمحمد بن الأشعث، وهذا ما تنقضه رواية الصدوق، لكن: ألا يمكن أن تكون خصوص هذه الرواية قد حدّثها موسى لغير محمد أيضاً، و أمّا الكتاب كله مجموعاً فيكون من تأليف محمد فقط، لهذا الانجد في من يروي الكتاب من يعتمد طريقاً غير محمد، فلو كان الكتاب من تأليف موسى، لنقل الكتاب كلّ من طريق آخر غير طريق محمد، وهذا لم يعثر عليه!

هذه احتمالات ثلاثة:

ويؤكد الثاني قول الشيخ في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام من رجاله في ترجمة ابن الأشعث أنّه يروي نسخة عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر، عن أبيه إسماعيل، عن أبيه موسى عليه السلام.

والتعبير بأنه يروي «نسخة»، قرينة على أنه - أي ابن الأشعث - ليس هو المؤلف لأنه أولاً: مجرد راوٍ للكتاب، وثانياً: أنه - أي الكتاب - نسخة، ومعنى النسخة كما أسلفنا هو: الكتاب المؤلف المنقول بكامله عن آخر و بهذا يندفع الإحتمال الأول.

و أما الإحتمال الثالث الذي ذكره المجلسي، فيرده مع انفراده به، تواتر نسبة الكتاب المذكور - المعروف باسم الأشعثيات - إلى إسماعيل والد موسى.

و على فرض كون الإمام الصادق هو المؤلف - وهو الإحتمال الثاني - فلا وجه لوصف إسماعيل بأنه أسند عن الصادق، لأنه لم يُسند عنه ولم يرو عنه، وإنما الراوي عنه هو ابنه الإمام موسى الكاظم عليه السلام، وإسماعيل يروي عن أبيه الكاظم مباشرة، فتكون روايته عن الصادق مع الواسطة.

و بهذا اتضح عدم النقض على ما التزمناه من المعنى في قوله «أُسندَ عنه»، لعدم اجتماع الشروط في إسماعيل. ولا يصحّ على فرض أنّ الكتاب هو من تأليف الإمام الصادق عليه السلام أن يقال في حقّ إسماعيل أنّه أُسندَ عن الكاظم عليه السلام بمجرد توسط الإمام الكاظم في نقله و روايته لكتاب هو في الحقيقة من تأليف أبيه الصادق عليهما السلام.

القيمة العلميّة لهذا الوصف:

و أما قيمة هذا الوصف من الناحية الرجالية، فنقول: إنّ الإلتزام بمنهج الإسناد المصطلح، أي الرواية بسند متّصل إلى النبي صلى الله عليه وآله، بالنسبة إلى ما يرويه أئمة أهل البيت الإثنا عشر عليهم السلام، ليس له ملزم عند المعتقدين بإمامتهم من الشيعة، لأنّهم يرون أنّ الأئمة لديهم المعرفة التامة بالشرعية من مصادرها و ينابيعها، و بما أنّ الأدلة القطعية من الكتاب المحكم و السنة المتواترة دلّت على حجّية قولهم، و طهارتهم من الكذب و الباطل، و وجوب اتّباعهم و الأخذ منهم، كما ثبت ذلك في كتب الكلام و الإمامة.

فالأئمة عليهم السلام لا يسألون عن سند ما يروونه من الأحاديث، ولا عن مدرك ما يدلون به من أحكام. وقد جرى هذا الأمر لدى أتباع أهل البيت عليهم السلام مجرى المسلّمات و تصدّى بعض الرواة لحسم الموقف تجاه هذا الأمر،

فوجه السؤال عنه إلى الأئمة:

روى الطوسي، بسنده عن سالم بن أبي حفصة، قال:

لما هلك أبوجعفر، محمد بن علي الباقر عليه السلام، قلت لأصحابي: انتظروني حتى أدخل على أبي عبد الله، جعفر بن محمد، فأعزيه به، فدخلت عليه، فعزيت ثم قلت: إنا لله وإنا إليه راجعون، ذهب - والله - من كان يقول: «قال رسول الله» فلا يُسأل عمن بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وآله، والله لا يرى مثله أبداً؟!

قال: فسكت أبو عبد الله عليه السلام ساعة، ثم قال: قال الله تبارك وتعالى إن من عبادي من يتصدق بشق من ثمرة فأريها له كما يري أحدكم فلوله (٢١١) حتى أجعلها له مثل جبل أحد فخرجت إلى أصحابي، فقلت: ما أعجب من هذا! كنا نستعظم قول أبي جعفر عليه السلام: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله بلا واسطة، فقال أبو عبد الله: «قال الله تعالى» بلا واسطة! (٢١٢).

ويبدو من هذه الرواية أن هذا الأمر كان موضع بحث واهتمام من قبل الرواة، لكن الرواة الشيعة كانوا يقنعون بما بينه الأئمة عليهم السلام في تبرير ظاهرة الإرسال في أحاديثهم، فقد روى الشيخ المفيد في الأمالي، بسنده، عن جابر، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام إذا حدثتني بحديث فأسنده لي؟.

فقال: حدثني أبي، عن جدي رسول الله صلى الله عليه وآله عن جبرئيل، عن الله عز وجل، وكل ما أحدثك بهذا الإسناد (٢١٣).

و روى في الإرشاد، مرسلًا، قال: و روي عنه عليه السلام أنه سئل عن الحديث، ترسله ولا تسنده؟!.

فقال: إذا حدثت الحديث فلم أسنده، فسندي فيه: أبي، عن جدي، عن أبيه، عن جده رسول الله صلى الله عليه وآله، عن جبرئيل، عن الله عز وجل (٢١٤).

و روى الكليني، بسنده، عن هشام بن سالم، و حماد بن عثمان، وغيرهما قالوا: سمعنا أبا عبد الله عليه السلام يقول: حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدي، وحديث جدي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين عليه السلام، وحديث أمير المؤمنين عليه السلام حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وحديث رسول الله صلى الله عليه وآله قول الله عز وجل (٢١٥).

وقد صرح علماء الدراية من أعلام الشيعة بهذا الأمر المسلّم:

فالحسين بن عبد الصمد - والد الشيخ البهائي - يقول: وليس من المرسل عندنا: ما يقال فيه «عن الصادق، قال: قال النبي صلى الله عليه وآله: كذا» بل هو متصل من هذه الحِيثِيَّة لما نبَّهته (٢١٦) .

وقال الصدر معلقاً عليه: لم أعر على بيانه والوجه فيه ظاهر، لأننا إنَّما توقَّفنا في المرسل من جهة الجهل بحال المحذوف، فيحتمل كونه ضعيفاً، ولا يجيئ هذا في قول المعصوم إذا روى عن النبي صلى الله عليه وآله، أو غيره ممَّن لم يدركه، لحجَّة قوله عليه السلام (٢١٧) .

وقوله «عندنا» يشير إلى ما هو المتعارف عند الإمامية في مختلف الأدوار من الإلتزام بحجَّة ما يقول الأئمَّة عليهم السلام و ما يرويه أحدهم ممَّا ظاهره الإرسال والوقف - باصطلاح أهل الدراية - من دون اتصال إسناده إلى النبي صلى الله عليه وآله .

لكن هذا يخالف مسلك العامة من الإلتزام بمنهج العنونة والإسناد المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وآله وعدم اعتبار الحديث غير المرفوع، مهما كان راويه، ويسمونه بالموقوف، على خلاف بينهم في بعض الخصوصيات (٢١٨) ، ولم يعتبروا لأهل البيت عليهم السلام خصوصية تميَّزهم عن غيرهم من سائر الرواة، فهم كغيرهم، في توقف حجَّة رواياتهم على الإسناد، ولا وزن - عندهم - لغير المسند المتصل بالنبي صلى الله عليه وآله .

ومن الواضح أنَّ الإلتزام بمثل هذه الفكرة في أهل البيت عليهم السلام ناشئ من الجهل بسامي مقامهم وجليل قدرهم، وعدم الإعتراف بما ثبت لهم من الولاية والعلم والإمامة، و بناء على ذلك: فالإلتزام بمنهج «الإسناد» بحقهم وفي اعتبار رواياتهم، فيه إضرار ونقص للملتزم بلزوم ذلك في حقهم. وقد يؤكِّد هذا أننا نجد الكثير من الموصوفين بهذه الصفة، هم من رجال العامة بل من المعتمدين عندهم وصرَّح الشيخ الطوسي نفسه بعامة بعضهم. نعم ربما يكون الإلتزام بهذا المنهج حاوياً على هدف أسمى من مجرد الرواية والإحتجاج بها، بل إلزام العامة بأحاديث الأئمَّة، كي لا يبقى لديهم عذر في ترك مذهب أهل البيت، ولا مطعن على آرائهم.

ولعلَّ من وصف بهذا الوصف من ثقات أصحابنا وكبرائهم، قد حاولوا أداء مثل هذا الهدف السامي، وقد وجدنا من القدماء من اهتمَّ بهذا الأمر وهو الحسين بن

بشر الأسدي.

قال ابن حجر في لسانه: ذكره ابن أبي طي في رجال الشيعة الإمامية، وقال: إنه كان محدثاً فاضلاً جيداً لخط والقراءة عارفاً بالرجال والتواريخ جوالاً في طلب الحديث، اعتنى بحديث جعفر الصادق، ورتبه على المُسند وسمّاه (جامع المسانيد) كتب منه ثلاثة آلاف ... ولم يتمّه، ووثقه الشيخ المفيد (٢١٩).

ونجد في المعاصرين من تصدّى لمثل هذا الأمر: فالشيخ محمد بن ميرزا علي أكبر التبريزي المجاهد، قد ألف كتاب «سلاسل الذهب فيما يرويه العترة، عن سيد العجم والعرب» جمع فيه الأخبار التي رواها الأئمة المعصومون، عن جدّه النبي صلّى الله عليه وآله مسنداً (٢٢٠).

ومن هنا يتأكد لدينا أنّ الكلمة «أُسندَ عنه» في نفسها لا تدلّ على الوثاقة أو المدح، كما لا تدلّ على القدح والجرح، بل إنّها تدلّ على مخالفة الراوي لنا في المذاهب إلّا إذا اقترن بقرائن أخرى، أو عورض بتوثيقات فالأمر يدور مدار ذلك.

فما ذكره العلامة المحدث المجلسي الأول من: دلالة اللفظ على المدح وأنّه كالتوثيق، وأنّه أحسن من قولهم في مقام مدح الراوي: لا بأس به (٢٢١).

وكذا ما ذكره المحقق الوحيد البهبهاني من أنّه: لعلّ المراد سماع الرواية على سبيل الإستناد والإعتماد (٢٢٢).

وما عن القوانين من جعل الكلمة من أسباب الوثاقة (٢٢٣).

كلّ ذلك مبنيّ على تفسيرهم الكلمة بغير ما ذكرنا، وقد عرفت عدم إمكان تصحيح ما ذكره.

وكذا إعتبار الكلمة قدحاً مباشراً في الراوي لا وجه له.

ويؤيد ما ذهبنا إليه أنّ بعض الموصوفين قد صرح بضغفه وهو محمد بن عبد الملك، الذي ضغفه الشيخ الطوسي بعد وصفه بقوله «أُسندَ عنه» (٢٢٤) كما أنّ بعضهم من أجلّاء الطائفة كمحمد بن مسلم.

ومن هنا يمكن أن تفسّر ظاهرة قلّة روايات بعض الموصوفين، بل عدم وجود الرواية عنهم في مصادرنا الحديثية أصلاً، بأنّ هؤلاء - غالباً - ليسوا من رجال حديثنا، ولم يقعوا في طريق رواياتنا، ولم يتصدّ أعلامنا للنقل عنهم إلّا في أبواب خاصة، كباب الفضائل وما أشبهه.

والذي أعتقده: أنّ الشيخ الطوسي بنى تأليف كتاب الرجال على اساس تتبع جميع الروايات المنقولة عن المعصومين عليهم السلام سواء من طرق الخاصة أو العامة ، فأثبت أسماء من روى عنهم. و جمع رواة كلّ إمام في باب، ووصف بوصف «أُسْتَدَّ عنه» من بين الرواة عن ذلك الإمام خصوص من روى عنه ملتزماً منهج الإسناد المذكور- وهو المتّصل إلى النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلّم - أولئك الرواة الذين جمعوا روايات ذلك الإمام على ذلك المنهج في كتاب خاص باسم «المسند».

الخاتمة

هذا ما انتهينا إليه من البحث، وخلاصة ما نراه:

١ - أنّ الفعل أُسْتَدَّ، هو مبني للمعلوم وفعله ماضٍ، و فاعله الضمير العائد إلى الراوي الموصوف به.

٢ - أنّ الضمير في (عنه) يعود إلى الإمام الذي عدّ الراوي من أصحابه.

٣ - المراد بهذا الوصف: أنّ الراوي إنّما يروي عن الإمام الروايات المسندة إلى النبي صَلَّى الله عليه وآله وأنه جمع ذلك في كتاب يعدّ «مُسْتَدّاً».

٤ - أنّ الوصف لا يختصّ بأصحاب الصادق عليه السلام بل وُصف به رواة الأئمة: الباقر، والكاظم، والرضا، والهادي، عليهم السلام، و إن كان أكثر الموصوفين هم من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام.

٥ - أنّ وصف الرجل بذلك يدلّ في البداية على أنّ الرجل عامي المذهب لا يعترف بأنّ الإمام يُسند إليه الحديث، بل إنّما يعتبر من كلام الإمام ما كان مرفوعاً منه إلى النبي صَلَّى الله عليه وآله لكن إذا دلّت القرائن الخارجية على أنّ الراوي الموصوف به شيعيّ المذهب فهو دليل على أنّ هذا الراوي كان نبهياً جداً، وأراد أن يجمع ما رواه الأئمة عليهم السلام مُسْتَدّاً إلى جدّهم للاحتجاج بذلك على الآخرين الذين لا يعتقدون بإمامتهم، فيكون الوصف دالاً على جلاله وفضل.

فالوصف - على كلّ حال - لا يدلّ على قبح يؤدّي إلى الضعف أو مدح يؤدي إلى الثقة، بل هو دليل على منهجية خاصّة في رواية الحديث.

والحمد لله على توفيقه والصلاة على سيّدنا محمد المصطفى وعلى عليّ أمير المؤمنين وآلهما الطيّبين الطاهرين، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

الهوامش

- (١) أساس البلاغة (ص ٤٦١).
- (٢) تدريب الراوي (ج ١ ص ٤١).
- (٣) المصباح المنير (ج ١ ص ٣١١).
- (٤) لسان العرب (ج ٢ ص ٢١٥).
- (٥) تدريب الراوي (ج ١ ص ٤١).
- (٦) الدراية للشهيد الثاني (ص ٧) وتدريب الراوي (الموضع السابق).
- (٧) نهاية الدراية للصدر (١٢).
- (٨) سماء المقال (ج ٢ ص ١٤٠).
- (٩) لسان العرب (ج ٢ ص ٢١٥).
- (١٠) كشاف اصطلاحات الفنون (ج ٣ ص ١٤٤).
- (١١) أي: من باب (الإفْعَال) المزيد فيه الألف.
- (١٢) المصباح المنير (ج ١ ص ٣١١).
- (١٣) لسان العرب (ج ٢ ص ٢١٥).
- (١٤) ادب الإملاء والإستملاء للسمعاني (ص ٤ - ٥).
- (١٥) أساس البلاغة (ص ٤٦١).
- (١٦) الكافي - الاصول - (ج ١ ص ٥٢ ح ٧، ولاحظ: الوسائل (ج ١٨ ص ٥٦ ح ١٤).
- (١٧) رسالة أبي غالب الزراري (الفقرة: ٢٠ و ١٢٨) من نسختي.
- (١٨) أمالي المفيد (ص ١١٥ - ١٣٠) المجلس (٢٣).
- (١٩) الفهرست للطوسي (ص ٣٣ و ٣٧).
- (٢٠) كشاف اصطلاحات الفنون (ج ٣ ص ١٤٤).
- (٢١) تدريب الراوي (ج ١ ص ٤٢).
- (٢٢) نهاية الدراية (ص ١٢).
- (٢٣) كشاف اصطلاحات الفنون (ج ٣ ص ١٤٥).
- (٢٤) لسان العرب (ج ٢ ص ٢١٥).
- (٢٥) الكفاية - طبع مصر - (ص ٥٨).
- (٢٦) نهاية الدراية (ص ٤٨ - ٤٩).
- (٢٧) أساس البلاغة (ص ٤٦١).
- (٢٨) الرسالة المستطرفة (ص ٦٠ - ٦١).
- (٢٩) المصدر السابق (ص ٧٤).

- (٣٠) هو ابن حجر كما في تدريب الراوي (ج ١ ص ٤٢).
- (٣١) فؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي (ج ١ مجلد ١ ص ٢٢٧).
- (٣٢) سماء المقال (ج ٢ ص ٥٩).
- (٣٣) معجم رجال الحديث (ج ١ ص ١٢٠).
- (٣٤) نهاية الدراية (ص ١٤٩).
- (٣٥) وذكر الكلباسي في سماء المقال أنّ (بكر بن كرب ومعاذ بن مسلم) في أصحاب الباقر عليه السلام موصوفان بهذا الوصف، لكن المطبوعة خالية عن وصفها.
- (٣٦) لاحظ: نهاية الدراية (ص ١٤٩)، و سماء المقال (ج ٢ ص ٥٩).
- (٣٧) رجال الطوسي (ص ٤ و ص ٥٢١).
- (٣٨) سماء المقال (ج ٢ ص ٥٩).
- (٣٩) معجم رجال الحديث (ج ١ ص ١١٨).
- (٤٠) المصدر السابق (ج ١ ص ١٢٠).
- (٤١) نتيجة المقال (ص ٨٣).
- (٤٢) الرواشح السماوية (ص ٦٥)، وانظر رجال الخاقاني (ص ٢٤).
- (٤٣) سماء المقال (ج ٢ ص ٦١).
- (٤٤) نتيجة المقال (ص ٨٥).
- (٤٥) معجم رجال الحديث (ج ١ ص ١١٨ - ١١٩).
- (٤٦) رجال الطوسي (ص ١٥٢) رقم ١٩١
- (٤٧) معجم رجال الحديث (ج ١ ص ٢٦١).
- (٤٨) المصدر السابق (ج ١ ص ٢٦٨).
- (٤٩) رجال الطوسي (ص ١٤٦) رقم ٧٨.
- (٥٠) المصدر السابق (ص ٣٤٢) رقم ٤.
- (٥١) معجم رجال الحديث (ج ١ ص ٢٦٨).
- (٥٢) المصدر السابق (ج ٣ ص ٦٢).
- (٥٣) رجال الطوسي (ص ٣٤٤) رقم ٣٤ (و ص ٣٦٦) رقم ٢ (و ص ٣٩٧) رقم ٥.
- (٥٤) معجم رجال الحديث (ج ٢ ص ١١٦) رقم الترجمة (٥٧٧).
- (٥٥) المصدر السابق (ج ٤ ص ٢١٠).
- (٥٦) رجال الطوسي (ص ١٧٩) رقم ٢٣٣.
- (٥٧) سيأتي في توجيه الإحتمال السابع مزيد توضيح لمؤدى كلمة (عته) في الوصف.
- (٥٨) تهذيب المقال (ج ١ ص ٢٣٢).
- (٥٩) تعلية الوحيد، المطبوعة مع رجال الخاقاني (ص ٣١).
- (٦٠) بهجة الآمال، للعليري، (ج ١ ص ١٦١).
- (٦١) رجال الطوسي، متن الكتاب (ص ٢).

- (٦٢) المصدر السابق (ص ٢٩٤) رقم ٢٢٣.
- (٦٣) رجال السيد بحر العلوم (ج ٣ ص ٢٨٤ - ٢٨٥)، وبهجة الآمال (ج ١ ص ١٥٥).
- (٦٤) لاحظ رجال النجاشي (ص ٦٩) طبعة الهند.
- (٦٥) رجال الطوسي (ص ٢) من متن الكتاب.
- (٦٦) نهاية الدراية (ص ١٤٩).
- (٦٧) بهجة الآمال (ج ١ ص ١٥٧ - ١٥٨).
- (٦٨) نهاية الدراية (ص ١٤٩).
- (٦٩) رجال الطوسي (ص ١٥١) رقم ١٧٦.
- (٧٠) أمالي الطوسي (ج ١ ص ٩٦).
- (٧١) رجال الطوسي (ص ١٤٣) رقم ٤.
- (٧٢) أمالي الطوسي (ج ١ ص ٦٠).
- (٧٣) رجال الطوسي (ص ١٦٧) رقم ١٨.
- (٧٤) أمالي الطوسي (ج ١ ص ١٢٨).
- (٧٥) رجال الطوسي (ص ٢٢٠) رقم ٤١.
- (٧٦) أمالي الطوسي (ج ١ ص ٩٦).
- (٧٧) رجال الطوسي (ص ٢٢٣) رقم ١٥.
- (٧٨) أمالي الطوسي (ج ١ ص ٩٦).
- (٧٩) رجال الطوسي (ص ٢٩٤) رقم ٢٣٣.
- (٨٠) أمالي الطوسي (ج ١ ص ١٤٥).
- (٨١) رجال الطوسي (ص ٣٠٤) رقم ٣٨٣.
- (٨٢) أمالي الطوسي (ج ١ ص ٩٤).
- (٨٣) رجال الطوسي (ص ٣١٠) رقم ٤٩٧.
- (٨٤) أمالي الطوسي (ج ١ ص ٩٥).
- (٨٥) تعليقة الوحيد (ص ٣١)، ورجال الخاقاني (ص ١٢٢)، وساء المقال (ص ٦٠ ج ٢) ونتيجة المقال (ص ٨٤) وبهجة الآمال (ج ١ ص ١٥٥).
- (٨٦) رجال الطوسي (ص ١٦٦) رقم ١٥.
- (٨٧) المصدر السابق (ص ٨٨) رقم ١٩.
- (٨٨) المصدر نفسه (ص ١٧٥) رقم ١٧٦.
- (٨٩) المصدر (ص ١١٨) رقم ٥.
- (٩٠) أيضاً (ص ٣٤٧).
- (٩١) أيضاً (ص ١٧٩) رقم ٢٣٣.
- (٩٢) أيضاً (ص ١١٧) رقم ٤٢.
- (٩٣) أيضاً (ص ٢٢٤) رقم ٣٠.

- (٩٤) أيضاً (ص ٩٦) رقم ٩.
- (٩٥) أيضاً (ص ٢٣٦) رقم ٢٢٣.
- (٩٦) أيضاً (ص ١٣١) رقم ٦٣.
- (٩٧) أيضاً (ص ٢٦٢) رقم ٦٤٣.
- (٩٨) أيضاً (ص ١٣١).
- (٩٩) بهجة الآمال (ج ١ ص ١٥٧).
- (١٠٠) الوجيزة للمجلسي (مطبوعة مع خلاصة الرجال للعلامة، الطبعة الحجرية) ص ١٤١.
- (١٠١) المصدر السابق (ص ١٦٦) في (محمد) و (ص ١٦٨) في (النعمان).
- (١٠٢) رجال الطوسي (ص ١٣٣) رقم ٢.
- (١٠٣) المصدر (ص ٢٧٨) رقم ١٥.
- (١٠٤) المصدر (ص ٤٩١) رقم ١.
- (١٠٥) الفهرست للطوسي (ص ١٥٤).
- (١٠٦) رجال الطوسي (ص ١٧٣) رقم ١٣٩.
- (١٠٧) المصدر (ص ٣٤٦) رقم ٢.
- (١٠٨) المصدر (ص ٣٧١) رقم ٢.
- (١٠٩) الفهرست للطوسي (ص ٨٥ - ٨٦).
- (١١٠) رجال الطوسي (ص ١١٧) رقم ٣٨.
- (١١١) المصدر (ص ١٦٣) رقم ٣٠.
- (١١٢) المصدر (ص ٢٨١) رقم ٢٢.
- (١١٣) المصدر (ص ٣٠٠) رقم ٣١٧.
- (١١٤) المصدر (ص ٣٢٧) رقم ١٨.
- (١١٥) المصدر (ص ٢٧٠) رقم ١٦.
- (١١٦) لاحظ بهجة الآمال (ج ١ ص ٨ - ١٥٩)، وتعليق السيد محمد صادق بحر العلوم على رجال السيد بحر العلوم (ج ١ ص ٣٦٣).
- (١١٧) تاريخ بغداد (ج ٣ ص ٥٤).
- (١١٨) صفة الصفوة (ج ٢ ص ١١٢).
- (١١٩) المصدر السابق (ج ٢ ص ١٧٤).
- (١٢٠) رجال الطوسي (ص ١١٣) رقم ٤ و (ص ١١٤) رقم ١٣ و (ص ١١٦) رقم ٣٢.
- (١٢١) نفس المصدر (ص ١٦٣) رقم ٣٠.
- (١٢٢) سماء المقال (ج ٢ ص ٥٩).
- (١٢٣) رجال الطوسي (ص ٢٧٠) رقم ١٦.
- (١٢٤) تعليق السيد محمد صادق بحر العلوم على رجال السيد بحر العلوم (ج ١ ص ٣٦٣).
- (١٢٥) لسان الميزان (ج ١ ص ٥٨).

- (١٢٦) رجال الشيخ (ص ١٤٤) رقم ٤٠.
- (١٢٧) معجم رجال الحديث (ج ١ ص ١٢٠).
- (١٢٨) رجال الطوسي (ص ١٤٧) رقم ٩٢.
- (١٢٩) المصدر السابق (ص ٣٧٤) رقم ٢.
- (١٣٠) المصدر (ص ٣٧٧) رقم ١.
- (١٣١) المصدر (ص ٢٦٠) رقم ٧٢.
- (١٣٢) المصدر (ص ٢٢١) رقم ٢.
- (١٣٣) المصدر (ص ١٦٨) رقم ٥٥.
- (١٣٤) المصدر (ص ٣٨٠) رقم ١٤.
- (١٣٥) المصدر (ص ٢٢٢) رقم ٣.
- (١٣٦) المصدر (ص ٣٥٣).
- (١٣٧) المصدر (ص ٣١٤) رقم ٥٤٥.
- (١٣٨) المصدر (ص ٣١٤) رقم ٥٥٤.
- (١٣٩) المصدر (ص ٣٢٧) رقم ١٩.
- (١٤٠) المصدر (ص ٣١٤) رقم ٥٤٦.
- (١٤١) انظر تهذيب المقال (ج ١ ص ٨٧).
- (١٤٢) انظر رجال السيد بحر العلوم (ج ٢ ص ٣٦٧).
- (١٤٣) رجال الطوسي (ص ٢٧٩) رقم ٣.
- (١٤٤) رجال النجاشي (ص ٢٥٩) ومعجم رجال الحديث (ج ١٥ ص ١٧٩).
- (١٤٥) رجال الطوسي (ص ٣٧٥) رقم ٢.
- (١٤٦) رجال النجاشي (ص ١١٦).
- (١٤٧) معجم رجال الحديث (ج ٧ ص ١١٢).
- (١٤٨) رجال الطوسي (ص ١٥١) رقم ١٨٤.
- (١٤٩) رجال النجاشي (ص ١٠).
- (١٥٠) معجم رجال الحديث (ج ١ ص ٣٠).
- (١٥١) رجال الطوسي (ص ٣٠١) رقم ٣٣٥.
- (١٥٢) رجال النجاشي (ص ٢٥٢) وتاريخ بغداد (ج ٣ ص ٢٧٠).
- (١٥٣) رجال الطوسي (ص ١٧٥) رقم ١٧٦.
- (١٥٤) رجال النجاشي (ص ٧ - ٩٨).
- (١٥٥) الفهرست للطوسي (ص ٨٦).
- (١٥٦) الجرح والتعديل (ج ١ ق ٢ ص ١٨٥).
- (١٥٧) رجال الطوسي (ص ٢٨٠) رقم ١١.
- (١٥٨) رجال النجاشي (ص ٢٥٢).

- (١٥٩) رجال الطوسي (ص ٣٨١) رقم ١٦.
- (١٦٠) رجال النجاشي (ص ١٥٧).
- (١٦١) أمالي الطوسي (ج ١ ص ٢٥٢).
- (١٦٢) رجال الطوسي (ص ٣٩٠) رقم ٤٩.
- (١٦٣) المصدر السابق، هامش (٨).
- (١٦٤) كشف الظنون (ج ٢ ص ١٦٨٥)، وإيضاح المكنون (ج ٢ ص ٤٨٢).
- (١٦٥) رجال الطوسي (ص ٣٦٧) رقم ٥.
- (١٦٦) رجال النجاشي (ص ٧٣).
- (١٦٧) وسائل الشيعة (ج ٢٠ ص ٥٩).
- (١٦٨) تاريخ بغداد (ج ٧ ص ٣٨٥).
- (١٦٩) ميزان الاعتدال (ج ٢ ص ٣٩٠).
- (١٧٠) أمالي الطوسي (ج ١ ص ٣٥٥).
- (١٧١) رجال الطوسي (ص ٣٥٩) رقم ٧، وانظر: سماء المقال (ج ٢ ص ٥٩).
- (١٧٢) الفهرست للطوسي (ص ١٩١)، وانظر: معالم العلماء (ص ١٢٠).
- (١٧٣) رجال النجاشي (ص ٢٩١).
- (١٧٤) كشف الظنون (ج ٢ ص ١٦٨٢).
- (١٧٥) مسند الإمام موسى بن جعفر عليه السلام (ص ١٠).
- (١٧٦) المصدر السابق (ص ١٩).
- (١٧٧) رجال الطوسي (ص ١٤٤) رقم ٢٤.
- (١٧٨) رجال النجاشي (ص ١١).
- (١٧٩) الفهرست للطوسي (ص ٢٦).
- (١٨٠) رجال الطوسي (ص ٢٢٦) رقم ٥٨.
- (١٨١) الفهرت للطوسي (ص ١٣٢).
- (١٨٢) رجال النجاشي (ص ١٥٤).
- (١٨٣) رسالة أبي غالب الزراري، الفقرة (٦).
- (١٨٤) المصدر السابق، الفقرة (٩٨).
- (١٨٥) كذا الصحيح، والمطبوع في المصدر (بكر) خطأ.
- (١٨٦) الذريعة (ج ٢١ ص ٢٧).
- (١٨٧) رجال الطوسي (٣٠١) رقم ٣٣٠.
- (١٨٨) رجال النجاشي (ص ٢٢٦).
- (١٨٩) رجال الطوسي (ص ٢٧٠) رقم ١٦.
- (١٩٠) الفهرت للطوسي (ص ١٤٩).
- (١٩١) رسالة أبي غالب الزراري، الفقرة (٦٦).

- (١٩٢) رجال النجاشي (ص ٢١٥).
- (١٩٣) رجال الطوسي (ص ٢٦٩) رقم ٢.
- (١٩٤) رجال النجاشي (ص ٢١٦).
- (١٩٥) رجال الطوسي (ص ١٤٨) رقم ١٢٤.
- (١٩٦) رجال النجاشي (ص ١٨).
- (١٩٧) المصدر (ص ٩٣).
- (١٩٨) المصدر (ص ٣٧).
- (١٩٩) الفهرست الطوسي (ص ٢٣ - ٢٤).
- (٢٠٠) تهذيب المقال شرح رجال النجاشي (ج ١ ص ٧٥).
- (٢٠١) أنظر مقدمة كتاب (التوحيد) للصدوق (ص ٣٣ - ٣٤).
- (٢٠٢) الفهرست للطوسي (ص ٣٤) رقم الترجمة (٣١).
- (٢٠٣) رجال الطوسي (ص ٥٠٠) رقم ٦٣.
- (٢٠٤) رجال النجاشي (ص ١٩).
- (٢٠٥) وقد عبر في صدر الكتاب أنّ ابن الأشعث حدّث من كتابه، لاحظ الأشعثيات المطبوع بإيران (ص ١١)، ورجال السيد بحر العلوم (ج ٢ ص ١١٨).
- (٢٠٦) رجال السيد بحر العلوم، هامش (ج ١ ص ١١٧).
- (٢٠٧) بحار الأنوار (ج ١ ص ٣٦) فصل توثيق المصادر.
- (٢٠٨) أمالي الصدوق (٤١٧) طبع النجف.
- (٢٠٩) رجال النجاشي (ص ٢٩٢).
- (٢١٠) الفهرست للطوسي (ص ١٩١)، وانظر معالم العلماء (ص ١٢٠) رقم ٨٠٠.
- (٢١١) الفلّو، بكسر الفاء وسكون اللام: المهر الصغير.
- (٢١٢) أمالي الشيخ الطوسي (ج ١ ص ١٢٥)، وعنه في بحار الأنوار (ج ٤٧ ص ٣٣٧) ورواه عن المفيد، في البحار (ج ٤٧ ص ٢٧).
- (٢١٣) جامع أحاديث الشيعة (ج ١ ص ١٧) عن أمالي المفيد (ص ٢٦).
- (٢١٤) إرشاد المفيد - طبع إيران - (ص ٢٥٠) وانظر بحار الأنوار (ج ٤٦ ص ٦ ب ٢٨٨).
- (٢١٥) جامع أحاديث الشيعة (ج ١ ص ١٧) والوسائل (ج ١٨ ص ٥٧) عن الكافي (ج ١ ص ٤٣).

ح ١٤.

- (٢١٦) وصول الأخيار (ص ١٠٧).
- (٢١٧) نهاية الدراية (ص ٥١).
- (٢١٨) لاحظ: تدريب الراوي (ج ١ ص ١٨٤).
- (٢١٩) لسان الميزان (ج ٢ ص ٢٧٥).
- (٢٢٠) الذريعة (ج ١٢ ص ٢١١).
- (٢٢١) سماء المقال (ج ٢ ص ٦٠) ورجال الخاقاني (ص ١٢٢).

- (٢٢٢) تعليقة الوحيد (ص ٣١).
 (٢٢٣) بهجة الآمال (ج ١ ص ١٦١).
 (٢٢٤) رجال الطوسي (ص ٢٩٤) رقم ٢٢٣.

الفهارس

١ - فهرس المصادر والمراجع:

- أساس البلاغة، للزمخشري
 - الأشعثيات المشهور باسم «الجغريات».
 محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي المصري، طبع الحجر - إيران.
 - الأمالي الخميسية للإمام المرشد بالله يحيى بن الحسين الهاروني الزيدي، المعروف بابن الشجرى (ت ٤٧٩)
 طبعته مكتبة المثنى - القاهرة.
 - أمالي الصدوق، للشيخ محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١) طبع على الحجر - إيران ١٣٠٠ - والمطبعة
 الحيدرية - النجف ١٣٨٩.
 - أمالي الطوسي، للشيخ محمد بن الحسن، شيخ الطائفة (ت ٤٦٠) مطبعة النعمان - النجف ١٣٨٤.
 - أمالي المفيد، للشيخ محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (ت ٤١٣)، المطبعة الحيدرية - النجف.
 - الأنساب، للسمعاني طبعة مرجليوث، أفسست المثنى - بغداد.
 - إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، للبغدادي
 - بحار الأنوار، للمجلسي المولى محمد باقر بن محمد تقي الإصهاني (ت ١١١٠) الطبعة الحديثة، المطبعة
 الإسلامية - طهران ١٣٨٥.
 - بهجة الآمال، للعلياري الملا علي التبريزي (ت ١٣٢٧)، منشورات بنياد فرهنگ إسلامي - قم ١٣٩٥.
 - تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي علي بن أحمد أبوبكر الحافظ (ت ٤١٣) مطبعة السعادة - القاهرة ١٣٤٩.
 - تاريخ التراث العربي لفؤاد سزگين التركي (المعاصر)،
 ترجمة فهمي أبوالفضل، مطابع الهيئة المصرية العامة - القاهرة ١٩٧١.
 - تدريب الرواي في شرح تقرير النواوي، للسيوطي عبدالرحمن بن أبي بكر الحافظ جلال الدين (ت ٩١١)،
 تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، منشورات المكتبة العلمية المدينة المنورة ١٣٩٢.
 - تعليقة الوحيد البهبائي على منهج المقال للاسترابادي، للشيخ الوحيد محمد بن باقر بن محمد أكمل الحائري
 (ت ١٢٠٦) طبعته مقدماتها مع رجال الخاقاني.
 - تفسير الحبري، للحسين بن الحكم بن مسلم الحبري (ت ٢٨٦)
 تحقيق السيد محمدرضا الحسيني الجلاي، مطبعة أسعد - بغداد ١٩٧٦

- تهذيب المقال شرح رجال النجاشي، للسيد محمد علي الإصفهاني الأبطحي (المعاصر).
- التوحيد، للشيخ الصدوق محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١).
- جامع أحاديث الشيعة، السيد البروجردي، مرجع الطائفة الحاج آغا حسين الطباطبائي (ت ١٣٨٠)، الطبعة الأولى مطبعة علمي - طهران
- الجرح والتعديل، للرازي، مطبعة حيدرآباد - الهند.
- خلاصة الرجال، للشيخ العلامة الحلي، المطبعة الحيدرية - النجف ١٣٨٠.
- الدراية، للشيخ الشهيد الثاني زين الدين بن علي العاملي الشامي الشهيد (٩٦٥هـ) مطبعة النعمان - النجف.
- الذريعة إلى تصانيف الشيعة، للشيخ العلامة المولى محمد محسن الشهر باغا بزرگ الطهراني (ت ١٣٨٩) الطبعة الأولى - طهران والنجف
- رجال الخاقاني، للشيخ حسين بن علي النجفي، طبع مع مقدمات تعليقة الوحيد على المنهج مطبعة الآداب - النجف
- رجال السيد بحر العلوم، للسيد محمد مهدي النجفي (ت ١٢١٢)، تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، مطبعة الآداب - النجف ١٣٨٥.
- رجال الطوسي، للشيخ الطوسي محمد بن الحسن، شيخ الطائفة (ت ٤٦٠) تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، المطبعة الحيدرية - النجف ١٣٨١
- رجال النجاشي، للشيخ أبي العباس علي بن أحمد النجاشي (ت ٤٥٠) تصحيح: الشيخ حسن مصطفوي، مطبعة بوذرجهري - تهران.
- رسالة أبي غالب الزراري إلى ابن ابنه - بتحقيق السيد محمدرضا الحسيني الجلاي، مخطوط.
- الرسالة المستطرفة، للكتاني محمد بن جعفر الشريف الحسيني (ت ١٣٤٥) مطبعة دارالفكر - دمشق ١٣٨٣.
- الرواشح السماوية، للسيد الداماد، الأمير محمد باقر الحسيني.
- ساء المقال، للشيخ الكلبي اباوهدي الاصهاني (ت ١٣٥٦) مطبعة حكمت - قم ١٣٧٢.
- صفة الصفوة، لابن الجوزي جمال الدين أبي الفرج البغدادي (ت ٥٩٧) نشر دارالويعي حلب - ١٣٩٣.
- عيون أخبار الرضا عليه السلام، للشيخ الصدوق محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١) تحقيق: السيد مهدي اللازوردي، قم.
- الغدير في الكتاب والسنة، للشيخ الأميني عبدالحسين النجفي، الطبعة الثانية
- الفهرست، للشيخ الطوسي محمد بن الحسن شيخ الطائفة (ت ٤٦٠) تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، المطبعة الحيدرية - النجف ١٣٨٠
- الكافي، للشيخ الكليني محمد بن يعقوب الرازي (ت ٣٢٩) مطبعة الحيدري طهران ١٣٧٩.
- كشاف اصطلاحات الفنون، لتهانوي محمد علي الفاروقي الهندي (ت القرن ١٢) تحقيق: لطفي عبدالبدیع،

- مطابع الهيئة العامة - القاهرة ١٩٧٢.
- كشف الظنون عن أساء الكتب والفنون، حاجي خليفة.
- لسان العرب، للشيخ ابن منظور الأنصاري، مطبعة بولاق (في عشرين مجلداً) وطبعة دار لسان العرب - بيروت (في ثلاث مجلدات).
- لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني،
- مطبعة دائرة المعارف العثمانية - حيدرآباد الدكن الهند ١٣٣٠.
- مسند الإمام موسى بن جعفر عليه السلام، لأبي عمران موسى بن عمران المروزي (القرن الثاني)، تحقيق: محمد حسين الحسيني الجلاي، مطبعة بهمن - طهران ١٣٥٤ ش
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، أحد بن محمد بن علي المغربي (ت ٧٧٠)
- تصحيح: مصطفى السقا، مطبعة البابي الحلبي - القاهرة - ١٣٦٩
- معالم العلماء، للشيخ ابن شهر آشوب طبع طهران بتحقيق عباس اقبال، وطبع النجف بتحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم.
- معجم رجال الحديث، للسيد الخوئي أبو القاسم الموسوي النجفي (طال عمره) مطبعة الآداب - النجف ١٣٩٠.
- ميزان الاعتدال، للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان التزكمانى الحافظ شمس الدين (ت ٧٤٨)، تحقيق: البجاوي - مطبعة الحلبي - القاهرة ١٣٨٢
- نتيجة المقال، للشيخ البار فروشي، محمد حسن المازندراني طبع على الحجر - إيران.
- نهاية الدراية شرح الوجيزة للبهائي، للسيد الصدر الحسن بن هادي الكاظمي (ت ١٣٥٤) طبعة حجرية - الهند.
- الوجيزة في الرجال، للشيخ المجلسي محمد باقر بن محمد تقى (ت ١١١٠)
- مطبوع في نهاية خلاصة الرجال للعلامة الحلبي، طبعة حجرية - إيران.
- وصول الأخبار إلى أصول الأخبار، للشيخ الحسين بن عبد الصمد الحارثي والد الشيخ البهائي (ت ٩٨٤)
- المختار من التراث (٨) مطبعة الخيام - قم ١٤٠١.

٢ - فهرس المحتوى

المقدمة	٩٨
مادة (س. ن. د.) لغويًا، ومشتقاتها	٩٩
السند لغة واصطلاحاً	١٠٠
الإسناد لغة واصطلاحاً	١٠١
المُسند لغة واصطلاحاً	١٠٢

- الكتاب المسمى بـ «المُسْتَد» ١٠٣
- «أُسْتَد عنه» موارد استعمال الطوسي له ١٠٤
- اختلاف العلماء فيه لفظاً ومعنى ١٠٥
- الإحتمال الأول: أَنَّ الراوي أُسْتَدَّ عَنِ الإمام مع الواسطة ١٠٦
- جوابه بوجوه ثلاثة ١٠٧
- الإحتمال الثاني أَنَّ الراوي سمع الحديث من الإمام ١٠٩
- جوابه ١٠٩
- الإحتمال الثالث: تلقى الحديث من الراوي سماعاً لا الأخذ من الكتاب ١١٠
- جوابه ١١٠
- الإحتمال الرابع: أَنَّ الحافظ ابن عقدة أُسْتَدَّ عَنِ الراوي في رجاله ١١٠
- دفعه بأمور ثلاثة ١١١
- الإحتمال الخامس: أَنَّ الشيخ أُسْتَدُّوا عَنِ الراوي ١١٤
- وجوابه ١١٤
- الإحتمال السادس: أَنَّ الشيخ الطوسي يقول: أُسْتَدُّ أنا عنه ١١٦
- دفع هذا الإحتمال ١١٦
- الإحتمال السابع: - وهو المختار - أَنَّ الراوي أُسْتَدَّ الحديث عن الإمام أي رفع نقلاً عن الإمام الحديث إلى النبي صلى الله عليه وآله وعمل مسنداً للإمام ١١٧
- توضيح هذا الإحتمال من الناحية اللغوية والإصطلاحية في لفظ «أُسْتَدَّ» ولاحظ ص ٥ - ٦ ١١٧
- ما يتوقف عليه إثبات هذا الإحتمال أمور:
- الأمر الأول: أَنَّ الفعل معلوم الفاعل، وفاعله هو الراوي ١١٩
- الأمر الثاني: أَنَّ الضمير المجزوف في (عنه) يعود إلى الإمام ١٢٠
- الأمر الثالث: أَنَّ الأحاديث التي يروها الموصوفون بهذه الصفة إنما هي على منهج الإسناد، مرفوعة من الإمام إلى النبي صلى الله عليه وآله ١٢١
- الأمر الرابع: أَنَّ الموصوفين أَلْفَوْا كِتَاباً بِاسْمِ «المُسْتَد» ١٢٢
- الذين رَوَوْا بِالْمَنْهَجِ المذكور لكنهم لم يُولَّفُوا، فلم يوصفوا ١٢٢
- الذين رَوَوْا وَوُصِفُوا وذكر الأعلام لهم كتباً على المنهج المذكور وقد ذكرنا ستة عشر شخصاً منهم عثرنا على أسماؤهم ١٢٦
- ملاحظة: أَنَّ أَكْثَرَ الموصوفين لم يُولَّفُوا إِلَّا كِتَاباً واحداً، فلا بدَّ أَنْ يكون على المنهج المذكور ١٣٢
- يبقى أمام هذا الإحتمال: سؤالان:
- السؤال الأول: لماذا لم تعرف كتب الموصوفين كلهم؟ ١٣٤
- الجواب عنه ١٣٤
- السؤال الثاني: إسماعيل بن الإمام الكاظم عليه السلام له كتاب على المنهج المذكور، فلماذا لم يوصف في كلام الشيخ؟ ١٣٥

الجواب عنه	١٣٦
القيمة العلمية لهذا الوصف	١٣٨
الإلتزام بالمنهج المذكور في حق الأئمة ليس إلّا ممّن لا يعتقد بإمامتهم حيث لا يعتقد بحجّة آرائهم، فيحتاج إلى الإسناد إلى النبي صلى الله عليه وآله	١٣٨
مواجهة الأئمة عليهم السلام لمثل هذا الاعتراض	١٣٩
روايات يقول الإمام فيها إنّ حديثه حديث أبيه، وحديث أبيه حديث جدّه، إلى أن يصل إلى النبي صلى الله عليه وآله فأحاديثهم كلّها مسندة، ولو أرسلوها	١٣٩
تعرّض علماء الدراية لهذا الاعتراض والجواب عنه	١٣٩
العامة لا يعتبرون إلّا الحديث المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وآله	١٤٠
أكثر الموصوفين هم من رجال العامة	١٤٠
من التزم بهذا الوصف من رجالنا فأنّ هدف إلى الاحتجاج بذلك على العامة	١٤٠
إنّ الكلمة بنفسها لا تدلّ على المدح أو القدح الرجالي	١٤١
تفسير ظاهرة قلّة الروايات عن الموصوفين	١٤١
بناء الشيخ في تأليفه كتاب الرجال على الجمع والفهرسة تبعاً للروايات سواء من طرق العامة أو الخاصة	١٤٢
الخاتمة، وفيها خلاصة رأينا في البحث	١٤٢
الهوامش	١٤٣

الفهارس:

١ - فهرس المصادر والمراجع	١٥٠
٢ - فهرس المحتوى	١٥٢

«وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين»

تَسْمِيَةُ مَنْ قِيلَ مَعَ الْحُسَيْنِ ^{عليه السلام}

مِنْ وَلَدِهِ وَإِخْوَتِهِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ وَشِيعَتِهِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ

تَأْلِيفُ

الْفُضَيْلِ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عُمَرَ بْنِ دِرْهَمٍ

الْأَسَدِيِّ الْكُوفِيِّ

مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِينَ الْبَاقَرِ وَالْقَادِرِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ

تسمية من قتل مع الحسين عليه السلام

من ولده وإخوته وأهل بيته وشيعة

تأليف

المحدث الجليل

الفضيل بن الزبير بن عمر بن درهم

الكوفي الأسدي

(من أصحاب الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام)

تحقيق

السيد محمدرضا الحسيني

قم ١٤٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمدرسول الله، وعلى آله الطيبين الطاهرين المعصومين.

الكتاب:

وقفت على هذا الأثر التاريخي الحاي لأسماء من نال درجة الشهادة في واقعة الطف، وقد لفتت نظري فيه عدّة جهات دفعتني إلى تحقيق نصّه، وهي:

١- أن روايته مسندة عن رجال معروفين، يتمتعون بمكانة عند المحدثين والعلماء، وهذا ما لم تحض به أكثر الروايات التي يتداولها المؤرّخون وأرباب المقاتل وغيرهم من المؤلّفين بهذا الصدد.

٢- أن جامع (فضيل بن الزبير) قصد إلى استيعاب ما توفّر له من النقول في هذا

المجال، فلقي أكثر من شخص، وجمع ما ذكره في هذه الرواية، مما يدل على عنايته الفائقة بما جمعه فيه.

٣- احتواؤه على أسماء لشهداء لم يذكروا في موضع آخر.

٤- احتواؤه على آثار وروايات وتفصيلات، مما يرفع من قيمته العلمية والتاريخية.

٥- أنني لم أجد فيما قرأت من الكتب المعنية بهذا الموضوع ذكراً لهذا الأثر، ولا نقلاً عنه، ولذا يعتبر فريداً وجديداً بالنسبة إلى حواضرنا العلمية.

ولم أحاول أن أترجم لمن ذكر فيه من الشهداء رضوان الله عليهم، حذراً من التطويل الزائد، ولأن المؤلفات المدة لذلك متوفرة والحمد لله.

ولقد سعت أن أحقق النص، وأقومه معتمداً ما أراه الأصح حسب المصادر، والأقوم حسب أصول التحقيق.

المؤلف

اسمه:

«فضيل» كذا عنوانه البرقي في رجاله في أصحاب الإمام الباقر عليه السلام^(١)، وفي أصحاب الإمام الصادق عليه السلام^(٢)، وهكذا الكشي^(٣) لكنه ذكره مع «أل» أيضاً^(٤)، وكذا الشيخ الطوسي بدون «أل» ومعها^(٥).

فظهر التصحيف في عنوانه بـ «الفضل» بدون ياء، كما صنعه الشيخ ابن داود، بدون ترديد^(٥) وصنعه متردداً جمع، منهم السيد التفرشي^(٦) والمامقاني^(٧) والزنجاني^(٨) والخوانساري^(٩).

(١) الرجال للبرقي: ص ١١.

(٢) المصدر السابق: ص ٣٤.

(٣) اختيار معرفة الناقلين - رجال الكشي - الفقرة رقم (٦٢١).

(٤) رجال الطوسي: ص ١٣٢ و ٢٧٢.

(٥) رجال ابن داود: ص ٢٧١ رقم ١١٧٥.

(٦) نقد الرجال: ص ٢٦٦.

(٧) تنقيح المقال: ج ٢ رقم الترجمة ٩٤٩٨.

(٨) الجامع في الرجال: ج ٢ ص ٦١٥.

(٩) معجم رجال الحديث: ج ١٣ ص ٣١١ رقم ٩٣٣٨.

وقد عاد هؤلاء الأعلام فنحنونوا له بـ«الفضيل».

كما ورد مصحفاً - كذلك - في بعض أسانيد الكتب مثل: أمالي الشيخ المفيد^(١) و إرشاد العباد له^(٢)، ومقاتل الطالبين^(٣) للصفهاني^(٤).

كما ظهر أن ماورد في مطبوعة «الفهرست» لابن النديم بعنوان «فصل» بالصاد المهملة^(٥) خطأ واضح.

وقد ضبط طابع كتاب الرجال للبرقي اسمه هكذا «فضيل» بضمّ الفاء الموحدة و فتح الضاد المعجمة على صيغة تصغير «رجل».

إسم أبيه و نسبه:

«الزبير» كذا ذكره البرقي في رجاله^(٦) وكذلك الكشي^(٧) وابن النديم^(٨) والشيخ الطوسي^(٩) وغيرهم.

وقد ضبطه طابع رجال البرقي هكذا «الزبير» بضمّ الزاي وفتح الموحدة على زنة «رجيل» مصغراً، لكنّ الشيخ المامقاني عند ترجمة ابنه ضبطه هكذا: «الزبير» بفتح الزاي، وكسر الموحدة، على زنة «شريف» الصفة المشبهة^(١٠) وكذلك جاء هذا الضبط بالحركات في «مقاتل الطالبين»^(١١).

ولم يذكر الشيخ المامقاني مايرشد إلى وجه هذا الضبط، وماورد في مطبوعة رجال البرقي من الضبط هو المؤلف وهو الظاهر من علماء الأنساب، حيث ذكروا أبا أحمد الزبير في عنوان المنسوب إلى «زُبير» بضمّ الزاي وفتح الموحدة، فلاحظ «تبصير المنتبه»

(١) أمالي المفيد: ص ١٤٥.

(٢) الإرشاد للمفيد: ص ١٧٤.

(٣) مقاتل الطالبين: ص ٦ - ١٤١٧.

(٤) الفهرست لابن النديم: ص ٢٢٧.

(٥) الرجال للبرقي: ص ١١ و ٣٤.

(٦) رجال الكشي: رقم ٦٢١.

(٧) الفهرست: ص ٢٢٧.

(٨) رجال الطوسي: ص ٢٧٢ و ١٣٢.

(٩) تنقيح المقال: ج ٢ ص ١٨٢ رقم ٦٨٥٦.

(١٠) مقاتل الطالبين: ص ١٠٨.

لابن حجر، وأنساب السمعاني.

وقد ذكر السمعاني نسبه هكذا: «الزبير بن عمر بن درهم» كما سيأتي في ترجمة حفيده^(١).

نسبته:

«الرَّسَّان» كذا نسبه البرقي^(٢) والكشي^(٣) وابن النديم^(٤) والطوسي^(٥)، قال المامقاني في ضبط الكلمة: «الرَّسَّان: بالراء المهملة المفتوحة والسين المهملة المشددة والألف والنون، المراد بائع الرِّسَن، وهو زمام البعير، ونحوه أو صانعه»^(٦).

وقد رسمت الكلمة في رجال العلامة: الرِّسَّاني^(٧) بإضافة ياء النسبة، قال المامقاني: «ولم أجد له معنى صحيحاً»^(٨) والظاهر أنه تصحيف، كما أن ما جاء في مطبوعة طبقات ابن سعد - في ترجمة ابن أخي الفضيل و هو: «الرِّمَّاني»^(٩) بالميم كالنسبة إلى الرُّمان، تصحيف أيضاً، وصحفت الكلمة «ب الريان» بالياء المثناة بدل السين^(١٠). «الكوفي» نسبه الشيخ الطوسي كوفياً^(١١)، والوجه فيه أنه من أهل الكوفة كما يظهر من بعض رواياته و تراجم أخيه وابن أخيه.

«الأسدي» كذا نسبوه هو وأخاه وابن أخيه والنسبة إلى قبيلة «بني أسد» الشهيرة بالكوفة وحواليها، لكن صرح كثير من الرجاليين وأهل الأنساب بأن آل الزبير لم يكونوا

(١) الأنساب للسمعاني بعنوان «الزبير» ظهر الورقة ٢٧١، ولسان الميزان: ٣٦٥/٧.

(٢) الرجال للبرقي: ص ٣٤.

(٣) رجال الكشي: رقم ٦٢١.

(٤) الفهرست: ص ٢٢٧.

(٥) رجال الطوسي: ص ١٣٢ و ٢٧٢.

(٦) تنقيح المقال: ج ٢ ص ١٨٢ رقم ٦٨٥٦.

(٧) رجال العلامة - طبعة النجف -: ص ٢٣٧.

(٨) تنقيح المقال: ج ٢ ص ١٨٢.

(٩) الطبقات الكبرى - لابن سعد - طبعة ليدن -: ج ٦ ص ٢٨١.

(١٠) جاء ذلك في مطبوعة كشف الغمّة للأربلي ج ٢ ص ١٣٠.

(١١) رجال الطوسي: ص ٢٧٢.

من صلب العشيرة، وإثما كان ولاؤهم في بني أسد، قال الطوسي في ترجمة الفضيل: «الأسدي مولاهم»^(١) وقال ابن سعد في ترجمة ابن أخيه: «مولى بني أسد»^(٢).

أخوه:

يقترن اسم الفضيل باسم أخيه أو ابن أخيه في أكثر من مورد في كتب الرجال و التراجم والفهارس^(٣) وقال الكشي: «قال محمد بن مسعود: وسألت علي بن الحسن، عن فضيل الرِّسَّان؟ قال: هو فضيل بن الزبير، و كانوا ثلاثة إخوة: عبدالله وآخر»^(٤). والملاحظ أنهم يذكرون اسم أخيه عند مايكون الحديث عن الفضيل، ولم نجد مورداً كان الحديث فيه عن أخيه فذكر فيه اسم الفضيل، وهذا يشير - من بعيد - إلى أن الأخ كان أعرف منه، بحيث يعرف الفضيل به، نعم ذكر الفضيل في ترجمة ابن أخيه، معرّفه كما سيأتي^(٥).

قال أبو الفرج الإصفهاني: كان عبدالله بن الزبير من وجوه محدّثي الشيعة، روى عنه عباد بن يعقوب - الرواجني المتوفى ٢٠٥ -، و نظرائه، و من هو أكبر منه^(٦). أقول: روى عن عبدالله بن شريك العامري وعنه موسى بن يسار^(٧)، وروى عن صالح بن ميثم، وعنه بشر بن آدم في رواية أوردها كل من الكنجي^(٨) والحسكاني^(٩) وابن عساكر^(١٠) وابن المغازلي^(١١)، لكن اسم المروي عنه «صالح بن رستم» في الأخير.

(١) في المصدر والموضع السابقين.

(٢) الطبقات الكبرى: ج ٦ ص ٢٨١.

(٣) أنظر: رجال البرقي: ص ٣٤، ورجال الكشي: رقم ٦٢١، وطبقات ابن سعد: ج ٦ ص ٢٨١.

(٤) رجال الكشي رقم ٦٢١.

(٥) الطبقات الكبرى: ج ٦ ص ٢٨١.

(٦) مقاتل الطالبين: ص ٢٩٠.

(٧) رجال الكشي: رقم ١٩٩.

(٨) كفاية الطالب: ص ١١٠، وأخرجه محققه عن مستدرک الحاكم: ٣/١١٠، و مصادر أخرى.

(٩) شواهد التنزيل: ج ٢ ص ٢٧٥ و ص ١ - ٢٨٣.

(١٠) تاريخ دمشق - ترجمة الامام علي عليه السلام - الحديث رقم (٩٢٣) وما بعده.

(١١) مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام لابن المغازلي: ص ٣١٩ رقم (٣٦٤).

وكان عبدالله بن الزبير شاعراً، ومن شعره:

- ١- عن «أنساب الأشراف» للبلاذري، في قصة تعذيب عبدالله بن الزبير بن العوام أخاه عمرو بن الزبير، وهي طويلة، جاء في آخرها: فقال ابن الزبير الأسدي:
فلو أنكم أجهزتموا إذ قتلتموا ولكن قتلتم بالسياط وبالسجن
جعلتم لضرب الظهر منه عصيكم تراوحه والأصبحية للبطن^(١)
- ٢- وهو القائل في رثاء مسلم بن عقيل رضي الله عنه وهانيء بن عروة رحمه الله:
فإن كنت لا تدرين ما الموت فانظري إلى هانئ في السوق وابن عقيل
في أبيات عديدة^(٢).

- ٣- وعن مصعب في «نسب قريش» أنه ذكر: أول من جاء بنعي الحرّة الكردي بن زيد الطائي، قال ابن الزبير الأسدي:
لعمري لقد جاء الكردي كاظماً على خبر للمسلمين وجيع^(٣)
- ومن المحتمل أن يكون قائل هذه الأبيات شاعراً آخر بهذا الاسم، ولا بدّ من المزيد من التحقيق
- وقد عنون له بعض الرجاليين^(٤).

و عبدالله كان من مناضلي الزيدية، حضر القتال مع الشهيد زيد رحمه الله، قال الكشي - في حديث عن عبدالرحمان بن سيابة - قال: دفع إليّ أبو عبدالله عليه السلام دنانير، وأمرني أن أقسمها في عيالات من أصيب مع عمّه زيد، فقسمتها، قال: فأصاب عيال عبدالله بن الزبير الرّسان، أربعة دنانير^(٥).

وروى الشيخ المفيد هذه الرواية عن أبي خالد الواسطي، قال: سلّم إليّ أبو عبدالله عليه السلام ألف دينار... و ذكر نحوه^(٦)، ولعلّها واقعة أخرى غير ما جرى على يد عبدالرحمان بن سيابة.

(١) الأوائل للشيخ محمد تقي التستري: ص ٢١٣.

(٢) إرشاد العباد للمفيد: ص ٢١٧، ومقاتل الطالبين: ص ١٠٨.

(٣) الأوائل للتستري: ص ١٣٩ و ١٨٦ و ٢٢٨.

(٤) رجال العلامة: ص ٢٣٧، تنقيح المقال: ج ٢ ص ١٨٢.

(٥) رجال الكشي: رقم ٦٢١.

(٦) إرشاد المفيد: ص ٢٦٩.

وقد ذكر العلامة الحلي بعد نقل الرواية: إن هذه الرواية تعطي أنه كان زيدياً^(١)، وسيأتي مناقشة هذه الجهة في عنوان «مذهبه».

أقول: كون عبدالله هو المستشهد مع زيد، هو المشهور، والمفهوم من هذه الروايات أنه أصيب معه، لكن أبا الفرج الإصفهاني ذكر في المقاتل ما يدل على أن عبدالله بن الزبير بقي إلى زمان محمد بن عبدالله النفس الزكية، الذي استشهد في عهد المنصور العباسي، سنة (١٤٥)، قال أبو الفرج:

حدثنا علي بن العباس، قال: حدثنا بكار بن أحمد، قال: حدثنا الحسن بن الحسين، قال: حدثنا عبدالله بن الزبير الأسدي - وكان في صحابة محمد بن عبدالله - قال: رأيت محمد بن عبدالله عليه سيف محلي يوم خرج، فقلت له: أتلبس سيفاً محلياً؟! فقال: أي بأسٍ بذلك؟! قد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله يلبسون السيوف المحلاة.

ثم قال أبو الفرج: عبدالله بن الزبير هذا أبو أحمد الزبير المحدث^(٢).
أقول: التشويش في عبارة المقاتل ظاهر في الفقرة الأخيرة، إذ من الواضح أن عبارة «أبو أحمد الزبير» ليست صحيحة، وأظن قوياً أن العبارة هكذا: «عبدالله بن الزبير هذا أبو أحمد الزبير المحدث» وأبو أحمد الزبير هو محمد بن عبدالله بن الزبير، وستأتي ترجمته في عنوان «ابن أخي الفضيل».

ولو كان عبدالله مستشهداً مع زيد - الشهيد سنة ١٢٢ - فلا يمكن أن يكون هو الباقي إلى أيام محمد بن عبدالله النفس الزكية - الشهيد سنة ١٤٥ -.

وعبارة الإصفهاني صريحة وواضحة الدلالة على بقاء عبدالله إلى سنة (١٤٥)، لكن الروايات الدالة على شهادته مع زيد سنة (١٢٢) غير صريحة، ولا تدل إلا على كون عائلته في عوائل المصابين، ولعله كان مجروحاً، مع أن عبارة الروايات تلك فيها اختلاف، فقد حكى عن المحدث التقي المجلسي الأول قدس الله سره أنه قال في حواشي الفقيه مشيراً إلى الخبر الذي رواه عبدالرحمان بن سيابة مالفة: يظهر من هذا الخبر - وغيره - أن المقتول [هو] الفضيل، وكان عبدالله عياله، إنتهى^(٣).

(١) رجال العلامة: ص ٢٣٧.

(٢) مقاتل الطالبين: ص ٢٩٠.

(٣) تنقيح المقال: ج ٢ ص ١٨٢.

قال المامقاني: وتأمل فيه الفاضل الحائري في المنتهى^(١) لما مرّ في ترجمة السيّد الحميري من بقاء فضيل بعد زيد، ومجيئه إلى الصادق عليه السلام وإخباره بقتله وإنشاده شعر السيّد رحمه الله في حضرته ثم قال: ويقرب سقوط كلمة (عيال) قبل عبدالله في نسخة أمالي الصدوق [أي في رواية ابن سيّابة]^(٢).

أقول: رواية إنشاد فضيل شعر السيّد في حضرة الصادق عليه السلام صريحة في بقاءه بعد زيد - وسيأتي نقلها نصّاً - فلا يمكن أن يكون فضيل هو المقتول مع زيد قطعاً، ولم نجد من صرح بذلك.

ورواية الإصفهاني صريحة في بقاء عبدالله بعد زيد إلى سنة (١٤٥) فالأمر يحتمل أحد وجهين:

الأول: وهو الأقوى، أن يكون الحاضر مع زيد هو (عبدالله) ولكنه لم يستشهد وانما أُصيب فقط، فلعله كان مجروحاً وعليلاً وكانت عائلته بحاجة إلى نفقة، وهذا هو الموافق لظاهر تلك الروايات، بنقولها المختلفة.

الثاني: وهو الأبعد، أن يكون الاسم المذكور فيها هو (عبدالله) وأن يكون هو الأخ الآخر لفضيل الذي لم يذكر اسمه في رواية ابن فضال عند الكشي^(٣)، ولكن نسخ الكتب المتعددة متفقة على ذكر (عبدالله) مكبراً.

ابن أخيه:

قال ابن سعد في الطبقات: أبو أحمد الزبيري، واسمه: محمد بن عبدالله بن الزبير، مولى بني أسد، وهو ابن أخي فضيل الرّسان^(٤).

وقال السمعاني: (الزبيري) أبو أحمد، محمد بن عبدالله بن الزبير بن عمر بن

(١) أي منتهى المقال في علم الرجال لأبي علي الحائري.

(٢) تنقيح المقال: ج ٢ ص ١٨٢.

(٣) رجال الكشي: الفقرة ٦٢١.

(٤) الطبقات الكبرى: ٦/٢٨١.

درهم، الأسدي الزبيري، من أهل الكوفة، كان يبيع القَتَّ بزبالة^(١).

وقال الذهبي: أبو أحمد الزبيري، الأسدي، مولا هم الكوفي الحَبَّال^(٢).

قال ابن سعد: كان صدوقاً كثير الحديث^(٣)، وقال أحمد بن عبد الله العجلي: كوفي ثقة كان يتشيع^(٤)، وقال السمعاني: محدث كبير مكثراً^(٥) وقال أبو حاتم: حافظ عابد مجتهد، له أوهام^(٦)، وقال الذهبي: الحافظ الثبت^(٧)، ونقل الذهبي عن بندار قوله: ما رأيت رجلاً قط أحفظ من أبي أحمد، وحكي أنه كان يصوم الدهر^(٨).

روى عن يونس بن أبي إسحاق، وعيسى بن طهمان، وفطر، وسفيان وطبقته^(٩) وعن مسعر و مالك بن مغول، و مالك بن أنس، وبشر بن سلمان وسفيان الثوري، وإسرائيل بن يونس^(١٠).

وروى عنه: أحمد بن حنبل، وأبو بكر بن أبي شيبة، وخيثمة و عبد الله القواريري وأحمد بن منيع، وعامة أهل العراق^(١١) ومحمود بن غيلان، وأحمد بن الفرات، ومحمد بن رافع، وخلق^(١٢)، قال نصر بن علي: قال أبو أحمد: لأبالي أن يسرق مني كتاب سفيان، إني أحفظه كله^(١٣).

قال أحمد بن حنبل: كان كثير الخطأ في حديث سفيان^(١٤).

(١) الأنساب: ط ٢٧١.

(٢) تذكرة الحفاظ: ١/٣٥٧.

(٣) الطبقات الكبرى: ٦/٢٨١.

(٤) الأنساب: ط ٢٧١.

(٥) المصدر السابق.

(٦) طبقات الحفاظ: ١/٣٥٧.

(٧) المصدر السابق.

(٨) المصدر السابق.

(٩) الأنساب: ط ٢٧١، و تذكرة الحفاظ: ١/٣٥٧.

(١٠) طبقات الحفاظ: ١/٣٥٧.

(١١) الأنساب: ط ٢٧١.

(١٢) المصدر السابق.

(١٣) تذكرة الحفاظ: ١/٣٥٧.

(١٤) المصدر السابق.

(١٥) الأنساب: ط ٢٧١.

قال ابن سعد: توفي بالأهواز في جمادى الأولى سنة ثلاث و مائتين في خلافة المأمون^(١)، لكن قال أحمد: مات بالأهواز سنة اثنتين و مائتين^(٢)، ووصفه بالزبيرى نسبةً الى جدّه (الزبير) ابي الفضيل، يكشف عن شهرة للزبير الجدّ، كما لا يخفى، وقد صرح علماء الأنساب بأن النسبة ليست الى الزبير بن بكار كما توهم^(٣).

ابن آخر لأخي الفضيل: ذكر ابن الجعابي في ترجمة أبي أحمد الزبيرى مانّصه: إنّ له أخاً يسمّى (حسناً) من وجوه الشيعة يروى عنه، وروى عن ابن نمير^(٤). وقد عنون القهطائي لمن يكتب به (ابن أخي فضيل) فقال: ابن أخي فضيل، عن فضيل، عن الصادق عليه السلام اسمه (الحسن) صرح به في باب ما ينقض الوضوء من «الكافي»^(٥) أقول: وعن «الوافي» بسند، عن ابن أبي عمير، عنه: ج ٤ ص ٣٨^(٦).

لكنه في هذا المورد روى عن الصادق عليه السلام، وعلّق بعضهم على قوله (الحسن) بقوله: لعلّه ابن عبدالله بن الزبير الرّسان، ابن أخي الفضيل بن الزبير... إلى آخره^(٧). وعلّق على قوله: (في باب...) بأنّ الموارد المذكور فيها ابن أخي الفضيل كثيرة، والمحتمل لهذا العنوان في كتب الرجال ثلاثة: فضيل بن الزبير، وابن غزوان، وابن يسار^(٨).

الحسن بن الزبير؟

عنون الشيخ الطوسي في أصحاب الصادق عليه السلام ل: الحسن بن الزبير الأسدي

(١) الطبقات الكبرى: ٢٨١/٦.

(٢) تذكرة الحفاظ: ٣٥٧/١.

(٣) الأنساب: ط ٢٧١ وقد ترجم للزبيرى في الكنى والألقاب للشيخ عباس القمي ج ٢ ص ٢٦٢.

(٤) الكنى والألقاب ج ٢ ص ٢٦٢.

(٥) مجمع الرجال ج ٧ ص ١٥٨.

(٦) معجم الثقات لأبي طالب التبريزي: ص ١٦١.

(٧) مجمع الرجال: ج ٧ ص ١٥٨ الهامش (١).

(٨) المصدر السابق الهامش (٢).

مولاهم الكوفي^(١)، ونقله عنه الرجاليون من دون تعقيب، إلا أن الشيخ الزنجاني قال: لم أقف لا على حاله ولا على حديثه^(٢).

والاحتمالات في هذا الشخص ثلاثة:

١- فهل هو ابن الزبير، كما يدلّ عليه عنوان الترجمة، فيكون هو الأخ الثالث للفضيل و عبدالله؟.

٢- أو هو الحسن بن عبدالله بن الزبير، الذي ذكره ابن الجعابي، نسب الى جدّه سهواً أو اختصاراً فيكون أخاً لأبي أحمد الزبيري؟

٣- أو هو شخص آخر، لا يرتبط بآل الزبير الأسديين بصلة؟

ويقرب الإحتمال الثاني أن ظاهر ترجمة الشيخ له، وقوفه على روايته عن الإمام الصادق عليه السلام، وحيث لم ترد عن الحسن بن الزبير رواية، وكان الحسن بن عبدالله بن الزبير من وجوه الشيعة، ووردت له بهذا العنوان رواية عن الصادق كما عرفت، تعيّن كونه هو المراد بالترجمة.

طبقة:

يروى فضيل عن زيد الشهيد عليه السلام كما سيأتي، ويأتي - أيضاً - أنه كان من أنصاره ودعاته والمشاركين في نضاله، وقد استشهد زيد سنة (١٢٢).

وعده أصحاب الطبقات في أصحاب الإمام محمد بن عليّ أبي جعفر الباقر عليه السلام (المتوفى ١١٤)^(٣)، وأصحاب الإمام جعفر بن محمد أبي عبدالله الصادق عليه السلام (المتوفى ١٤٨)^(٤)، وقد وردت له رواية عنها، كما سيأتي في تعداد مشايخه. ولم نقف له على رواية عن الإمام عليّ بن الحسين السّجاد عليه السلام (المتوفى ٩٥)، ولا عن الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليهما السلام (المتوفى ١٨٣) فتحدّد فترة حياته العلميّة بين (١٢٢ - ١٤٨).

(١) رجال الطوسي: ص ١٦٨ رقم (٤٩).

(٢) الجامع في الرجال: ج ١ ص ٦ - ٤٩٧.

(٣) رجال البرقي: ص ١١، الفهرست للنديم: ص ٢٢٧، رجال الطوسي: ص ١٣٢.

(٤) رجال البرقي: ص ٣٤، رجال الطوسي: ٢٧٢.

مشايخه:

١- الإمام محمد بن عليّ أبو جعفر الباقر عليه السلام (٥٧-١١٤)، ذكروه في أصحابه - كما تقدم - وهذا يقتضي أن يكون من الرواة عنه، لأن كتب طبقات أصحاب الأئمة إنما ألّفت لجمع أسماء الرواة المباشرين عن الإمام، والتي عثر المؤلّفون على رواياتهم، وهذا معنى ظاهر فيما صنعه الشيخ الطوسي في كتاب رجاله^(١) ألاّ أنّا لم نعثر على رواية كثيرة له عن الإمام سوى رواية واحدة، نقل ورودها الشيخ الزنجاني عن الجزء الأول من بصائر الدرجات للصّفّار^(٢).

٢- الإمام جعفر بن محمد أبو عبد الله الصادق عليه السلام (٨٣-١٤٨)، والحديث فيه كما تقدّم في روايته عن الإمام الباقر، وروايته عن الإمام الصادق أيضاً ليست كثيرة^(٣)، لكن روى الكشي حديثاً يدل على حضوره عند الإمام، بل يدل على نحو اختصاص له بالإمام، وإليك نصّ الحديث:

قال الكشي في ترجمة السيّد الحميري الشاعر - بسند فيه: حدّثني علي بن إسماعيل، قال: أخبرني فضيل الرّسان، قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام بعدما قتل زيد بن عليّ رحمه الله عليه، فأدخلت بيتاً جوف بيت، فقال لي: يا فضيل، قتل عمّي زيد؟

قلت: نعم، جعلت فداك، قال: رحمه الله، أما والله كان مؤمناً، وكان عارفاً، وكان عالماً، وكان صدوقاً، أما أنّه لو ظفر لوفى، أما أنّه لو ملك لعرف كيف يضعها، قلت: ياسيدي ألا أنشدك شعراً؟ قال: أمهل، ثم أمر بستورٍ فسدلت وبأبوابٍ فتحت، ثم قال: أنشد، فأنشدته:

لأُم عمرو باللّوى مربعٌ طامسة أعلامه بلقُع
إلى آخر الحديث^(٤).

٣- زيد بن عليّ الشهيد أبو الحسين عليه السلام (٧٨-١٢٢)، كان فضيل من أصحابه، وله معه تراود في شؤون النضال كما سيأتي ذكر ما يتعلق بذلك، وقد روى عنه

(١) رجال الطوسي: ص ٢.

(٢) الجامع في الرجال: ج ٢ ص ٦٢٠.

(٣) مجمع الرجال: ج ٧ ص ١٥٨، وانظر الهاشم (٢).

(٤) رجال الكشي الفقرة (٥٠٥).

فراة والحسكاني^(١)، والطوسي^(٢)

ويروي فضيل عن جمعٍ من الرواة نذكر أسماءهم حسب أوائلها:

- ٤- أبو الحكم، روى عنه قوله: سمعت مشيختنا و علمائنا يقولون^(٣).
- ٥- أبو داود السبيعي روى عنه في تفسير بعض الآيات^(٤)، وقال في بعض الروايات: «سمعت أبا داود» والظاهر أنه السبيعي هذا^(٥).
- ٦- أبو سعيد عقيصا، روى عنه في كامل الزيارات^(٦).
- ٧- أبو عبدالله، كما نقله الكشي^(٧).
- ٨- أبو عبيدة، كما نقل عن الصدوق في «الخصال» باب (٣)^(٨).
- ٩- أبو عمر - أو أبو عمرو، حسب اختلاف النسخ - وأضاف الكشي: البزاز^(٩).
- ١٠- أبو الورد، روى عنه في هذا الكتاب الذي تقدم له^(١٠).
- ١١- حمزة بن ميثم، كما نقله الكشي^(١١).
- ١٢- صالح بن ميثم، أورد روايته القمي في تفسيره^(١٢).
- ١٣- عبدالله بن شريك العامري، روى عنه في هذا الكتاب^(١٣).
- ١٤- عمران بن ميثم، كما نقله الكشي^(١٤) وأورد روايته المفيد^(١٥).
- ١٥- فروة، كذا ورد اسمه في أكثر موارد روايته، وأضاف في بعضها: (... بن مجاشع)

(١) تفسير فراة الكوفي: ص ١٠٣، وشواهد التنزيل: ج ١ ص ٢٦٤ و ٤٠١.

(٢) الغيبة للشيخ الطوسي: ص ١١٥.

(٣) إرشاد العباد للمفيد: ص ١٧٤.

(٤) شواهد التنزيل: ج ١ ص ٤٢٦ ح ٥٨٢، و ص ٤٢٨ ح ٥٨٧.

(٥) رجال الكشي: رقم (٥٨ و ١٤٨).

(٦) كامل الزيارات: ص ٧٢ ب ٢٣ ح ٤، وانظر الجامع في الرجال: ج ٢ ص ٦٢٠.

(٧) رجال الكشي: رقم (٥١).

(٨) الجامع في الرجال: ج ٢ ص ٦٢٠.

(٩) رجال الكشي رقم (١٦٢) وانظر رقم (٥٢).

(١٠) تسمية من قتل مع الحسين (عليه السلام) - هذا الكتاب - الفقرة (٩).

(١١) رجال الكشي: رقم (١٣٦).

(١٢) نقله في معجم رجال الحديث: ج ١٣ ص ٣٥٢.

(١٣) أنظر هذا الكتاب - الذي بين يديك - ص ١٤٧.

(١٤) رجال الكشي: رقم (٣٧).

(١٥) أمالي المفيد ص ١٤٥، المجلس ١٨.

وردت روايته عنه في «الكافي» للكليني^(١)، وفي «الروضة»^(٢) «وأما لي المفيد»^(٣).

١٦- يحيى بن أمّ طویل، روى عنه في هذا الكتاب^(٤).

١٧- يحيى بن عقيل، كما رواه المفيد في «الأمالي»^(٥).

وقد وردت عن فضيل روايات مرسلّة في «رجال الكشي» نذكرها:

١- قال: قيل لأبي عبدالله عليه السلام^(٦).

٢- قال: خرج أمير المؤمنين عليه السلام^(٧).

٣- قال: مرّ ميثم التمار على فرس له، فاستقبل حبيب بن مظاهر الأسدي^(٨)، وذكر

الكشي في نهاية هذه الرواية: هذه الكلمة مستخرجة من كتاب «مفاخر الكوفة والبصرة»^(٩).

الرواية عنه:

١- أبان بن عثمان، نقله في الكافي^(١٠) والكشي^(١١).

٢- أرطاة، نقله الصدوق^(١٢) والمفيد^(١٣).

٣- إسماعيل بن أبان، نقله المفيد^(١٤) والحسكاني^(١٥).

٤- الحسن بن عبدالله بن الزبير، ابن أخيه^(١٦).

(١) الكافي: - الفروع - ج ٦، كتاب الأطعمة ٦، باب فضل الملح ٧٦، حديث ٦.

(٢) الكافي: - الروضة - ج ٨، الحديث ٢٠٥.

(٣) أمالي المفيد: ص ١٢٥.

(٤) أنظر هذا الكتاب: ص.

(٥) أمالي المفيد: ص ٢٠٧ ح ٤١.

(٦) رجال الكشي: رقم (٢٣٥).

(٧) المصدر: رقم (١٣٢).

(٨) المصدر: رقم (١٣٣).

(٩) المصدر: ص ٧٩.

(١٠) مجمع الرجال: ج ٧ ص ١٥٨.

(١١) الكافي - الروضة - ج ٨، الحديث ٢٠٥.

(١٢) رجال الكشي: رقم (١٤٨).

(١٣) علل الشرائع:

(١٤) أمالي المفيد: ص المجلس ٢٧.

(١٥) المصدر السابق: ص ١٤٥.

(١٦) شواهد التنزيل: ج ١ ص ٤٠١ و ٤٢٦، وتفسير الحيري: ص ٣٢ ح ٤٨.

- ٥- الحسن بن حمّاد، نقله الزنجاني عن الجزء الأول من بصائر الدرجات للصفّار^(١).
- ٦- الحسين بن محمد بن فرقد، رواه الصدوق^(٢).
- ٧- داود، رواه الصدوق^(٣).
- ٨- الربيع بن محمد المسلي، كما نقله الكوفي^(٤) والحسكاني^(٥).
- ٩- زكريّا بن يحيى القطن، ذكره المفيد^(٦).
- ١٠- سفيان، ذكره المفيد^(٧)، وفي غيبة الطوسي: سفيان الجريري^(٨).
- ١١- سكين بن عمّار، نقله في الكافي^(٩).
- ١٢- طاهر بن مدرار، هو راوي هذا الكتاب عن الفضيل^(١٠).
- ١٣- عاصم بن حميد الحنفي، أكثر الرواية عن فضيل، في «رجال الكشي»^(١١) ونقل روايته ابن قولويه^(١٢)، والمفيد^(١٣).
- ١٤- عبدالله بن يزيد الأسدي، أورده الكشي^(١٤).
- ١٥- علي بن إسماعيل التيمي، أكثر الرواية عنه، نقله الكشي^(١٥) والقمي^(١٦) والطوسي^(١٧).

-
- (١) الجامع في الرجال: ج ٢ ص ٦٢٠.
 - (٢) ثواب الأعمال: ص ٦٠.
 - (٣) إكمال الدين: ص ١١٨.
 - (٤) تفسير فرات الكوفي: ص ١١٥.
 - (٥) شواهد التنزيل: ج ١ ص ٤٢٨.
 - (٦) إرشاد المفيد: ص ١٧٤.
 - (٧) أمالي المفيد: ص ١٢٥، وانظر: الجامع في الرجال: ج ٢ ص ٦٢٠.
 - (٨) الغيبة للشيخ الطوسي: ص ١١٥.
 - (٩) الكافي - الفروع: ج ٦ الكتاب ٦ الباب ٧٦ الحديث ٦.
 - (١٠) تسمية من قتل - هذا الكتاب -: ص ..
 - (١١) رجال الكشي الأرقام (٥١ و ٥٢ و ٥٨ و ١٤٢).
 - (١٢) كامل الزيارات: ص ٧٢ ب ٢٣.
 - (١٣) أمالي المفيد: ص ٢٠٧.
 - (١٤) رجال الكشي: رقم (١٣٢ و ١٣٣).
 - (١٥) رجال الكشي: الأرقام (٥٠٥ و ١٣٦ و ١٣٧).
 - (١٦) نقله في معجم رجال الحديث: ج ١٣ ص ٣٥٢.
 - (١٧) تهذيب الأحكام: ج ١ ح ١٠٨٩، باب صفة الوضوء والفرض منه.

١٦- عامر السراج، كما في نقل الحسكاني^(١).

١٧- فضالة بن أيوب، روى عنه في ترجمة زرارعة من «رجال الكشي»^(٢).

مذهبه:

قال سعد بن عبدالله الأشعري - عند حديثه عن فرق الزيدية -: من فرق الزيدية يسمون (السرحدية) ويسمون (الجارودية) وهم أصحاب أبي الجارود زياد بن منذر، وإليه نسبت الجارودية، وأصحاب أبي خالد الواسطي وأصحاب فضيل بن الزبير الرسان^(٣).

وفي موضع آخر قسم الزيدية الى ضعفاء وأقوياء، ثم قال: وأما الأقوياء منهم: فهم أصحاب أبي الجارود، وأصحاب أبي خالد الواسطي، وأصحاب فضيل الرسان^(٤)، فهذا يدل على أن الفضيل كان من الزيدية، بل من الأقوياء منهم، ويشير الى أنه كان صاحب رأي و نفوذ فيهم، حيث كان له (أصحاب) ينسبون إليه.

وقال ابن النديم، ومن متكلمي الزيدية: فضيل الرسان، وهو ابن الزبير^(٥)، وذكر ناجي حسن فضيلاً في عداد من نظمهم زيد الشهيد من الدعاة، وأرسلهم إلى الأقطار المختلفة يدعون الناس الى ثورته^(٦).

ومما يقرب ذلك أن الرجل كان ممن يسأل عما يتعلق بشؤون زيد، وكان مطلعاً على أسرار حركته والمتصلين به، كما توسّط في إيصال الأموال إليه ودعمه، كما استفاد ذلك من رواياته، ومنها ما نقله أبو الفرج الإصفهاني في «المقاتل» بسنده عن الفضيل، قال: قال أبو حنيفة: من يأتي زيداً في هذا الشأن من فقهاء الناس؟ قلت: سلمة بن كهيل، ويزيد بن أبي زياد، و هارون بن سعد، وهاشم بن البريد، وأبو هاشم الرماني، و الحجاج بن دينار، و غيرهم فقال لي: قل لزيد: «لك عندي معونة وقوة على جهاد عدوك، فاستعن بها أنت و أصحابك في الكراع والسلاح» ثم بعث ذلك معي الى زيد، فأخذه زيد^(٧).

(١) شواهد التنزيل: ج ١ ص ٢٦٤.

(٢) رجال الكشي رقم (٢٣٥).

(٣) المقالات والفرق لسعد: ص ٧١.

(٤) المصدر: ص ٧٤، الفقرة (١٤٤).

(٥) الفهرست لابن النديم: ص ٢٢٧.

(٦) ثورة زيد بن علي: ص ١١١، نقلا عن الحقائق الوردية لحמיד المحلى - من علماء الزيدية - ج ١ ص ١٥٢.

(٧) مقاتل الطالبين ص ٦ - ١٤٧.

وهذه الرواية تدلّ على مدى اختصاص الرجل بزید، واتّصاله به وسلوكه مسلكه، وربما يستأنس ذلك أيضاً بما رواه الكشيّ من دخوله على الإمام الصادق عليه السلام، بعد مقتل زيد و سؤال الإمام منه عن مقتل عمّه، وإنشاده شعر السيّد الحميري، كما تقدّم نقله^(١).

فيمكن أن يستظهر من هذه الروايات و أمثالها كون فضيل زيديّ المذهب، كما استظهر العلامة الحليّ والسيّد ابن طاووس زيدية أخيه عبدالله من رواية عبدالرحمان بن سيابة التي ذكرناها سابقاً، والتي جاء فيها أنّ الإمام الصادق عليه السلام أمر بتقسيم الأموال على عوائل المصابين مع زيد، فأصاب عائلة عبدالله أربع دنانير، قال العلامة: وهذه الرواية تعطي أنّه كان زيديّاً^(٢)، وقال السيّد: ظاهر الحديث ينطق بأنّ عبدالله بن الزبير كان زيديّاً^(٣).

وناقش الشيخ المامقاني في هذا الاستظهار بقوله: إنّ الذين خرجوا مع زيد ليسوا كلّهم زيدية بالبدية^(٤).

أقول: مجرد الخروج مع زيد ليس دليلاً على الزيدية كما ذكر، لكنّ تصريح علماء الفرق و الرجال - كالأشعري وابن النديم - وضمّ الروايات الأخرى التي تلائم زيدية الرجل، حجة للإستظهار المذكور، فهو زيديّ على الأظهر.

وما ذكره الشيخ المامقاني - بعد ما نقل عن الشيخ الطوسي، ذكر الرجل في بابي أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام - من: أنّ ظاهره كونه إمامياً^(٥) لا وجه له أصلاً، و ذلك:

أولاً: لما عرفت من أنّ الأظهر كونه زيديّ المذهب.

وثانياً: أنّ مجرد ذكر الشيخ الطوسي للراوي في كتاب رجاله لا يدلّ على كونه إمامياً، لأنّ الشيخ لم يلتزم في الرجال بذكر من كان إمامياً، بل هو بصدد جمع أسماء الرواة عن الأئمة، بمجرد عثوره على رواية له عن أحدهم فكتابه في الحقيقة فهرس لأسماء الرواة، من

(١) وانظر رجال الكشيّ: رقم (٥٠٥).

(٢) رجال العلامة: ص ٢٣٧.

(٣) تنقيح المقال: ج ٢ ص ١٨٢، رقم (٦٨٥٦) نقلاً عن التحرير الطاوسي.

(٤) المصدر السابق، نفس الموضع.

(٥) تنقيح المقال: ج ٢ ق ٢ ص ١٣ (٩٤٩٨).

دون نظر له فيه إلى توثيق أو جرح، ولا إلى تعيين مذهب أو غير ذلك من الإهتمامات الرجالية، وهذا واضح لمن راجع كتاب الرجال، نعم التزم الشيخ الطوسي في «الفهرست» بأن يذكر فيه المؤلفين من الإمامية عدا من يصرح بمذهبه من غيرهم^(١).

حاله في الحديث:

١- بناءً على ما التزمه سيّدنا الأستاذ من وثاقة رواة كتابي «كامل الزيارات» للشيخ ابن قولويه، و«تفسير القمي» لعليّ بن ابراهيم، بالتوثيق العام، استناداً إلى كلام المؤلفين في أوّل الكتابين كما فصله دام ظلّه^(٢).
فإنّ الرجل يكون (ثقةً) شهد ابن قولويه والقمي بوثاقته، ويكون خبره (موثقاً) بناءً على كونه زيديّ المذهب، كما أسلفنا.
٢- ذكره ابن داود في القسم الأوّل من رجاله، المعدّ لذكر (الممدوحين) ونقل عن (كش: ممدوح)^(٣).

لكن قال السيد التفرشي: قد نقل عن الكشي مدحه، ولم أجده في الكشي^(٤)، وقال المامقاني: لم نقف فيه على مدح، ونسبة ابن داود مدحه الى الكشي لم نقف له على مأخذ، إذ ليس في الكشي إلاّ جعله معرفاً لأخيه عبدالله بن الزبير الرّسان، ودلالته على مدحه ممنوعة، نعم يدلّ على كونه أعرف من عبدالله، ومثل ذلك لا يكفي في درج الرجل في الحسان، كما لا يخفى^(٥).

أقول يرد عليه:

أولاً: أنّه لم يظهر منه جعل فضيل معرفاً لأخيه، بل الأمر بالعكس على احتمال قويّ، إذ المفروض ذكر الرواية المرتبطة بعبدالله في ترجمة الفضيل، فيكون عبدالله هو المعرف ولم نجد ذكراً لفضيل في ترجمة عبدالله كما أشرنا إليه سابقاً.

(١) الفهرست للطوسي: ص ٣ - ٢٤.

(٢) معجم رجال الحديث: ج ١ ص ٦٣ - ٦٤.

(٣) رجال ابن داود - طبع النجف -: ص ١٥١.

(٤) نقد الرجال: ص ٢٦٦.

(٥) تنقيح المقال: ج ٢ ق ٢ ص ١٣ رقم (٩٤١٩٨).

وثانياً: أنّ ذكر الكشيّ لفضيل لا ينحصر بهذا المورد، بل ذكره في موارد آخر، وضمن أسانيد أخرى، فلعلّ ابن داود استفاد المدح من مجموع ذلك.

وقال السيّد الخوئي: لعلّه [ابن داود] استفاد المدح ممّا رواه الكشيّ في ترجمة السيّد ابن محمد الحميري من أن الصادق عليه السلام أدخله في جوف بيت إلى آخر الحديث^(١).

أقول: لكنّ الرواية تلك مروية بطريق الرجل نفسه فكيف يتم سندها حتى يستند إليها؟

والذي أراه أنّ الرجل معتبر الحديث، لما يبدو من مجموع أخباره وأحواله من انقطاعه إلى أهل البيت عليهم السلام، واختصاصه بهم ونصرته لهم وتعاطفه معهم، وكونه مأموناً على أسرارهم، وكذلك وقوعه في طريق كثير من الروايات - وكلّها خالية مما يوجب القدح فيه - فهذا كله مدعاة إلى الإطمئنان به، ولو التزمنا بكفاية عدم القدح في الراوي لاعتبار حديثه من دون حاجة إلى معرفة وثاقته بالخصوص، كما هو مذهب القدماء لكان الرجل معتمد الحديث بلاريب.

سند الكتاب:

قال الإمام المرشد بالله^(٢):

(١) معجم رجال الحديث: ج ١٣ ص ٣٥٣.

(٢) يحيى بن الحسين الموقّف بالله بن إسماعيل بن زيد، الإمام المرشد بالله أبو الحسين الحسيني نسباً، الزيديّ مذهباً، الرازي، يدعى (الكيا) من أئمة الزيدية، دعا في الجبل والديلم والريّ وجرجان، وكان ممّن عني بالحديث، قال أبو طاهر: كان من أمثل أهل البيت ومن المحمودين في صناعة الحديث. وغيره من الأصول والفروع، وقال الدقاق: رأيت بالريّ من الأئمة الحفاظ الكيا يحيى.

سمع الصوري، والعتيقي، وابن غيلان، وابن رينه بإصفهان وغيرهم.

روى عن محمد بن عبد الواحد الدقاق، ونصر بن مهدي وأبو سعد يحيى بن طاهر السمان.

ولد سنة (٤١٢) وتوفي بالريّ سنة (٤٧٩).

ترجم له في التحف شرح الزلف: ص ٩٣ والناس في القرن الخامس: ص ٢٠٦، ولسان الميزان: ج ٦ ص ٧ - ٢٤٨.

أخبرنا الشريف أبو عبد الله، محمد بن علي^(١) بن الحسن البطحاني^(٢)، بقراءتي عليه، بالكوفة، قال:

أخبرنا محمد بن جعفر التميمي^(٣)، قراءة، قال:

أخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد^(٤)، قال:

أخبرني الحسن بن جعفر بن مدرار^(٥)، قراءة، قال:

حدّثني عمي طاهر بن مدرار^(٦)، قال:

(١) كذا الصحيح، وكان في الأصل: (عبد الله) بدل (علي) وهو غلط واضح

(٢) أبو عبد الله الشريف العلوي، الحسن الشجري، الكوفي (ولد سنة ٣٦٧ وتوفي ٤٤٥)، نشأ في الكوفة ورحل إلى بغداد وسمع الأعلام، ومشايخه يناهزون التسعين، وسمع منه حوالي العشرين، ألف كتباً عديدة منها: فضل الكوفة وفضل أهلها، والأذان يحيي على خير العمل، وفضل زيارة الحسين عليه السلام، وقد توسّع في ترجمته العلامة الطباطبائي في مقدّمة الكتاب الأخير المطبوع بقم سنة ١٤٠٣، منشورات مكتبة آية الله السيّد المرعشي.

(٣) محمد بن جعفر بن محمد بن هارون، أبو الحسن التميمي الكوفي المقرئ المعروف بابن النجار، توفي سنة (٤٠٢)، وثقه الذهبي، له تاريخ الكوفة، ترجم له في العبر: ٨٠/٣، وتاريخ بغداد: ج ٢ ص ١٥٨، ونوايع الرواة: ص ٢٥٧.

(٤) الحافظ، أبو العباس ابن عقدة الكوفي، (ولد سنة ٢٤٩) وتوفي سنة (٣٣٣) كثير الحديث والتأليف، ترجمه النجاشي في الرجال: ص ٦٨ - ٦٩، والذهبي في تذكرة الحفاظ: ٥٥/٣، ولسان الميزان: ٢٦٣/١ ونوايع الرواة: ٤٦ - ٤٧، و تنقيح المقال: ٨٦/١.

(٥) شيخ ابن عقدة الحافظ، وقد أكثر الرواية عنه، وهو يروي عن عمّه في أكثر الموارد، لكنّه روى في مورد عن «العلاء بن رزين» في الأذان يحيي على خير العمل... الحديث ١٤٧.

وأورد روايات عنه الدارقطني في سننه، وسيأتي الحديث عن حاله في ذيل ترجمة عمّه في التعليق التالي.

(٦) روى هنا عن فضيل، وروى عن عبد الله بن سنان، و روى كثيراً عن الحسن بن عمار، في الأذان يحيي على خير العمل: الحديث ١٤٦ وفي بين الدارقطني: ج ٢ ص ٢٦٨ و ج ٣ ص ٢٠، وج ٤ ص ١٦١، وقد روى عنه في جميع الموارد ابن أخيه الحسن بن جعفر بن مدرار، ويظهر حسن حالها عند الدارقطني حيث لم يتعرّض لها بشيء، في الروايات التي وقعا في طرقها مع أنه تعرّض للحسن بن عمار مكرراً، وقال أنه متروك، وإذا لاحظنا ما ذكره الذهبي في حق الدارقطني من أنه:

حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله، ولا حظنا أن كتابه «السنن» من مظان الحديث الحسن، كما قال السيوطي، بل من مظان الحديث الصحيح، كما قال ابن حجر، اتّضح عدم مجهوليّة الرجلين، بل حسن حالها والإعتماد عليها، فلاحظ:

سنن الدارقطني (في المواضع المذكورة) وميزان الاعتدال: ج ٤ ص ٨، وتدريب الروي: ص ٩٨، وقواعد في علوم الحديث: ص ٧٢.

حدّثني فضيل بن الزبير^(١)، قال:

سمعت الإمام أبا الحسين، زيد بن علي^(٢) عليهما السلام، ويحيى بن أمّ طویل^(٣)،
وعبدالله بن شريك العامري^(٤) يذكرون:

(تسمية من قتل مع الحسين بن عليّ عليهما السلام، من ولده وإخوته وأهله،
وشيعته).

وسمعه - أيضاً - من آخرين سواهم.

وبعد:

فهذا ما بلغه الجهد في تقديم هذا الكتاب، فكان فرصة جيّدة للبحث عمّا يتعلق
بأسرة «آل الزبير» الأسديين الكوفيين، من الأسر الشيعيّة التي التزمت المنهج العلمي في
القرن الأول من عهد الاسلام، ولم أجد لهذه الأسرة ذكراً عند المترجمين للاسر العلميّة،
فالفائدة الحاصلة من البحث مبدعة نوعاً ما،

وكانت حصيلة التتبّع جمع ماتناثر حول أعلام «آل الزبير الكوفيين» في كتب
الحديث و الرجال و التاريخ، وبالتالي تشخيص عدّة من أعلامهم وهم:

١- عبدالله بن الزبير، الشاعر، المحدث حضر القتال مع زيد الشهيد سنة (١٢٢)
وأصيب في المعركة، وحضر مع محمد النفس الزكيّة الشهيد سنة (١٤٥) وله روايات.

٢- الفضيل بن الزبير الرّسان - مؤلّف هذا الكتاب - من أصحاب الإمامين الباقر
والصادق عليهما السلام، وكان من دعاة زيد الشهيد ورسله الى الأطراف ومن متكلمي
الزيديّة، وله أصحاب فيهم يعدّون من الأقوياء.

(١) لقد ذكرنا ما وقفنا عليه من أحواله في ماسبق من هذه المقدّمة.

(٢) الشهيد (سنة ١٢٢) رحمة الله عليه، سيّد أهل البيت والطالب بأوتارهم، كان عالماً، وكان عارفاً، وقد ناضل من
أجل الحقّ فخذله أوغاد أهل العراق في حكم بني أميّة، ألّف كتب خاصّة في ترجمته وثورته منها: كتاب زيد الشهيد للسيد
عبد الرزاق الموسوي المقرّم، وثورة زيد بن عليّ لناجي حسن،
وانظر رجال الكشي (في مواضع عديدة).

(٣) من حواريّ الإمام السجاد عليّ بن الحسين عليه السلام، والرواية عنه كان يظهر الفتوة، وطلبه الحجاج ليلعن
الإمام عليّاً عليه السلام فأمر بقطع يديه ورجليه وقتله، أنظر رجال الكشي رقم (٢٠ و ١٨٤ و ١٩٤ و ١٩٥)، وجمع
الرجال: ج ٦ ص ٢٥٢ و ٢٥٣.

(٤) من حواريّ الصادقين عليهما السلام، وقد روى عنها، وعن أبيه شريك، وروى عنه - هنا - فضيل بن الزبير،
وروى عنه عبدالله أخو الفضيل وجمع، لاحظ رجال الكشي رقم (٢٠ و ٣٩٠ و ٣٩٢) و مواضع أخرى، وجمع
الرجال: ج ٤ ص ٦٥.

- ٣- محمد بن عبدالله بن الزبير، أبو أحمد الزبيري، يعرف بابن أخي الفضيل، المحدث الكبير يعدّ من الحفاظ الأثبات، روى عنه جمع من الأعلام وكثير من الرواة،
- ٤- الحسن بن عبدالله بن الزبير، من وجوه الشيعة، روى بعنوان (ابن أخي فضيل)، عن الإمام الصادق عليه السلام، وعن عمّه الفضيل،
- ولست مقتنعاً بانحصار رجال هذا البيت الرفيع بهذا العدد، ولا بدّ أن التتبع الأوفر يوصلنا الى أسماء عديدة أخرى^(١).
- ولعلّ هذه الدراسة المختصرة تكون منطلقاً للبحث الأوسع عن هذه الأسرة العلميّة، والتحقيق في تأريخها من قبل المعنّين الأفاضل،
- ونشكر الله على حسن توفيقه، ونسأله المزيد، وصلى الله على محمد وآله وسلّم.
- في الخامس من ذي الحجة، سنة خمس وأربع مائة وألف.

وكتب

السيد محمد رضا الحسيني
الجلالي

(١) فمثلاً: الحافظ عليّ بن عبيد الأسدي، الشهير بابن الكوفي، يعرف «بابن الزبير»، وقد صرح الأعلام بأنه ليس من ولد الزبير بن العوام، فمن هو الزبير الذي عرف هذا الحافظ الكبير بالنسبة اليه؟ ولم أجد الفرصة الكافية للبحث حوله.

متن الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

تسمية من قتل مع الحسين بن عليّ

عليهما السلام

من ولده وإخوته وأهله وشيعته

[شهداء أهل البيت عليهم السلام]

(١) الحسين بن عليّ، ابن رسول الله صلوات الله عليهم.

قتله سنان بن أنس النخعي، وحمل رأسه فجاء به خوّل بن يزيد الأصبحي.

(٢) والعباس بن عليّ بن أبي طالب عليهما السلام، وأمّه أمّ البنين بنت حزام بن

خالد بن ربيعة بن الوحيد العامري، قتله زيد بن رقاد الجنبلي، وحكيم بن الطفيل الطائي

السنبسي، وكلاهما ابتلي في بدنه.

(٣) وجعفر بن عليّ بن أبي طالب عليهما السلام، وأمّه - أيضاً - أمّ البنين بنت حزام،

قتله هانئ بن ثبيت الحضرمي.

(٤) وعبدالله بن عليّ عليه السلام، وأمّه - أيضاً - أمّ البنين، رماه خوّل بن يزيد

الأصبحي بسهم، وأجهز عليه رجل من بني تميم بن أبان بن دارم.

(٥) ومحمد بن عليّ بن أبي طالب عليهما السلام الأصغر، قتله رجل من أبان بن

دارم، وليس بقاتل عبدالله بن عليّ، وأمّه أم ولد.

(٦) وأبو بكر بن عليّ بن أبي طالب عليهما السلام، وأمّه ليلى بنت مسعود بن

خالد بن مالك بن ربعي بن سلم بن جندل بن نهشل بن دارم التميمي.

(٧) وعثمان بن عليّ عليهما السلام، وأمّه أم البنين بنت حزام، أخو العباس وجعفر (وعبد الله أبناء)^(١) عليّ لأُمّهم.

(٨) وعليّ بن الحسين، الأكبر، وأمّه ليلي بنت [أبي] مرّة بن عروة بن مسعود بن مغيث الثقفي، وأمّها ميمونة بنت أبي سفيان بن حرب، قتله مرّة بن منقذ بن النعمان الكندي، وكان يحمل عليهم، ويقول:

أنا عليّ بن الحسين بن عليّ نحن - وبيت الله - أولى بالنبي حتى قتل صلى الله عليه.

(٩) وعبد الله بن الحسين عليهما السلام، وأمّه الرباب بنت امرئ القيس بن عدي ابن أوس بن جابر بن كعب بن حكيم الكلبي، قتله حرملة بن الكاهل الأسدي الوالبي، وكان ولد للحسين بن عليّ عليه السلام في الحرب، فأُتي به وهو قاعد، وأخذه في حجره ولَبّاه بريقه، وسَمّاه عبد الله، فبينما هو كذلك إذ رماه حرملة بن الكاهل بسهم فنحره، فأخذ الحسين عليه السلام دمه، فجمعه ورمى به نحو السماء، فما وقعت منه قطرة إلى الأرض. قال فضيل: وحدثني أبو الورد: أنّه سمع أبا جعفر يقول: لو وقعت منه إلى الأرض قطرة لنزل العذاب. وهو الذي يقول الشاعر فيه:

وعند غنيّ قطرة من دمائنا وفي اسد أخرى تُعدُّ وتُذكرُ

وكان عليّ بن الحسين عليه السلام عليلاً، وارتث يومئذ، وقد حضر بعض القتال فدفع الله عنه، واخذ مع النساء هو، ومحمد بن عمرو بن الحسن، والحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام.

(١٠) وقتل أبو بكر بن الحسن بن عليّ، وأمّه أم ولد، قتله عبد الله بن عقبة الغنويّ.

(١١) وعبد الله بن الحسن بن عليّ عليهم السلام، وأمّه أم ولد، رماه حرملة بن الكاهل الأسدي بسهم فقتله.

(١٢) والقاسم بن الحسن بن عليّ، وأمّه أم ولد، قتله عمرو بن سعيد بن نفيل الأزدي.

(١٣) وعون بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، وأمّه جمانة^(٢) بنت المسيّب بن نجية بن ربيعة بن رباح الفزاري، قتله عبد الله بن قطنه الطائي النهباني.

(١) اكذا الصحيح، وكان في الأصل (وعليّ ابني) بدل ما بين القوسين.

(٢) كذا، لكنّ المذكور في كتب الأنساب والمقاتل أنّ عوناً المقتول في كربلاء هو عون الأكبر وأمّه العقيلة زينب بنت الإمام عليّ عليه السلام، وأمّا عون بن جمانة هذه، فهو عون الأصغر، لم يحضر واقعة الطفّ.

(١٤) و محمد بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب، وأمّه الخوصاء بنت حفصة بنت ثقيف بن ربيعة بن عائذ بن الحارث بن تميم الله بن ثعلبة بن بكر بن وائل، قتله عامر بن نهشل التيمي.

قال: ولما اتى أهل المدينة مصابهم، دخل الناس على عبدالله بن جعفر يُعزّونه، فدخل عليه بعض مواليه، فقال: هذا مالقينا ودخل علينا من الحسين!

قال: فخذفّه عبدالله بن جعفر بنعله، وقال: «يا بن اللخناء! أللحسين تقول هذا؟! والله! لو شهدت ما فارقته حتى أقتل معه، والله! ما تسخى نفسي^(١) عنها وعن أبي عبدالله إلا أنّها أصيبا مع أخي و كبيرى وابن عمي مؤاسيين، مضاربين معه» ثم أقبل على جلسائه، فقال: الحمد لله على كلّ محبوب ومكروه، أعزّز عليّ بمصرع أبي عبدالله، ثم أعزّز عليّ ألاّ أكون^(٢) آسيته بنفسي، الحمد لله على كلّ حال، قد آساه ولدي.

(١٥) جعفر بن عقيل بن أبي طالب، أمّه أمّ البنين بنت النفرة بن عامر بن هسان الكلابي، قتله عبدالله بن عمرو الخثعمي.

(١٦) وعبدالرحمان بن عقيل، أمّه أمّ ولد، قتله عثمان بن خالد بن أسير الجهني، وبشر بن حرب الهمداني القانصي، اشتركا في قتله.

(١٧) وعبدالله بن عقيل بن أبي طالب، وأمّه أمّ ولد رماه عمرو بن صبيح الصيداوي، فقتله.

(١٨) ومسلم بن عقيل بن أبي طالب، قتل بالكوفة، وأمّه حبلّة أمّ ولد.

(١٩) وعبدالله بن مسلم بن عقيل، وأمّه رقية بنت عليّ بن أبي طالب، وأمّها أمّ ولد، قتله عمرو بن صبيح الصيداوي، ويقال: قتله أسد بن مالك الحضرمي.

(٢٠) ومحمد بن أبي سعيد بن عقيل بن أبي طالب، وأمّه أمّ ولد، قتله ابن زهير الأزدي، ولقيط بن ياسر الجهني، اشتركا فيه.

ولما أتى الناس بالمدينة مقتل الحسين بن عليّ عليهما السلام، خرجت زينب بنت عقيل بن أبي طالب، وهي تقول:

ماذا تقولون؟ إن قال النبيّ لكم
ماذا صنعتُم وأنتم آخر الأُمم
بعترقي أهل بيتي بعد مفتقدي
منهم أسارى ومنهم ضُرّجوا بدم

(١) كذا ظاهر العبارة، وفي إِبصار العين: إنها لما تسخى بنفسي...

(٣) كذا في إِبصار العين، وكان في الأصل، إلا أن أكون...

ما كان هذا جزائي إذ نصحتُ لكم أن تخلفوني بسوءٍ في ذوي رحمي

[شهداء الأصحاب رضوان الله عليهم]

(٢١) وقتل سليمان، مولى الحسين بن عليّ، قتله سليمان بن عوف الحضرمي.
(٢٢) وقتل منجح، مولى الحسين بن عليّ عليهما السلام، قتله حسان بن بكر
الحنظلي.

(٢٣) وقتل قارب الديلمي، مولى الحسين بن عليّ.
(٢٤) وقتل الحارث بن نبهان، مولى حمزة بن عبدالمطلب، أسد الله وأسد رسوله.
(٢٥) وقتل عبدالله بن يقطر، رضيع الحسين بن عليّ، بالكوفة، رمي به من فوق
القصر فتكسر، فقام إليه عبد الملك بن عمير اللخمي^(١) فقتله واحتز رأسه
وقتل من بني أسد بن خزيمه:

(٢٦) حبيب بن مظاهر، قتله بديل بن صريم الغفقاني، وكان يأخذ البيعة للحسين
ابن عليّ.

(٢٧) وأنس بن الحارث، وكانت له صحبة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.
(٢٨) وقيس بن مسهر الصيداوي.
(٢٩) وسليمان بن ربيعة.
(٣٠) ومسلم بن عوسجة السعدي، من بني سعد بن ثعلبة، قتله مسلم بن عبدالله،
وعبيد الله بن أبي خشكاره.

وقتل من بني غفار بن مليل بن ضمرة:
(٣١) عبدالله.

(٣٢) وعبيد الله، ابنا قيس بن أبي عروة.
(٣٣) و[جون بن] حوي، مولى لأبي ذر الغفاري.
وقتل من بني تميم:

(١) قال السماوي: كان عبد الملك هذا قاضي الكوفة وفتيها، ذنب عبدالله بمديّة، فلمّا عيب عليه! قال: إنّي أردتُ

(٣٤) الحُرَيْن يَزِيد، وكان لحق بالحسين بن عليٍّ، بَعْدُ.

(٣٥) وشبيب بن عبدالله، من بني نفيل بن دارم.

وقتل من بني سعد بن بكر:

(٣٦) الحَجَّاج بن بدر.

وقتل من بني تغلب:

(٣٧) قاسط.

(٣٨) وكردوس، ابن زهير بن الحارث.

(٣٩) وكنانة بن عتيق.

(٤٠) والضرغامه بن مالك.

وقتل من قيس بن ثعلبة:

(٤١) (جوين)^(١) بن مالك.

(٤٢) وعمر بن ضبيعة.

وقتل من عبدالقيس، من أهل البصرة:

(٤٣) يزيد بن ثبيط.

(٤٤) وابناه: عبدالله،

(٤٥) وعبيدالله، ابنا يزيد.

(٤٦) وعامر بن مسلم.

(٤٧) وسالم مولاة

(٤٨) وسيف بن مالك.

(٤٩) والأدهم بن أمية.

وقتل من الأنصار:

(٥٠) عمرو بن قرظة.

(٥١) وعبدالرحمان بن عبد ربّ، من بني سالم بن الخزرج، وكان أمير المؤمنين

عليه السلام ربّاه وعلمه القرآن.

(٥٢) ونعيم بن العجلان الأنصاري.

(٥٣) وعمران بن كعب الأنصاري.

(١) هذا هو الصحيح الذي أثبتته الأكثرون في اسم الشهيد، لكنّ في الأصل: (خولى) وهو ما لم يوجد في أيّ مصدر.

(٥٤) وسعد بن الحارث.

(٥٥) وأخوه: [أبو] الختوف بن الحارث، وكانا من المحكّمة، فلما سمعا أصوات النساء والصبيان من آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، حكّما، ثم حملا بأسيا فهما، فقاتلا مع الحسين عليه السلام، حتى قتلا، وقد أصابا في أصحاب عمر بن سعد ثلاثة نفر. وقتل من بني الحارث بن كعب:

(٥٦) الضباب بن عامر.

وقتل من بني خثعم:

(٥٧) عبدالله بن بشر الاكلة.

(٥٨) وسويد بن عمرو بن المطاع، قتله هانيء بن ثابت الحضرمي. وقتل:

(٥٩) بكر بن حيّ التيمليّ، من بني تيم الله بن ثعلبة.

(٦٠) وجابر بن الحجّاج، مولى عامر بن نهشل من بني تيم الله.

(٦١) ومسعود بن الحجّاج.

(٦٢) وابنه: عبدالرحمان بن مسعود.

وقتل من عبدالله:

(٦٣) مجمع بن عبدالله.

(٦٤) وعائذ بن مجمع.

وقتل من طي:

(٦٥) عامر بن حسان بن شريح بن سعد بن حارثة بن لام.

(٦٦) وامية بن سعد.

وقتل من مراد:

(٦٧) نافع بن هلال الجملي، وكان من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام.

(٦٨) وجنادة بن الحارث السلماني.

(٦٩) وغلّامه: واضح^(١) الرومي.

وقتل من بني شيبان بن ثعلبة:

(١) كذا الصحيح، وكان في الأصل: وعلامة بن واضح، وهو خطأ.

- (٧٠) جبلة بن علي.
 وقتل من بني حنيفة:
 (٧١) سعيد بن عبدالله.
 وقتل من جواب:
 (٧٢) جندب بن حجير.
 (٧٣) وابنه: حجير بن جندب.
 وقتل من صيدا:
 (٧٤) عمرو بن خالد الصيداوي.
 (٧٥) وسعد، موله.
 وقتل من كلب.
 (٧٦) عبدالله بن عمرو بن عياش بن عبد قيس.
 (٧٧) وأسلم، مولى لهم.
 وقتل من كندة:
 (٧٨) الحارث بن امرئ القيس.
 (٧٩) ويزيد بن زيد بن المهاصر.
 (٨٠) وزاهر، صاحب عمرو بن الحمق، وكان صاحبه حين طلبه معاوية.
 وقتل من بجيلة:
 (٨١) كثير بن عبدالله الشعبي.
 (٨٢) ومهاجر بن أوس.
 (٨٣) وابن عمه: سلمان بن مضارب.
 وقتل:
 (٨٤) النعمان بن عمرو.
 (٨٥) والحلاس بن عمرو، الراسبيان.
 وقتل من خرقة جهينة:
 (٨٦) مجمع بن زياد.
 (٨٧) وعباد بن أبي المهاجر الجهني.
 (٨٨) وعقبة بن الصلت.
 وقتل من الأزد:

(٨٩) مسلم بن كثير.

(٩٠) والقاسم بن بشر.

(٩١) وزهير بن سليم.

(٩٢) ومولى لأهل شندة يدعى رافعاً.

وقتل من همدان:

(٩٣) أبو ثمامة، عمرو بن عبدالله الصائدي، وكان من أصحاب أمير المؤمنين

عليه السلام، قتله قيس بن عبدالله.

(٩٤) ويزيد بن عبدالله^(١) المشرقي.

(٩٥) وحنظلة بن أسعد الشبامي.

(٩٦) و عبدالرحمان بن عبدالله الأرحبي.

(٩٧) و عمار بن سلامة الدالاني.

(٩٨) و عابس بن أبي شبيب الشاكري.

(٩٩) وشوذب، مولى شاكر، وكان متقدماً في الشيعة.

(١٠٠) وسيف بن الحارث بن سريع.

(١٠١) ومالك بن عبدالله بن سريع.

(١٠٢) وهمام بن سلمة القانصي.

وارث من همدان:

(١٠٣) سوار بن حمير الجابري، فمات لستة أشهر من جراحته.

(١٠٤) و عمرو بن عبدالله الجندعي، مات من جراحة كانت به، على رأس سنة.

وقتل:

(١٠٥) هانيء بن عروة المرادي، بالكوفة، قتله عبيدالله بن زياد.

وقتل من حضرموت:

(١٠٦) بشير بن عمر.

(١٠٧) و خرج الهفهاف بن المهتد الراسبي، من البصرة، حين سمع بخروج

الحسين عليه السلام، فسار حتى انتهى الى العسكر بعد قتله فدخل عسكر عمر بن سعد، ثم

انتضى سيفه، وقال: «يا أيها الجند المجند، أنا الهفهاف بن المهتد، أبغي عيال محمد» ثم شد

(١) قال السماوي: في اسمه واسم أبيه خلاف، والمعروف أنه (برير بن خضير).

فيهم.

قال عليّ بن الحسين عليهما السلام: فما رأى الناس منذ بعث الله محمداً صلى الله عليه وآله وسلم، فارساً - بعد عليّ بن أبي طالب عليه السلام - قتل بيده ما قتل، فتداعوا عليه خمسة نفر، فاحتشوه، حتى قتلوه، رحمه الله تعالى.

ولما وصلوا الى سرادقات الحسين بن عليّ عليهما السلام أصابوا عليّ بن الحسين عليلاً مدنفاً، ووجدوا الحسن بن الحسن جريحاً، وأمّه خولة بنت منظور الفزاري، ووجدوا محمد بن عمرو بن الحسن بن عليّ غلاماً مراهقاً، فضمّوهم مع العيال، وعافاهم الله تعالى فأنقذهم من القتل.

فلما أتي بهم عبيد الله بن زياد همّ بعليّ بن الحسين، فقال له: إنّ لك بهؤلاء حرمة، فأرسل معهنّ من يكفلهنّ ويحوطهنّ.

فقال: لا يكون أحد غيرك، فحملهم جميعاً.

واجتمع أهل الكوفة ونساء همدان حين خرج بهم، فجعلوا يبكون، فقال عليّ بن الحسين: هذا أنتم تبكون! فأخبروني من قتلنا؟!

فلما أتي بهم مسجد دمشق، أتاهم مروان، فقال للوفد: كيف صنعتم بهم؟!

قالوا: ورد علينا منهم ثمانية عشر رجلاً، فأتيناهم على آخرهم!

فقال أخوه عبد الرحمن بن الحكم: «حجبتُم عن محمّد صلى الله عليه وآله وسلم يوم القيامة، والله لا أجامعكم أبداً» ثم قام وانصرف.

فلما أن دخلوا على يزيد، فقال: إيّه، يا عليّ! أجزرتم أنفسكم عبيد أهل العراق؟!

فقال عليّ بن الحسين: (ما أصاب من مُصيبةٍ في الأرضِ ولا في أنفسكم إلا في

كتابٍ من قبل أن نبرأها، إنّ ذلك على الله يسير).

فقال يزيد: (ما أصابكم من مُصيبةٍ فبما كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ، وَيَعْفُو عن كثير).

ثم أمر بهم فأدخلوا داراً، فهيأهم وجهّهم وأمر بتسريحهم الى المدينة.

وكان أهل المدينة يسمعون نوحَ الجنّ على الحسين بن عليّ عليهما السلام حين

أُصيب، وجنيّة تقول:

ألا يا عينُ فاحتفلي بجهدٍ ومن يبكي على الشهداءِ بعدي

على رَهْطٍ تقودُهم المنايا الى متجبرٍ في مُلك عبدٍ^(١)

المصادر والمراجع:

- ١- إِبصار العين في أنصار الحسين عليه السلام، للشيخ محمد السماوي نشر مكتبة بصيرتي - قم.
- ٢- الإرشاد إلى أئمة العباد، للشيخ المفيد، محمد بن محمد بن النعمان البغدادي (ت ٤١٣)، المطبعة الحيدريّة - النجف ١٣٨٢.
- ٣- الأمالي، للشيخ المفيد، تحقيق الحسين استادولي، منشورات جامعة المدرّسين - قم ١٤٠٣.
- ٤- الأمالي الخميسيّة، للمرشد بالله يحيى بن الحسين (ت ٤٧٩) طبع عالم الكتب - بيروت.
- ٥- الأنساب، لأبي سعيد عبد الكريم السمعاني (ت ٥٤٢)، طبع باعثناء مرجليوث، أوفست المثقّى - بغداد.
- ٦- الأوائل، للشيخ محمد تقي ، طبع دانشگاه طهران - ١٣٦٣ ش.
- ٧- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي أحمد بن عليّ بن ثابت، مطبعة السعادة - القاهرة.
- ٨- تاريخ دمشق - ترجمة الإمام عليّ عليه السلام، لابن عساكر عليّ بن هبة الله ()، تحقيق الشيخ محمد باقر محمودي.
- ٩- التحف شرح الزلف، للسيد مجد الدين بن منصور الحسيني المؤيدي.
- ١٠- تدريب الراوي، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١) تحقيق عبد الوهاب عبداللطيف، الطبعة الأولى، نشر المكتبة العلميّة بالمدينة المنورة - ١٣٧٩.
- ١١- تذكرة الحفاظ، للحافظ الذهبي، طبع دائرة المعارف العثمانية أوفست الأعلمي - بيروت.
- ١٢- تفسير الحبري، للحسين بن الحكم بن مسلم الكوفي (ت ٢٨٦)، تحقيق السيد محمد الرضا الحسيني الجلال، الطبعة الأولى، مطبعة أسعد بغداد ١٣٩٨.
- ١٣- تفسير فرات الكوفي، لأبي القاسم فرات بن إبراهيم الكوفي (القرن الرابع) طبع المطبعة الحيدرية - النجف.
- ١٤- تنقيح المقال في أحوال الرجال، للشيخ عبدالله المامقاني (ت ١٣٥١) المطبعة المرتضويّة - النجف ١٣٥٢.
- ١٥- تهذيب الأحكام، للشيخ الطوسي محمد بن الحسن (ت ٤٦٠).

- ١٦- ثورة زيد بن عليّ، لناجي حسن، مطبعة الآداب - النجف ١٣٨٦.
- ١٧- الجامع في الأصول، للشيخ موسى الزنجاني (ت ١٣٩٩)، الجزء الأوّل طبع بالمطبعة - قم. والجزء الثاني مصوّر عن خطّ المؤلّف رحمه الله.
- ١٨- الرجال، للبرقي أحمد بن أبي عبدالله (القرن الثالث)، تحقيق السيّد كاظم الموسوي، طبع دانسگاه طهران ١٣٨٣.
- ١٩- رجال ابن داود، للحسن بن داود تقيّ الدين الحلّي (ت بعد ٧٠٧)، تحقيق السيّد محمد صادق بحر العلوم رحمه الله، المطبعة الحيدريّة النجف ١٣٩٢.
- ٢٠- رجال الطوسي، للشيخ الطوسي، تحقيق السيّد محمد صادق بحر العلوم - المطبعة الأولى - المطبعة الحيدريّة - النجف ١٣٨١.
- ٢١- رجال العلّامة الحلّي، الحسن بن يوسف بن المطهر (ت ٧٢٤) الطبعة الثانية - المطبعة الحيدريّة - النجف ١٣٨١.
- ٢٢- رجال الكشيّ، إختيار الشيخ الطوسي، من كتاب (معرفة الناقلين للكشيّ) تحقيق حسن مصطفوي، طبع دانسگاه مشهد ١٣٤٨ ش.
- ٢٣- سنن الدارقطني، لأبي الحسن عليّ بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥)، تحقيق السيّد عبدالله هاشم يماني المدني، طبع دارالمحاسن - القاهرة ١٣٨٦.
- ٢٤- شواهد التنزيل لقواعد التفضيل، للحافظ عبيدالله بن عبدالله الحاكم الحسكاني (القرن الخامس)، تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي، منشورات مؤسّسة الاعلمي - بيروت ١٣٩٣.
- ٢٥- الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد كاتب الواقدي، طبع ليدن، أورپا
- ٢٦- الغيبة، للشيخ الطوسي، طبع مكتبة الصادق - النجف ١٣٨٤.
- ٢٧- فضل زيارة الحسين عليه السلام، للشرif العلوي محمد بن عليّ الكوفي (ت ٤٤٥)، تقديم السيّد عبدالعزيز الطباطبائي، منشورات مكتبة السيّد المرعشي - قم ١٤٠٤.
- ٢٨- الفهرست، للشيخ الطوسي، تحقيق السيّد محمد صادق بحر العلوم المطبعة الحيدريّة - النجف ١٣٨٠.
- ٢٩- الفهرست، لابن النديم محمد بن اسحاق الورّاق، تحقيق رضاتجّد، طبع طهران.
- ٣٠- قواعد في علوم الحديث، للشيخ ظفر أحمد العثماني التهانوي، تحقيق

عبدالفتاح أبوغدة، منشورات مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب الطبعة الثالثة ١٣٩٢.
 ٣١- الكافي، للشيخ الكليني محمد بن يعقوب (ت ٣٢٩)، المطبعة الإسلامية طهران.

٣٢- كامل الزيارات، لجعفر بن محمد بن قولويه القمي (ت ٣٦٧)، تحقيق الشيخ عبدالحسين الأميني النجفي، المطبعة المرتضوية - النجف ١٣٥٦.
 ٣٣- كشف الغمة في معرفة الأئمة، علي بن عيسى أبي الحسن الأربلي، المطبعة العلمية - قم ١٣٨١.

٣٤- كفاية الطالب، للكنجي، تحقيق محمد هادي الأميني، المطبعة الحيدرية - النجف.

٣٥- الكنى والألقاب، للشيخ عباس القمي، طبع صيدا، أوفست مكتبة بدار - قم.
 ٣٦- لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، طبع دارالمعارف العثمانية حيدرآباد، أوفست مؤسسة الأعلمي - بيروت.

٣٧- مجمع الرجال، للشيخ عناية الله القهباني (القرن الحادي عشر)، تحقيق السيد ضياء الدين العلامة الإصفهاني، طبع إصفهان ١٣٨٧.

٣٨- معجم الثقات، للشيخ أبي طالب التجليل التبريزي، منشورات جامعة المدرسين - قم ١٤٠٥.

٣٩- معجم رجال الحديث، للسيد أبي القاسم الخوئي (دام ظلّه) - الطبعة الأولى.
 ٤٠- مقاتل الطالبين، لأبي الفرج علي بن الحسين الإصفهاني (ت ٣٥٦)، تحقيق السيد صقر - القاهرة ١٣٦٨.

٤١- المقالات والفرق، للشيخ سعد بن عبد الله الأشعري القمي (ت ٣٠١)، تحقيق الدكتور محمد جواد مشكور - مطبعة حيدري - طهران ١٦٩٣.

٤٢- مناقب علي بن أبي طالب، لابن المغازلي علي بن محمد الحلبي الواسطي (ت ٤٨٣)، المطبعة الإسلامية - طهران ١٣٩٤.

٤٣- النابس في القرن الخامس، للشيخ آقا بزرگ الطهراني (ت ١٣٨٩) - الأول من طبقات أعلام الشيعة - دارالكتاب العربي بيروت ١٣٩٠.

٤٤- نقد الرجال، للسيد مصطفى التفرشي () طبع إيران - على الحجر.
 ٤٥- نوابغ الرواة، للشيخ آقا بزرگ الطهراني - الثاني من طبقات أعلام الشيعة - دارالكتاب العربي - بيروت ١٣٩١.

فِرْقُ الشَّيْعَةِ
أَوْ

مَقَالَةُ الْإِمَامِيَّةِ

لِلنَّوْبَخْتِيِّ أَوْ لِلْأَشْعَرِيِّ

(فرق الشيعة) أو (مقالات الامامية) للنوبختي أم للأشعري ؟؟(*)

السيد محمدرضا الحسيني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على النبيّ الأمين و على آله الطاهرين،
من بين العديد من المستشرقين الذين تفرغوا لنشر التراث العربي
والاسلامي يبرز المستشرق الألماني الاستاذ (هـ. ريتير Hellmut Ritter) بأعماله
الضخمة في مجال العقائد والفرق، ومما يلفت النظر من بين أعماله هو كتاب (فرق
الشيعة) الذي جعله القسم الرابع من (النشريات الاسلامية لجمعية المستشرقين
الألمانية)، و طبع لأول مرة بمطبعة الدولة باستانبول سنة (١٩٣١) ناسباً تأليفه إلى
أبي محمد الحسن بن موسى النوبختي^(١)، وقد اعتنى به كثيراً في الاخراج والتصحيح،
وأعدّ له فهارس علمية، فأسدى بذلك لرائثنا يداً تشكر.

وقدّم للكتاب في طبعته هذه العلامة المرحوم السيد هبة الدين الشهرستاني
الكاظمي بترجمة لصاحب التأليف-النوبختي -، و بحث حول الكتاب نفسه.
و منذ صدور المطبوع وقع البحث في نسبته إلى (النوبختي)، و تداوله إثنان من
المحقّقين في هذا المجال، وهما العلامة الشيخ فضل الله الزنجاني، شيخ الإسلام في
زنجان، وكان يرى صحة النسبة إلى النوبختي.

والاستاذ عباس إقبال الآشتياني، وكان يرى عدم صحتها، ويرى أنه من
تأليف أبي القاسم سعد بن عبدالله، الأشعري، المعاصر للنوبختي، وقد اعتمد الاستاذ
إقبال في مآذبه إليه على المقارنة بين المطبوع وبين النصوص عن كتاب الأشعري.

.....
(*) هذا المقال فصل من دراسة موسّعة أعدناها عن شيخ الطائفة سعد بن عبدالله الأشعري، صاحب كتاب (المقالات والفرق).

وكان هذا البحث في وقت لم يوجد فيه نصّ كامل لكتاب الأشعري، لكن عثر - أخيراً - الدكتور محمد جواد مشكور على نسخة منه وطبعه في طهران سنة (١٩٦٣) باسم (المقالات والفرق) و بظنّ الدكتور مشكور أن عثوره على كتاب الأشعري هو الحلّ النهائي للبحث، حيث تتمّ نسبة كتاب (فرق الشيعة) إلى النوبختي، ويذهب إلى رأي الزنجاني فيقول:

«وارتفعت الشبهة التي أوجدها المرحوم عباس إقبال - بحمد الله و منته - بعد العثور على نسخة (فرق الشيعة) لسعد بن عبدالله بن أبي خلف الأشعري، وثبت أن (فرق الشيعة) للنوبختي هو غير (الفرق والمقالات) أو (فرق الشيعة) للأشعري. وهذان الكتابان وصلا إلينا من بين كتب فرق الشيعة الكثيرة التي ضاعت كلّها»^(١).

لكنّي أرى أنّ الشبهة لم تزل بمجرد العثور على كتاب الأشعري، وذلك لأنّ منشأ الشبهة عند الاستاذ إقبال إنما هو المقارنة بين المطبوع والنصوص المنقولة عن كتاب الأشعري في كتب القدماء، ومن الواضح أن دعواه تحتوي على جهتين: إحداها: أن المطبوع باستانبول ليس من تأليف النوبختي. الثانية: أن المطبوع باستانبول إنما هو للأشعري. وبالعثور على النصّ الكامل لكتاب الأشعري - وسيأتي بيان الأدلّة على صحة نسبته إليه - لا تتمّ الجهة الثانية للاختلاف المحسوس بين (فرق الشيعة) المطبوع منسوباً إلى النوبختي و نصّ كتاب الأشعري. وأما بالنسبة إلى الجهة الأولى، فإن البحث وإن اختلف شيئاً ما، إلاّ أنّه ليس اختلافاً جوهرياً، فانه - بعد العثور على كتاب الأشعري - يصحّ البحث معتمداً على المقارنة بينه و بين المطبوع باستانبول.

فالموضوع لا يزال بحاجة إلى المزيد من التتبّع و المقارنة والدّرس كي ينتهي إلى نتيجة مرضيّة لفضول الباحث، ولا بدّ من إلقاء نظرات على المؤلّفين والكتابين:

النوبختي:

هو الحسن بن موسى النوبختي، أبو محمد، ابن أخت أبي سهل، ذكره الشيخ الطوسي في كتاب رجاله و وثقه^(٢)، و وصفه في (الفهرست) بالمتكلم الفيلسوف، وقال: إنه كان إمامياً حسن الاعتقاد، وأورد إسم عدد من مؤلفاته^(٣). وقال النجاشي في كتاب رجاله: شيخنا المتكلم، المبرّز على نظرائه في زمانه قبل الثلاثمائة و بعدها، وعدّد كثيراً من كتبه^(٤).

وقد قدّم السيد هبة الدين الشهرستاني لطبعة إستانبول بترجمة ضافية له، مقتبساً من كتابه (النوبختية) في تراجم آل نوبخت^(٦)، وطُبعت في سائر طبعات الكتاب.

وترجمه الأستاذ إقبال بتفصيل في كتابه (خاندان نوبختي) بالفارسية^(٧). وهو من أعلام فنّ: (الآراء والمقالات والفرق) وقد ألّف في المسائل الكلامية والردود عدّة كتب وأشهر مؤلفاته هو كتاب (الآراء والديانات) في تاريخ الفرق وعقائدها ذكره له الطوسي، وقال: لم يتّمه^(٨)، وذكره النجاشي، وقال: إنّه قرأه على الشيخ المفيد^(٩)، وأورده ابن شهر آشوب في ترجمته^(١٠).

ونقل بعض فصوله عبدالرحمن ابن الجوزي في كتابه (تلبيس إبليس)^(١١) وأورد الأستاذ (هـ. ريتز) كل ما ذكره ابن الجوزي، في مقدّمة الطبعة الاولى لـ (فرق الشيعة)^(١٢).

ووضع الأستاذ إقبال قائمة بمواضع النقل عن هذا الكتاب عند ابن الجوزي وغيره^(١٣).

كتاب فرق الشيعة:

ذكره له النجاشي في رجاله بهذا العنوان، وذكر له بعده مباشرة كتاب (الردّ على فرق الشيعة ما خلا الامامية)^(١٤).

ولم يذكر له غير النجاشي من قدماء المفسرين كتاباً بهذا العنوان، كابن النديم والطوسي وابن شهر آشوب^(١٥).

لكن جاء ذكر كتاب النوبختي في بعض المؤلفات عند الحديث عن تعداد فرق الشيعة، وقد استفاد بعض الفضلاء من ذلك أن كتاب النوبختي المذكور فيها إنّما يراد به (فرق الشيعة)، فلنتابع تلك المؤلفات لنرى مدى دلالتها على ذلك:

١- (الفصول المختارة): وهو اختيار الشريف المرتضى لبعض فصول كتاب (العيون والمحاسن) لأستاذه الشيخ المفيد^(١٦)، فقد جاء فيه عند ذكر الفرق الشيعية بعد وفاة الامام الحادي عشر الحسن بن عليّ العسكري (عليه السلام) مأنصّه: «افترق أصحابه بعده - على ما حكاه أبو محمد الحسن بن موسى رضي الله عنه - أربع عشر فرقة»^(١٧).

ولو كانت الجملة المعترضة أصليّة في نسخ الفصول المختارة - حيث أنا لم نقف إلاّ على نسخة مخطوطة حديثاً وهي أصل المطبوع - فهي إحدى المؤيّدات لعدم صحة نسبة فرق الشيعة إلى النوبختي للاختلاف الشاسع بين مانقله المفيد عنه، وما هو الموجود في فرق الشيعة المطبوع من حيث الكمية، ومن حيث الترتيب لتعديد الفرق^(١٨)، كما سيأتي بيانه.

٢- (منهاج السنّة النبوية) لابن تيمية الحنبلي، فأنّه قال - بصدد بيان كثرة فرق الشيعة :- «وقد صنف الحسن بن موسى النوبختي و غيره في تعديد فرق الشيعة»^(١١)، وهذا النص لا يدلّ إلا على أن النوبختي و غيره قد صنف كتاباً فيه تعداد الفرق الشيعية من دون دلالة على أن إسم المصنف هو (فرق الشيعة)، فقد يكون ابن تيمية وقف على كتاب النوبختي الذي ذكره النجاشي بعنوان (الردّ على فرق الشيعة ما خلا الامامية).

على أنّه من المحتمل أن ابن تيمية لم يقف إلا على ذكر النجاشي لفرق الشيعة للنوبختي و غيره، ولم يقف على أصل المصنّفات، فلم يدلّ هذا النصّ على وجود كتاب للنوبختي عند ابن تيمية، فضلاً عن كونه باسم (فرق الشيعة).

٣- (الدروس الشرعية في فقه الامامية) للشهيد الأول العاملي، فقد ذكر في الدرس الثاني من كتاب الوقف، عند تعيين الموقوف عليهم، مانصّه: «والشيعة من شايخ علياً عليه السلام في الامامة بغير فصل، وقد جعلهم ابن نوبخت هم المسلمين، وكمل منهم الفرق الثلاث والسبعين»^(١٢).

وظاهر هذا النصّ أن الشهيد إنّما اطّلع على كتاب للنوبختي يتضمّن البحث عن حصر المسلمين في الشيعة، ومحاولته أن يحصر فيهم الفرق الثلاث والسبعين التي أخبر النبيّ صلى الله عليه وآله عن أنها هالكة وفي النار إلا فرقة واحدة، وعليه فمن المحتمل أن يكون الشهيد قد وقف على كتاب النوبختي الآخر (الردّ على فرق الشيعة ما خلا الامامية) حيث أن النوبختي نفسه كان إمامياً، فلا بدّ أنّه تصدّى للردّ على الفرق الاثنتين والسبعين وإثبات نجاة فرقته الامامية.

على أن هذا الاحتمال أنسب بما ذكره الشهيد من كون الكتاب الذي وقف عليه هو فرق الشيعة المطبوع، وذلك لأنّ المطبوع جاء فيه مايلي: «... فان فرق الأئمة كلّها المتشعبة وغيرها اختلفت في الامامة في كل عصر ووقت... منذ قبض الله محمداً صلى الله عليه وآله»^(١٣).

وهذا يدلّ على أن (الأئمة) التي هي عبارة أخرى من (المسلمين) تصدق عند مؤلف هذا الكتاب على الشيعة و غيرهم، فلا يناسب الحصر الذي نقله الشهيد عن النوبختي.

مضافاً إلى أن الموجود من الفرق في كتاب (فرق الشيعة) المطبوع لا يوافق العدد المذكور، فأنّه إنّما أن يزيد عليه بكثير إن عدّت الفرق الفرعية في كل عصر و وقت، وإمّا أن ينقص منه بكثير إن اقتصر على الفرق الأصلية.

فلا بدّ أن يكون ماوقف عليه الشهيد غير هذا المطبوع جزماً، كما أنّه لم يتعيّن لنا اسم الكتاب الذي رآه.

٤- (المغني) للقاضي عبد الجبار، فقد جاء في فصل فرق الامامية قوله: «وذكر الحسن بن موسى في بيان قول الاسماعيلية والقرامطة»^(٢٢٦)، وجاء في بيان فرق الزيدية قوله: «حكى عن الحسن بن موسى»^(٢٢٧).
والنقل الثاني يدل على وجود الوسطة الشفعية، لكن النقل الأول ظاهر في أن القاضي اعتمد كتاباً للنوبختي في النقل، إلا أنه لا دلالة فيه على النقل من خصوص كتاب (فرق الشيعة) من كتبه.
والغرض من المتابعة للمصادر الناقلة عن النوبختي هو ما تحصل من عدم اشتهار كتابه (فرق الشيعة) وأنه لم يثبت استناد المصادر في النقل عليه، وإلا لم يكن أي داع لاخفاء اسمه، ولا لهذه الشحة في النقل عنه.
وأما أصل نسبة كتاب باسم (فرق الشيعة) إلى النوبختي، فهي وإن لم يذكرها أكثر القدماء، إلا أنها لامرية فيها بعد أن نصّ النجاشي عليها وهو إمام غير معارض، كما أن الظاهر من ترجمته له أنه كان أكثر عناية بمؤلفاته حيث قرأ كتابه (الآراء والديانات) على الشيخ المفيد، و عدد منها مجموعة كبيرة لم يذكرها غيره من المترجمين، ومنها (فرق الشيعة)^(٢٢٨).

(فرق الشيعة) المتداول:

وهذا النص المتداول و المتعدد نسخه المخطوطة لم يُعرف بين المؤلفين والرواة قبل ابتداء هذا القرن - الرابع عشر الهجري -، فأول نسخة هي التي عرفت عند المرحوم المحدث النوري، يقول السيد هبة الدين الشهرستاني الذي قدّم للمطبوع: «إن تأليفه الموسوم بفرق الشيعة رأينا منه نسخاً متعددة، واختصرت لنفسه النسخة التي وجدت في خزانة شيخه المحدث النوري محمد حسين، المتوفى ١٣٢٠»^(٢٢٩).
ويقول السيد الصدر: «وكتاب الفرق موجود عندنا نسخة، وهو في فرق الشيعة»^(٢٣٠)، ويقول الشيخ الطهراني تحت عنوان (فرق الشيعة): «وقد يقال له (مذاهب الفرق) وهو موجود عندي استنسخته بخطي» إلى أن يقول: «وهو كتاب لطيف جامع مذهب معتمد إليه معول عليه، و نسخة منه في مكتبة راجه فيض آباد الهند»^(٢٣١)، و توجد مخطوطة منه في مكتبة (كاشف الغطاء) بالنجف في مجموعة برقم (١٠٨٢) جاء اسم الكتاب فيها هكذا: «كتاب (تعداد فرق الشيعة) لشيخنا النوبختي رضي الله عنه».
وتقع في الصفحات من (٢١٣) إلى (٢٧٠) من المجموعة، أي في (٥٧) صفحة.

أرّخ الكتاب الذي سبقها في المجموعة بسنة (١٣٢٥)، وختم الكتاب الذي يليها فيها بما يلي: «تمّت الرسالة الرجالية في الحائر الحسينية [كذا] على مشرفها ألف الثناء والتحية، بيد العاصي الجاني عبد الحميد الشريف الاصفهاني، في شهر الرجب من شهور سنة (١٣٢٤)».

ومخطوطة أخرى في مكتبة (كاشف الغطاء) في مجموعة برقم (٦٧٩)، وتقع في الصفحات من (١) إلى (٤٤)، جاء في آخرها مايلي: «هذا آخر مابلغنا من نسخة (الفرق والمقالات) تمّ بحمد الله، يوم الاثنين، على يد راقمه الأحقر هادي خلف المرحوم الشيخ عبدعلي بن المرحوم الشيخ موسى آل الشيخ خضر، عُفي عنهم، آمين».

وتوجد مخطوطة في مكتبة (آية الله الحكيم) بالنجف، في مجموعة برقم (١٨٦٧)، تقع النسخة في (٢١) ورقة من أولها جاء في الصفحة الاولى منها مايلي: «بسم الله الرحمن الرحيم، فيه مذاهب فرق أهل الامامة وأسماءها وذكر دلائل مستقيمها من سقيمها، واختلافها وعللها، من تأليف الشيخ أبي محمد»، وهي بخط ساحة الامام العلم، المحقق الشهير، شيخ الشريعة الاصبهاني رحمه الله، كتبها سنة (١٣٢٦ هـ).

وفي آخرها، ص (٤١) مايلي: «هذا آخر ما بلغنا من نسخة الفرق والمقالات». ونسخة أخرى في مكتبة (آية الله الحكيم) في مجموعة برقم (١٠٣٧) بخط العلامة الشيخ محمد السماوي، في صدر الصفحة الاولى منها بالمداد الأحمر مايلي: «كتاب (الفرق في المذاهب والفرق)، تأليف الشيخ الجليل أبي محمد الحسن بن موسى النوبختي»، وفي آخرها ص (٦٢) بمداد الأصل، مايلي: «تمّ الفرق بين الفرق، للعالم الكبير ابن نوبخت، أبي محمد الحسن بن موسى، على يد عبدالله الفقير، محمد بن الشيخ طاهر السماوي، لليلة بقيت من ربيع الثاني، سنة الألف والثلاثمائة والاثنين والثلاثين من الهجرة، على نسخة مخطوطة في بلد الكاظمين».

وعلى هوامشها تصحيحات بمداد أسود فاتح، وجاء بنفس المداد في آخرها مايلي: «تمّ صُححت على نسخة في كربلا».

وأما المطبوعة فقد اعتمد ناشرها نسخة وصفها بمايلي: «عنون بكتاب فيه مذاهب فرق أهل الامامة وأسماءها، وذكر أهل مستقيمها من سقيمها، واختلافها وعللها، تأليف أبي محمد الحسن بن موسى النوبختي»، وفي آخرها ماصورته: «تمّ الكتاب، والحمد لله ربّ العالمين وصلى الله على سيّدنا وآله الطاهرين، فرغ من كتابته الفقير إلى الله تعالى أحمد بن الحسين العمومي يوم الأحد الرابع من العشر الاول من شهر شعبان المبارك، من سنة أربعين وسبعمائة...»^(٢٨).

وهذه جملة ما وقفت عليه أو على وصفه من النسخ المخطوطة للكتاب في النجف.

والملاحظ فيها اختلافها الكبير في تسمية الكتاب، فقد تعددت، كما يلي: فرق الشيعة، الفرق، مذاهب الفرق، تعداد فرق الشيعة، الفرق والمقالات، الفرق في المذاهب والفرق، الفرق بين الفرق، وأخيراً العنوان الطويل الذي جاء في نسخة العمومي التي اعتمد عليها في الطبعة الأولى وجاء في نسخة مكتبة السيد الحكيم برقم (١٨٦٧).

ثم إن جميع هذه النسخ - ومع هذا الاختلاف في تسمية الكتاب - تتفق في نسبته إلى النوبختي الحسن بن موسى، فمن أين جاء هذا الاتفاق؟! والمؤسف أن الناسخين لم يذكروا على م اعتمدوا في كتابة النسخ؟ فهل كلُّها تعتمد على نسخة العمومي - التي تبدو أنها أقدم النسخ تاريخاً -؟! وإذا كان كذلك، فعلى م تعتمد نسخة العمومي نفسها؟

وإذا رجعنا إلى متن الكتاب المطبوع باسم (فرق الشيعة) وجدناه خالياً عما يقوم قرينة - ولو ضعيفة - على نسبته إلى النوبختي.

وقد طبع لأول مرة - كما أشرنا في صدر البحث - باهتمام المستشرق (هـ. ريتز) وتقديم السيد الشهرستاني، وبالرغم من قيامها بأداء حقّ النسخة بما يلزم، وهما على جانب كبير من الشهرة، إلا أنهما - ومع الأسف - لم يأتيا في ما كتبهما يبرهن ويبرر نسبة الكتاب إلى النوبختي.

يقول الأستاذ إقبال ما ترجمته: «نسب الكتاب إلى أبي محمد من قبل الناشر المحترم والسيد الشهرستاني من دون إراءة أيّ مصدر في الوقت الذي لم يذكر في الكتاب نفسه: لا إسم المؤلف ولا عنوان الكتاب، والوحيد أن كاتب النسخة التي تعود إلى السيد (إليس) [النسخة الأصل لطبع الكتاب] كتب على ظهرها: «فيه مذاهب فرق أهل الامامة وأسماؤها، وذكر مستقيمها من سقيمها واختلافها، تأليف أبي محمد الحسن بن موسى النوبختي».

وعلماء العراق الذين استنسخوا نسخاً من مكتبة المرحوم الميرزا النوري كلهم التزموا بأن الكتاب هو (فرق الشيعة للنوبختي)، وتداولوه بينهم بهذا الإسم. أفهل يكفي مجرد اشتراك النسخة المطبوعة مع كتاب (فرق الشيعة للنوبختي) في الموضوع لأن نعتقد بأنّها للنوبختي، مع أن جميع النسخ الحاضرة منه هي حديثة العهد؟ ولأن نحكم بأن الكتاب للنوبختي وليس لغيره ممن ألف في هذا الموضوع؟^(٣١)، ونحن نشارك الأستاذ إقبال في هذا التساؤل.

وقد طبع الكتاب بعنوان (فرق الشيعة) بعد طبع إستانبول عدّة طبعات، فمرة في النجف سنة (١٣٥٥) بالمطبعة الحيدرية، ومرة سنة (١٣٧٩) بها أيضاً، وأخرى سنة (١٣٨٨) بها أيضاً وهي الطبعة الرابعة، وقد علق على الكتاب في طبعاته النجفية العلامة الجليل السيد محمد صادق بحر العلوم، وألفت ناشرها النظر إلى أن طبعته معتمدة على طبعة المستشرق ريتز باستانبول^(٣٢).

ولديّ طبعة جاء في ذيل الصفحة الأولى منها: «أشرف عليّ تصحيحه إبراهيم الزيني - دارالفكر - بيروت»، وليس فيها تاريخ الطبع ولا محله ولا ذكر المطبعة، والظاهر أنّها من مطبوعات بيروت، والملاحظ أنّها مطبوعة عن مطبوعة إستانبول حرفياً مع التقطيع في المقدّمة بوضع نصفها في مؤخر الكتاب، لكن من دون آية إشارة إلى ذلك.

وأخيراً يقول علامة الفنّ الشيخ آقا بزرك الطهراني حول طبعات الكتاب في عنوان (فرق الشيعة للنوبختي): «وقد طبع الفرق هذا من نسخ عتيقة مثل خط أحمد بن الحسين العموي في (٧٤٠) في إستانبول (١٩٣١)، وجدّد طبعه في النجف في (١٣٥٥)، وفي طهران في (١٣٨٥) منسوباً إلى سعد بن عبدالله»^(٣١).

وهذا الكلام من الشيخ الطهراني يقتضي أنّه كان يرى اتّحاد الكتّابين، أي (فرق الشيعة) المنسوب إلى النوبختي، و(المقالات و الفرق) المنسوب إلى الأشعري، وأنّه تارة نسب إلى النوبختي وطبع باسمه، وأخرى نسب إلى الأشعري كذلك، وفي هذا تأييد لوجهة النظر القائلة بالاتحاد، كما سيأتي.

الأشعري:

هو سعد بن عبدالله ابن أبي خلف الأشعري، القمي، ترجم له النجاشي بقوله: «أبو القاسم شيخ هذه الطائفة وفقهها ووجهها»^(٣٢)، وذكره الطوسي بقوله: «جليل القدر، واسع الأخبار، كثير التصانيف، ثقة»^(٣٣)، وأورد أسماء عدّة من مؤلفاته. توفي سنة (٢٩٩) أو (٣٠٠) أو (٣٠١) على ما أورده العلامة الحلي من الروايات^(٣٤)، و ترجم له في كافّة المعاجم الرجالية و كتب التراجم والأعلام، و توسّع في ترجمته الدكتور محمد جواد مشكور في تقديمه لكتاب المقالات والفرق^(٣٥)، وأورد أسماء عدّة من كتبه ومؤلفاته.

وكتابه في الفرق:

ورد عند الطوسي باسم (مقالات الامامية)^(٣٦)، وكذا عند ابن شهر آشوب^(٣٧)، ولم يرد عند النجاشي بهذا العنوان، بل أورد له كتاب (فرق الشيعة)^(٣٨). وكان هذا الكتاب موجوداً عند العلامة المجلسي صاحب البحار، وذكر باسم «كتاب المقالات والفرق وأسماءها وصنوفها، تأليف الشيخ الأجل المتقدّم سعد بن عبدالله رحمه الله»^(٣٩)، وقال في فصل توثيق مصادره: «وكتاب المقالات عدّه الشيخ

والنجاشي من جملة كتب سعد، وأوردا أسانيدهما الصحيحة إليه، ومؤلفه في الثقة والفضل و الجلالة فوق الوصف والبيان، ونقل الشيخ في كتاب الغيبة والكشي في كتاب الرجال من هذا الكتاب»^(٤٠).

ويظهر من كلام المجلسي - وهو الخبير بكتب الطائفة وشؤونها - عدة أمور: الأول: أن ما ذكره النجاشي بعنوان (فرق الشيعة) هو بعينه ما ذكره الشيخ بعنوان (مقالات الامامية)، وأن التسميتين لمسمى واحد، وإلى هذا الرأي يذهب علم الفن الشيخ آقا بزرك الطهراني على ما يظهر من موسوعته (الذريعة) حيث عنون كتاب سعد بفرق الشيعة تارة وبالمقالات أخرى^(٤١).

الثاني: أن العنوان المثبت في نسخة المجلسي - أعني «المقالات والفرق... إلى آخره» - إنما هو بيان لموضوع الكتاب، وأمّا اسمه فهو أحد الاسمين عند النجاشي والطوسي.

الثالث: أن ما ذكره الكشي في كتاب الرجال نقلاً عن بعض أهل العلم، إنما هو منقول عن كتاب سعد هذا: (المقالات)، ويؤكد هذا أننا نجد ما أثبتته الكشي مطابقاً لما في المقالات حرفياً، وإليك الموارد للمقارنة:

- ١- في تعريف الفطحية: أصحاب عبدالله الأفطح^(٤٢).
 - ٢- في تعريف البشيرية، أصحاب محمد بن بشير الأسدي^(٤٣)، وفي هذا المورد روى الكشي رواية جاء مؤلف المقالات سعد بن عبدالله الأشعري في سندها.
 - ٣- في التعريف بعبدالله بن سبأ، المنسوبة إليه فرقة السبئية^(٤٤).
 - ٤- في التعريف بمحمد بن نصير النميري، المنسوبة إليه فرقة النصيرية^(٤٥).
- والذي يبدو بعد المقارنة أن الكشي - بالرغم من أن عبارته مطابقة بالنص لما في المقالات - لم يصرّح بالنقل عن كتاب الأشعري، بل لم يسند كلامه إلى سعد صريحاً، إلا ما يسنده بعنوان مبهم، كقوله: «بعض أهل العلم» مثلاً، وإنما صرّح باسم سعد في المورد الثاني كما أشرنا إلى ذلك في سند رواية أوردها، وهذا التصريح وإن كان محتماً للنقل عن كتابه بواسطة ابن قولويه إلا أنه ظاهر في التحمل الشفهي.
- لكن المترأى من العلامة المجلسي فهمه أن الكشي إنما اعتمد أصل كتاب الأشعري: (المقالات)، وكذا الأستاذ إقبال لايشك في ذلك، فيقول ما ترجمته: «لكن يظهر بوضوح أن نقله إنما هو من كتاب سعد دون غيره، بمقارنة منقولاته [الكشي] بمنقولات الشيخ الطوسي»^(٤٦)، وذلك لأن منقولات الطوسي كما سيأتي مقتبسة من كتاب الأشعري بلا شك.

إنما تبقى نقطة واحدة وهي الاختلاف البسيط الذي يرى بين منقولات الكشي، والموجود في المقالات، ولقد أجاب الأستاذ إقبال عن هذه بقوله: «ولا يعبأ بما يلاحظ من حذف أو زيادة في الكلمات والحروف، فإن ذلك لا يضر بجوهر المضامين،

وذلك: لأنّه نقل لها بعبارات آخر حصل من الناقلين أو الناسخين، ومثل ذلك كان مستعملاً و معتاداً»^(٤٧).

وكلام الأستاذ إقبال هذا إنّما هو في مقام تطبيق المنقولات بما في فرق الشيعة المطبوع باسم التوبختي، زعماً منه أنّه عين كتاب المقالات للأشعري لكن لو طبّقناها بالموجود من المقالات للأشعري يتبيّن بوضوح صحة هذا الكلام، إذ أن الاختلافات تتضاءل و تقلّ بدرجة كبيرة جداً.

وبهذا المقارنة يمكننا القول بأنّ نسخة المقالات للأشعري كانت موجودة عند الكشي وأنّه اعتمد عليها في كتاب (الرجال).

وكذا الشيخ الطوسي في كتابه (الغيبة) فقد أورد فيه قوله: «قال سعد بن عبدالله: كان محمد بن نصير النميري يدّعي أنّه رسول نبيّ...» إلى آخر ما ورد نصّه في المقالات^(٤٨).

والفهم من كلام المجلسي الذي سبق نقله هو أنّ الطوسي اعتمد كتاب المقالات ونقل عنه، وكذا الأستاذ إقبال ذكر ذلك معللاً بأنّ الطوسي إنّما نقل في كتابه بلفظ: «قال سعد» ولم ينقل بلفظ: «روي عن سعد» أو «أخبرني فلان عن سعد»، والتعبير الأول يدلّ على أنّ النقل إنّما كان مباشرة عن كتاب سعد، لا بواسطة شفهيّة^(٤٩).

وبهذا يمكننا القول - أيضاً - بأنّ نسخة المقالات كانت موجودة عند الطوسي، وأنّه اعتمد عليها.

نسخ المقالات:

فقد تحصّل أنّ (المقالات) كان معروفاً عند القدماء من أعلام الطائفة، وقد وقع كذلك عند الشيخ المجلسي فاعتمده و تحقّق نسبته، وأمّا عن نسخه الموجودة فعلاً فيقول علامة الفنّ الشيخ الطهراني: «نسخة منه عند سلطان علي السطاني البهبهاني، وكيل المجلس في طهران، وأخرى عند السيد محمد المحيط»^(٥٠).

ولم أقف على ذكر مخطوطة أخرى حتى الآن.

ونسخة السلطاني هي التي عثر عليها الدكتور محمد جواد مشكور، فأخرج على أساسها الطبعة الأولى من الكتاب سنة ١٩٦٣ باسم (المقالات والفرق)، واحتمل أن تكون هي النسخة التي كانت عند المجلسي وقد وصفها بمايلي: «جاء اسمها في ظهر الصفحة الأولى هكذا: كتاب المقالات والفرق وأسماءها وصنفها وألقابها، تصنيف سعد بن عبدالله بن أبي خلف الأشعري القمي»، ثم يقول: «ولا تاريخ له، أمّا خطّه فليس بحديث، ويمكن تقدير تاريخ كتابته بأنه يعود إلى القرن العاشر الهجري»^(٥١).

وقد أخرج الدكتور محمد جواد مشكور كتاب الأشعري بشكل أنيق مشفهاً بتحقيقات رائعة ومصدراً بمقدمة مفصلة، كما علق على المتن بتعليقات واسعة المصادر، وأفرد للتعليقات آخر الكتاب من ص ١١٨ - ٢٥٢ كما أتم عمله بالفهارس العلمية، ولقد أسدى هو الآخر إلى الملأ العلمي يداً تذكر فتشكر.

والجدير بالذكر أن الدكتور مشكور قد اهتم بكتاب (فرق الشيعة) المنسوب إلى النوبختي فترجمه إلى الفرنسية وطبع في خمسة أعداد من مجلة (تاريخ الأديان) بباريس^(٥٢).

وهو يقف في الرأي إلى جانب الشيخ الزنجاني، وقد تعرض للبحث عن ذلك في مقدمة المقالات^(٥٣)، وفي مقال له ألقاه في الذكرى الألفية للشيخ الطوسي بجامعة مشهد^(٥٤).

وأما نسبة هذا المطبوع إلى الأشعري، فيستند إلى قرينتين:

الأولى: وهي قرينة خارجية، أي النصوص التي أثبتتها الكشي والطوسي في كتابيهما، وقد عرفنا اعتمادهما لكتاب الأشعري، فانا نجد أنها تطابق الموجود في هذا المطبوع حرفياً وبدون تفاوت، عدا ما يرى من اختلاف بعض الكلمات والتقدم والتأخر لبعض الحروف، وهذا أمر لا يضر بتاتا حيث أن مثله متعارف الوقوع في النسخ المتعددة للكتاب الواحد.

الثانية: وهي قرينة داخلية، أي: اشتغال المطبوع على الرواية عن محمد بن عيسى بن عبيد، المعروف بالعبيدي، وباليقطيني، فقد ورد النقل عنه في موردين من المقالات بعنوان «حدثني» وهو ظاهر في النقل الشفهي المباشر^(٥٥)، وجاء في موردين آخرين النقل عنه بعنوان «حكى» وهذا أيضاً ظاهر في النقل عنه بلا واسطة^(٥٦).

وهذا الرجل هو شيخ الأشعري مؤلف المقالات، بل من المشتهرين برواية سعد عنه، وقد وردت الرواية عنه في كتاب سعد (بصائر الدرجات)^(٥٧)، وفي (الغيبة) للطوسي^(٥٨)، وقد ترجم له الرجاليون كافة^(٥٩).

وورد في هذا الكتاب - المقالات - أيضاً: الرواية عن يحيى بن عبد الرحمن بن خاقان^(٦٠)، وهذا الرجل وإن لم يترجم في المعاجم الرجالية، إلا أنه من حيث الطبقة محتمل لرواية سعد عنه حيث أورد الكليني في الكافي رواية عن علي بن إبراهيم، عنه^(٦١).

وبهاتين القرينتين نجزم بنسبة الكتاب المطبوع باسم (المقالات والفرق) إلى سعد بن عبدالله الأشعري.

المقارنة بين الكتابين:

وللمقارنة بين الكتابين لابدّ من بيان أوجه التشابه والاختلاف بينهما، فنقول: ذكر الدكتور مشكور بهذا الصدد مايلي: «إن كتابي فرق الشيعة للنوبختي، والفرق والمقالات للأشعري: هما كتابان وصلاً إلينا من بين كتب فرق الشيعة الضائعة، وبينهما تشابه في المطالب، وكذلك بين أسلوب تنظيمهما بصورة عامّة، وقد بيّنا أوجه التباين والاختلاف بين هذا الكتاب [للأشعري] وبين كتاب النوبختي من ناحية العبارات في نهاية كل صفحة، ولكن كتاب الأشعري يتضمّن إضافات كلية بالإضافة [كذا] على فرق الشيعة للنوبختي ما يحويه من الإضافات الجزئية»، ثم أورد قائمة بمواضع الافتراق بين الكتابين من حيث الزيادة والنقص، وحدّده بزيادة كتاب الأشعري حوالي ثلاثين صفحة على كتاب النوبختي^(٦٢).

ويقول أيضاً في مقاله ما ترجمته: «يتحد نصّ هذين الكتابين من حيث الأبواب وتوالي الأبحاث، وحتى من حيث العبارات، و واضح أنّ أحدهما مأخوذ من الآخر.

والفرق الموجود بينهما أنّ كتاب (المقالات والفرق) لسعد بن عبدالله يحتوي - في كثير من الموارد - على إضافات على (فرق الشيعة) للنوبختي، ويبلغ مجموعها زيادة ثلاثين صفحة عليه»^(٦٣).

ومن الملاحظ - فعلاً - تشابه الكتابين تشابهاً كبيراً جداً، بحيث يُتراءى للباحث أنّهما نسختان من كتاب واحد، أو يرجعان إلى أصل فارد: إمّا حرّف واختصر فكان ما نسب إلى النوبختي، أو زيد عليه ونظّم فكان مانسب إلى الأشعري. ويقول الأستاذ إقبال بهذا الصدد ما ترجمته: «إنّ أبا القاسم الأشعري وأبا محمد النوبختي، كانا متعاصرين، وتوفّي في زمن واحد تقريباً، يعني على التحقيق، في العشرة من المائة الرابعة للهجرة، فلو لم يطلع كل من هذين العلمين على كتاب الآخر، وكان الكتاب الحاضر [أي فرق الشيعة] من تأليف النوبختي، فأى شيء هذا الاتحاد الموجود بين مضامين وعبارات الكتاب وبين ما نقل عن الأشعري؟! هل أنّ النوبختي أخذ المطالب عيناً من كتاب الأشعري، من دون إيراد المستند؟ وهل أنّه - مع سعة علمه وإطلاعه وإحاطته بالفنون المختلفة من الكلام والحكمة والأدب و فنّ الملل والنحل - بادر إلى هذا العمل [أي الاقتباس من الأشعري من دون إشارة إليه] وهو يعدّ من السرقات الأدبية؟!»

أو أنّ الأشعري - وهو من الفقهاء والمحدّثين المعتمد عليهم عند الشيعة، بل هو أصل لرواية كثير من أخبار الطائفة الامامية - عمد إلى اقتباس المطالب من كتاب النوبختي عيناً، وتابّى - على خلاف الطريقة المطردة - عن ذكر اسمه واسم

كتابه، وهما غير مجهولين عند علماء هذه الفرقة؟
فعلى فرض كل واحد من هذين الاحتمالين، فلا بدّ أن المقتبس لمطالب الآخر
من دون تصريح بالنقل، يعتبر سارقاً!

وكلّ من النوبختي والأشعري - وهما من الأعلام في فنيهما - ساحتها بريئة
من هذه النسبة البذيئة، ولن نحتاج إلى أيّ من الغرضين فيما لو نسبنا كتاب (فرق
الشيعة) المطبوع إلى الأشعري^(٦٢).

وحيث أن الاستاذ إقبال لم يطلع على كتاب (المقالات) للأشعري، كان يعتقد
بأنّ (فرق الشيعة) المطبوع باستانبول هو كتاب الأشعري، لكن بما أننا أثبتنا أنّ
(المقالات) المطبوع هو النصّ الكامل للأشعري، فليس لنا أن نلتزم بأنّ (فرق
الشيعة) له، بل نعتقد - كما سيأتي - أنه مختصر مخلوط من كتابه، وتتفق مع الاستاذ
إقبال في أنه ليس للنوبختي.

والملاحظ أن شيخ الاسلام الزنجاني - وهو ممن يرى صحة نسبة (فرق
الشيعة) إلى النوبختي - يستدلّ بالفوارق الموجودة بينه وبين نصوص كتاب الأشعري
على ما يذهب إليه، لكنه يهمل جانب التشابه الموجود بينهما، فلا يستفيد من الاتحاد،
بل يقول بهذا الصدد: «حيث أن أبا محمد النوبختي وسعد بن عبدالله القمي الأشعري
كانا متعاصرين، يمكننا أن نستكشف من هذه العبارات [المنقولة عن كتاب الأشعري
والموجودة في فرق الشيعة المطبوع]: أن كتاب فرق الشيعة [المقالات] لسعد متأخر
في التأليف عن فرق الشيعة تأليف النوبختي، حيث أن المعتاد في التأليف المتأخر
غالباً أن يضاف عليه ويتصرّف في شيء من عبارات المؤلف للتقدّم»^(٦٥).

ويلتزم بهذه الدعوى الدكتور مشكور أيضاً^(٦٦)، لكنها بلا بينة ولا برهان، وذلك
لوجوه التي ذكرها الاستاذ إقبال، وهي:

الأول: أنه ليس لنا أيّ مصدر يدل على تقدّم تأليف النوبختي على تأليف
سعد، مع أنّهما كانا متعاصرين، ويعيشان الأحداث، فأيّ داع لنقل أحدهما عن الآخر
ما كان يعيشه ويراه، أو يستوي في إمكانات تحصيله والوقوف عليه مع غيره.
الثاني: أيّ داع في عدم إشارة سعد إلى نقله عن النوبختي، وفي أن ينسب
كتاب النوبختي إلى نفسه بمجرد إضافة شيء، إن كان الأمر كذلك ثم مع هذا لم يلتفت
أعلام الفن - كالتجاشي والطوسي - إلى ذلك^{(٦٧)؟!}

الثالث: أنه لو كان سعد ناقلاً لكتاب النوبختي - مع التصريح أو بدونه - لم
يك أيّ سبب لعدم نقل الكشي والطوسي مباشرة عن النوبختي، وهو في غاية الشهرة
في هذا الفن، وهو - بالفرض - مصدر لسعد في كتابه^(٦٨).

وتمخض هذه المقارنة عن أمرين:

الأول: الاختلاف بين الكتابين بزيادة كتاب الأشعري على كتاب النوبختي،

وتقدّر الزيادة بحوالي (٣٠) صفحة، وقد جعل الدكتور مشكور هذا دليلاً على التعدّد.

الثاني: أوجه الشبه بينها حتى في النظم والأسلوب، وفي كثير من الجمل والمقاطع، وهذا مما نستند إليه في ما نرى كما سيأتي، ويؤكد هذا الأمر أن علامة الفنّ شيخنا الطهراني كان يعتبر كتاب (فرق الشيعة) المنسوب إلى النوبختي نسخة لكتاب (المقالات) للأشعري، وأنه كتاب واحد طبع تارة باسم (فرق الشيعة) منسوباً إلى النوبختي، وأخرى باسم (المقالات والفرق) منسوباً إلى سعد^(٦٩).

(فرق الشيعة) المطبوع، هل هو للنوبختي؟

وقبل أن نذكر رأينا في البحث لابدّ أن نأتي على أدلة الطرفين، فالأستاذ إقبال يستند في نفيه عن النوبختي إلى أمور:

الأول: عدم وجود أية قرينة داخلية أو خارجية تدلّ على نسبة المطبوع إلى النوبختي، عدا وجود اسمه على النسخ المخطوطة وهي كلها حديثة، لا اعتبار بها، وقد أوضحنا ذلك عند حديثنا عن نسخته.

الثاني: مطابقة الموجود في (فرق الشيعة) المطبوع للمنقولات عن الأشعري، عند الكشي والطوسي وقد سبق أن منقولاتها صحيحة النسبة إلى كتاب الأشعري.

الثالث: أن المنقولات عن النوبختي عند المفيد ومورده افتراق الشيعة بعد وفاة الحسن العسكري عليه السلام إلى أربعة عشر فرقة^(٧٠)، لا تطابق الموجود في (فرق الشيعة) المطبوع، فلا يكون المطبوع للنوبختي.

يقول الأستاذ إقبال في كلمة جامعة لأدلته بعد أن فارق بين المنقولات عن سعد وبين الموجود في (فرق الشيعة) المطبوع، ما ترجمته: «إن مانقلناه في الجداول عن الطوسي والكشي هو منقول عن سعد بن عبدالله الأشعري قطعاً، ومانقلناه عن المطبوع يتحد معها من حيث العبارة ومن حيث المضمون ومع أنّه ليس هناك أيّ قرينة، أو إشارة إلى نسبته إلى النوبختي، فلاي سبب لاعتقده بأن الكتاب هولسعد بن عبدالله، بل نعه من تأليفات أبي محمد النوبختي؟»^(٧١).

وقد ردّ الشيخ الزنجاني على الأمر الثاني من أدلته بما ترجمته: «إنّ الشيخ المفيد قد تصرّف في العبارة [التي نقلها عن كتاب النوبختي] ولم ينقل نصّ الكتاب لطوله، بمعنى أنّه قدّم أولاً الفرقة الامامية الأصلية، التي هي في كتاب النوبختي الفرقة الثانية عشرة لأهميّتها، وذكر مقالاتها من عند نفسه وفق المذهب الإمامي، وبعد ذلك أورد الفرق الأخرى بنفس ترتيب كتاب النوبختي وسياقه مع التلخيص والتصرّف من عند نفسه بحيث يصحّ مع التأمل»^(٧٢).

ودفع الأستاذ إقبال هذا الردّ بما ترجمته: «أما الاختلافات الواقعة بين عبارة المفيد في (الفصول المختارة من العيون والمحاسن)، وبين (فرق الشيعة) المطبوع، وعدم ترتيب الفرق الأربعة عشر - الموجودة في الكتابين - فنحن نجعلها دليلاً على أن (فرق الشيعة) المطبوع هو كتاب الأشعري لا النوبختي، إذ أن الاتحاد الموجود بين المطالب المنقولة بواسطة الكشي والطوسي وبين (فرق الشيعة) المطبوع، لا يوجد بين عبارة المفيد وبين فرق الشيعة المطبوع.

مضافاً إلى الاختصار الشديد في عبارة المفيد، فإنها لا تتفق مع الكتاب المطبوع، لامن حيث المتن ولامن حيث تعداد الفرق، فإنها على ترتيب آخر، وفيها بعض المواضيع الإضافية على المطبوع، ونحن نشير هنا إلى الفروق المهمة بين عبارة المفيد المنقولة عن النوبختي وبين الموجود في فرق الشيعة المطبوع:

١- ذكر الفرق الأولى = الفرقة الثانية عشرة في (فرق الشيعة) المطبوع.

٢- ذكر الفرقة الرابعة = الفرقة الثالثة في (فرق الشيعة).

٣- ذكر الفرقة الخامسة = الفرقة الرابعة في (فرق الشيعة).

٤- ذكر الفرقة السابعة = الفرقة السادسة في (فرق الشيعة)^(٧٣).

نقول: إن هذا المقارنة تقتضي التأكد من نفي نسبة (فرق الشيعة) المطبوع إلى النوبختي لأن ظاهر المفيد هو النقل عن النوبختي بدون تصرف.

ولو فرض عدم الالتزام بمطابقة نقل المفيد للمنقول عنه بل نلتزم بأنه تصرف عند النقل، فغاية ما يدل عليه النقل إنما هو وجود كتاب للنوبختي في موضوع الفرق قد نقل عنه المفيد، وهذا لا بحث فيه ولا نزاع، وأما كون المنقول عنه هو هذا المطبوع، باسم فرق الشيعة، فلا دلالة في كلام المفيد عليه مادامت عبارته تختلف عما فيه، ومجرد ذكر الفرق الأربعة عشر في المطبوع لا يكفي، إذ لعل المفيد اعتمد كتاباً آخر في كتب النوبختي ولكثيرة في هذا الموضوع.

وردّ الشيخ الزنجاني على الأمر الثالث من أدلة إقبال بقوله: «إن ما نقله الكشي - وهو يترأى أنه عين عبارة هذا الكتاب (فرق الشيعة) - يبدو بعد الموازنة والمقارنة بين عبارتيهما أنها على اختلاف بين.

وهكذا العبارة المنقولة في (الغيبة) للطوسي... تختلف عن الموجود في هذا الكتاب (فرق الشيعة)^(٧٤).

ودفعه الأستاذ إقبال بأن هنا اختلاف نشأ من قبل الناقلين عن كتاب

سعد^(٧٥).

ونقول: إن الاختلافات بين منقولات الكشي والطوسي وبين (فرق الشيعة) طفيفة تبتنى على الاختصار، ولو قرنت بما في نسخة المقالات لاتضح التقارب بين (فرق الشيعة) وبين المنقولات، وأن التفاوت إنما هو ضئيل جداً.

مضافاً إلى أن الاختلاف واقع بين المنقولات عن سعد عند الكشي والطوسي، ونفس كتاب سعد.

ويستند الشيخ الزنجاني والدكتور مشكور في قولهما بصحة نسبة (فرق الشيعة) المطبوع إلى النوبختي إلى دليلين:

الأول: ما ذكره الزنجاني بقوله: «إن سياق عبارة الكتاب [أي فرق الشيعة] المطبوع ينبىء عن أن الأسلوب أسلوب شخص متكلم مثل النوبختي، لا كلام شخص فقيه مثل الأشعري»^(٧٦).

وقد ردّ عليه الأستاذ إقبال بقوله:

«إن هذا ليس برهاناً قاطعاً، حيث أن فقهاء ذلك العصر - الذي كان عصر المجادلات والمناظرات - كانوا يلجأون إلى هذا الطور من البحث أحياناً في ردّ خصومهم، والمثال عليه أن الصدوق يتصدى لردّ أقوال خصومه وينظرهم في أول كتاب (كمال الدين وقام النعمة) وكأنه متكلم إمامي»^(٧٧)، والصدوق محمد بن عليّ من المحدثين الشيعة بل (رئيس المحدثين) منهم.

نقول: لم يبق بحال لادّعاء الشيخ الزنجاني، بعد العثور على نصّ كتاب الأشعري، وملاحظة الشبه الكبير بين نسخته ونسخة فرق الشيعة فلو كان لمدّع أن يلتزم بمثل هذا، لزمه أن ينسب نصّ كتاب (المقالات) إلى النوبختي.

والغريب أن الدكتور مشكور الذي أشرف على طبع المقالات و قارنه بفرق الشيعة يتمسك بمثل هذا الادّعاء، فكيف يمكنه الالتزام به مع التزامه بأن كتاب (المقالات) - وهو على نفس الأسلوب بزعمه، ولا يختلف عن (فرق الشيعة) إلا في الزيادة - إنما هو لمحدث فقيه وهو سعد بن عبدالله الأشعري؟!

الثاني: ما ذكره الدكتور مشكور من زيادة المقالات على فرق الشيعة، وأن ذلك آية التعدّد، يقول: «إن سطور متن هذا الكتاب تزيد بنسبة غير قليلة في كل صفحة من صفحاته على كتاب النوبختي (فرق الشيعة) المطبوع»^(٧٨).

نقول: هل أن مجرد زيادة نسخة على نسخة في مقدار [سطور] الصفحات يدلّ على كونها من تأليف شخصين، ويهمل جانب التشابه بينها والتطابق التام في العبارات في الصفحات المشتركة، وكذا جانب نظم المواضيع والأسلوب وما إلى ذلك من أوجه الشبه المقتضية للاتحاد؟ نعم إن الاختلاف بينها في الزيادة والنقيصة يقتضي الاعتقاد باختصار الناقص عن الكامل.

رأينا:

وفي الختام نورد ما نراه في هذا الكتاب وهو أنه ليس من تأليف النوبختي وإنما هو نسخة مختصرة من كتاب الأشعري نسب إلى النوبختي خطأ، وذلك للقرائن التالية:

القرينة الأولى: تماثل اختلاف النسخ:

إنَّ من المعروف أنَّ الكتاب الواحد قد تختلف نسخه المتعدّدة في بعض العبارات، فتختلف العبارة من نسخة إلى أخرى، وهذا الأمر متداول معروف لأهل المزاولة للمخطوطات، أمّا الكتابان المختلفان لمؤلفين مختلفين فلا وجه في أن يكون اختلاف نسخهما بشكل واحد متماثل، لكن هذا هو الواقع في (فرق الشيعة) و (مقالات الأشعري) فما نجده من اختلاف النسخ في بعض كلمات المقالات، نجده بعينه في تلك الكلمة من (فرق الشيعة)

وهذا ممّا يقرب الظنّ بأنهما كتاب واحد لمؤلف واحد، لا كتابان لمؤلفين ولم يسعني الوقت إلا لمطابقة صفحات من الكتابين، وهاك قائمة ببعض الموارد وقد اعتمدنا نسخة (المقالات) المطبوعة ونسخة (فرق الشيعة) المطبوعة ١٣٨٨ طبعة رابعة بالنجف: -

- ١- قارن التعليقة رقم (١) ص (٣٠) من فرق الشيعة، بالتعليقة رقم (٤) ص (٩) من المقالات.
- ٢- قارن التعليقة رقم (٣٢) ص (٣٠) من الفرق، بالتعليقة رقم (١) ص (١٠) من المقالات.
- ٣- قارن التعاليق رقم (٥٦ و ٧) ص (٣٣) من الفرق، بالتعليقة رقم (٢١ و ٢) ص (١٢) من المقالات.
- ٤- قارن التعليقة رقم (٢) ص (٣٤) من الفرق، بالتعليقة رقم (٥) ص (١٢) من المقالات.
- ٥- قارن التعليقة رقم (٤ و ٥) ص (٣٧) من الفرق، بالتعليقة رقم (٢١ و ٢) ص (١٦) من المقالات.
- ٦- قارن التعليقة رقم (١) ص (٣٩) من الفرق، بالتعليقة رقم (٦) ص (١٧) من المقالات.
- ٧- قارن التعاليق رقم (٣٢ و ١) ص (٤٠) من الفرق، بالتعليق رقم (٥٣ و ٤) ص (٢٠) من المقالات.

القرينة الثانية: التشويش في (فرق الشيعة):

إنَّ (فرق الشيعة) المطبوع بالإضافة إلى ركافة تعبيره في كثير من المواضع وخروجه عن النسق العباري المتحد الذي يقتضيه تأليف الكتاب الواحد، يحتوي على جملة من المطالب التي لا يمكن الالتزام بها، وليس منشأها الاختلاف في الآراء،

بل إنّها أخطاء لا يمرّ لها إطلاقاً، ومع هذا الخطأ الواضح لا يمكن نسبة الكتاب إلى النوبختي، الذي يعدّ من أعلام الفنّ، بل أشهر المؤلفين فيه، والمبرّز على نظرائه فيه، كما يقول النجاشي^(٧٩).

بينما نرى أن نفس تلك المطالب - وبتحوير قليل في العبارة - موجودة في المقالات للأشعري بمعنى مفهوم صحيح.

وهذا يقرب كون كتاب (فرق الشيعة) مقتبساً باختصار من (المقالات) وإليك بعض المواضع المذكورة:

١- جاء في (فرق الشيعة) عند ذكر أئمة الزيدية: «فمن خرج مستحقاً للإمامة فهو الإمام»^(٨٠)، وهذا الكلام غير متوازن، إذ المفروض في مذهب الزيدية أنّهم يجعلون الخروج إمارة على استحقاق الإمامة، فلامعنى للقول بأن الإمام إذا خرج وكان مستحقاً للإمامة فهو إمام، لأن مفاد ذلك هو ثبوت حق الإمامة له سابقاً على الخروج، وهم إنّما يريدون معرفة الاستحقاق بنفس الخروج، بينما نجد عبارة الأشعري في المقالات: «فمن خرج منهم وشهر سيفه ودعا إلى نفسه فهو مستحق للإمامة»^(٨١).

٢- جاء في (فرق الشيعة) عند ذكر آراء الزيدية: «وهاتان الفرقتان هما اللتان ينتحلان أمر زيد بن علي بن الحسين، وأمر زيد بن الحسن بن علي»^(٨٢)، والخطأ هنا أن زيدا الثاني ليس هو ابن الحسن السبط وإنّما هو زيد بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن الامام عليّ عليهم السلام وهذا هو الذي جاء في المقالات^(٨٣).

٣- جاء في (فرق الشيعة) عند ذكر مدّة إمامة الحسين عليه السلام: «وكانت إمامته ست عشرة سنة وعشرة أشهر وخمسة عشر يوماً»^(٨٤)، وهذا خطأ واضح لأنّه جاء فيه قبل هذا أن وفاة الحسن عليه السلام كان في صفر سنة (٤٧) للهجرة، وقد كان قتل الحسين عليه السلام في محرم سنة (٦١) للهجرة فيكون مجموع إمامة الحسين: ثلاثة عشر سنة وعشرة أشهر وأياماً، وهذا هو الثابت عند الأشعري في (المقالات)^(٨٥).

وتتفق جميع النسخ المخطوطة مع النسخ المطبوعة في ما أوردنا عن (فرق الشيعة).

القرينة الثالثة: جملة (ليس من الأصل):

جاء في (فرق الشيعة) المطبوع ذكر نسب أمّ الهادي الخليفة العباسي، الخيزران بنت منصور، وجاء في آخره الكلمات التالية: «إلى زيادة ليس من الأصل» وهذه الجملة موجودة في جميع نسخ فرق الشيعة، فهي في ص (٢٦) ط إستانبول، وص (٧٢) ط الثالثة بالنجف، وص (٦٥) ط الرابعة بالنجف.

وفي النسخ المخطوطة: ص (٢٩) من نسخة كاشف الغطاء برقم (١٠٨٢)،
وص (٢١) من نسخته برقم (٦٧٩)، وص (٢٠) من نسخة السيد الحكيم برقم
(١٨٦٧)، وص (٣٠) من نسخته برقم (١٠٣٧).

والمستفاد من هذه الجملة ابتداء هو أن نسخة فرق الشيعة المطبوع إنما هو
فرع لنسخة أخرى، وهل المراد بكلمة (الأصل) هو النسخة الأصلية المنتسخ عنها،
أو المراد الأصل المختصر منه؟ لاسبيل للقطع بأحد الأمرين.

لكن هنا قرينة تثبت مانحن بصدده فإننا إذا رجعنا إلى نسخة (المقالات)
للأشعري لم نجد فيها هذه الجملة الزائدة، فعلى ماذا تدل هذه المقارنة؟
إننا نعتبرها قرينة داخلية واضحة على أن نسخة (المقالات) هي الأصل لـ
(فرق الشيعة)، ثم إن النسب المذكور موجود في المقالات أيضاً لكنه فيها ينتهي
«عرب بن قحطان»^(٨٦)، لكن في (فرق الشيعة) جاء بعده: «قحطان بن زيادة بن
اليسع بن الهميسع... إلى آخره».

نقول: إن (قحطان) هو أصل عرب اليمن، وإليه تنسب القحطانية، وفي اسم
أبيه قولان:

الأول: ما عليه الجمهور، من أنه (عابر بن شالخ).

الثاني: قول البعض: من أنه (الهميسع بن سلامان).

جاء ذلك في تعليقه على كلمة (قحطان) من شجرة أنساب العرب من كتاب
السويدي^(٨٧)، ومن ذلك يعلم أن ماورد في (فرق الشيعة) من أن قحطان بن زيادة
غلط قطعاً.

والذي يبدو لي أن المذكور بعد كلمة قحطان في فرق الشيعة، إنما هو كلمة
(من زيادة) والمقصود بها: أن الزيادة تبدأ من هنا، ويقابلها كلمة (إلى زيادة) في آخر
النسب، وهنا الاستعمال متعارف عند الكتاب والنساخ القدامى، حيث كانوا يشيرون
به إلى مواضع الزيادة ابتداء في النسخ.

وحيث أن نسخ (المقالات) تنتهي عند كلمة قحطان، فتكون الزيادة في فرق
الشيعة مبتدئة من ما بعدها، ويكون (المقالات) هو الأصل لكتاب (فرق الشيعة)
ويكون هو - طبعاً - مختصراً و مأخوذاً منه.

ومن الغريب أن الدكتور مشكور - الذي اعتنى بطبع كتاب (المقالات)
ومقابلته بكتاب فرق الشيعة - يغفل عن مدلول هذه الجملة، ولم يتنبه إلى هذه
القرينة.

بينما نجد الأستاذ إقبال - وهو لم يقف على نسخة (المقالات) - قد تنبأ من ذي
قبل بهذه القرينة، وعبر عنها بقوله: «إن المطبوعة التي لم يحصل منها - لسوء الحظ -
على نسخة قديمة تبدو لمن يطالعها بدقة مليئة بالأغلاط والتحريفات، وكأنها نسخة
ثانية مأخوذة من أصلها»^(٨٨).

القرينة الرابعة وهي قرينة خارجية:

إن التشابه الكبير بين الكتاتين والذي ذكرناه سابقاً يزيد في الظن باتّحادهما وأنهما لمؤلف واحد، وحيث أن كتاب (فرق الشيعة) وإن نسب إلى النوبختي إلا أنه لم يقدّم دليل على صحّة هذه النسبة، وقد أشرنا إلى ذلك فيما مرّ، كما أوضحنا عدم علميّة ما ادّعي دليلاً على صحّة النسبة، ومن جهة ثانية: فإن كتاب (المقالات) صحيح الإنتساب إلى الأشعري كما أوضحناه أيضاً.

ويحصل من مجموع هذا قياس ينتج: أن (فرق الشيعة) ليس للنوبختي وإنما هو مأخوذ من كتاب الأشعري.

وباجتماع هذه القرائن الأربع، وتأكّد بعضها ببعض، يتحصّل الإطمئنان بما ذهبنا إليه من أن (فرق الشيعة) ليس إلا نسخة مختصرة من (مقالات) الأشعري. وليس هو النصّ الكامل لكتاب الأشعري كما زعم الأستاذ إقبال، لأنه لم يطلع على النصّ الكامل لكتاب (المقالات)، وإلا فمن الواضح أن النقول التي استند إليها فيما ذهب إليه أوفق بكتاب (المقالات) من (فرق الشيعة) وأكثر تطابقاً معه.

هذا، ولم نعرف عن الشخص الذي قام بعملية الاختصار ولا عن زمن الاختصار بالتحديد، ولكنّ المقطوع به أنّه لم يكن عالماً بالفنّ، ولذا قد خلط وخبط في اختصاره، وفي رأينا أن الإلتزام بهذا الرأي يعتبر الحدّ الوسط بين الرأيين، و به تحلّ جميع مشاكل البحث، والحمد لله ربّ العالمين.

Bibliotheca Islamica

(١)

Die Sekten Der Shi'a Von AL - Hasan

Ibn Musa An - Naubahti

Istanbul - 1931.

- (٢) المقالات والفرق: سعد بن عبدالله الأشعري، ط ١٩٦٣، مط حيدري - طهران، مقدّمة الدكتور محمد جواد مشكور، ص: كج.
- (٣) رجال الطوسي: محمد بن الحسن الطوسي، شيخ الطائفة، ط ١٣٨١ هـ، مط الحيدرية - النجف ص ٤٦٢.
- (٤) الفهرست: شيخ الطائفة، ط ١٣٨٠ هـ، مط الحيدرية - النجف، ص ٧١ برقم ١٦١.
- (٥) الرجال: أحمد بن علي، أبو العباس، النجاشي، المتوفى سنة ٤٠٥، ط.... - مركز نشر كتاب طهران - مط مصطفى، ص ٤٩ - ٥٠.
- (٦) فرق الشيعة: الحسن بن موسى النوبختي، ط ١٩٣١ - مطبعة الدولة - إستانبول، ص: ح - كا.
- (٧) خاندان نوبختي: عباس إقبال آشتياني، ط ١٣١١ ش - مط مجلس - طهران، ص ١٢٥ - ١٦٥.
- (٨) الفهرست: الشيخ الطوسي، ص ٧١ برقم ١٦١.
- (٩) الرجال: النجاشي ص ٥٠.
- (١٠) معالم العلماء: محمد بن علي بن شهر آشوب المازندراني، ط ١٣٨٠ هـ مط الحيدرية - النجف، ص ٣٢ - ٣٣.
- (١١) نقد العلم و العلماء أو تليس إبليس: عبدالرحمن ابن الجوزي البغدادي، ط....، مط إدارة الطباعة المنيرية - مصر، ص ٣٩ و ٤٦ و ٦٣ و غيرها.
- (١٢) فرق الشيعة: النوبختي، ط إستانبول، المقدّمة ص: كب - كز.
- (١٣) خاندان نوبختي: إقبال، ص ١٣٩.
- (١٤) الرجال: النجاشي، ص ٥٠.
- (١٥) الفهرست: محمد بن إسحاق الورّاق، ابن النديم ١٣٩١ هـ، مط دانشگاه طهران، ص: ٢٢٥.
- الفهرست: الشيخ الطوسي، ص ٧١ برقم ١٦١، معالم العلماء: ابن شهر آشوب، ص: ٣٢ - ٣٣.
- (١٦) راجع: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: آقا بزرگ الطهراني، ج ١٦ ص: ٢٤٤ و ج ١٥ ص: ٣٨٦.
- (١٧) الفصول المختارة من العيون والمحاسن للمفيد: الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي، ط ١٣٨١ هـ، مط الحيدرية - النجف، ص ٢٥٨.
- (١٨) فرق الشيعة: النوبختي، ط إستانبول، ص ٧٩، وقارنه بالمصدر السابق.
- (١٩) منهاج السنة النبوية: أحمد بن عبدالحليم، ابن تيمية الحارثي، ط ١٣٢١، مط بولاق - مصر ج ٢ ص ١٠٥.
- (٢٠) الدروس الشرعية في فقه الامامية: محمد بن مكي الشهيد الأول، ط.... على الحجر - إيران بالقطع الوزيري، الورقة: ١١٦.
- (٢١) فرق الشيعة: النوبختي، ط إستانبول، ص ٢.
- (٢٢) المغني في أبواب العدل والتوحيد: القاضي عبد الجبار الهمداني الأسد آبادي، ط....، مط الدار المصرية للتأليف - القاهرة، جزء الامامة، القسم ٢ ص: ١٨٢.
- (٢٣) المصدر السابق، ص: ١٨٥.
- (٢٤) الرجال: النجاشي، ص ٥٠.
- (٢٥) فرق الشيعة: النوبختي، ط إستانبول، ص: كا.
- (٢٦) الشيعة وفنون الاسلام: السيد حسن الصدر الكاظمي، ط....، مط العرفان - صيدا، ص ٥٧.
- (٢٧) الذريعة: آقا بزرگ الطهراني، ج ١٦ ص: ١٧٩.
- (٢٨) فرق الشيعة: النوبختي، ط إستانبول، مقدمة الناشر، ص: و.
- (٢٩) خاندان نوبختي: عباس إقبال، ص ١٤٢.
- (٣٠) فرق الشيعة: النوبختي، ط ١٣٨٨، الرابعة، النجف، ص ٢١.

- (٣١) الذريعة: آقا بزرگ الطهراني، ج ١٦ ص: ١٧٩.
- (٣٢) الرجال: النجاشي، ص ١٣٣.
- (٣٣) الفهرست: الشيخ الطوسي، ص: ١٠١ برقم ٣١٨.
- (٣٤) رجال العلامة الحلي (خلاصة الأقوال): الحسن بن يوسف الحلي، ط ١٣٨١، مط الحيدرية - النجف ص: ٧٨ - ٨٩.
- (٣٥) المقالات والفرق: الأشعري، تقديم الدكتور مشكور ص: ج - يا.
- (٣٦) الفهرست: الشيخ الطوسي، ص ١٠١ برقم ٣١٨.
- (٣٧) معالم العلماء: ابن شهر آشوب، ص ٥٤.
- (٣٨) الرجال: النجاشي، ص ١٣٤.
- (٣٩) بحار الأنوار: العلامة الشيخ محمد باقر المجلسي، ط ٣٧٦، مط حيدري - طهران، ج ١ ص ١٥.
- (٤٠) المصدر السابق، ج ١ ص ٣٢.
- (٤١) الذريعة: آقا بزرگ الطهراني ج ٢١ ص ٣٩٤، وج ١٦ ص ١٧٩.
- (٤٢) أنظر: المقالات والفرق: الأشعري، ص ٨٧، الفقرة رقم ١٦٣، وقارن: اختيار معرفة الرجال (المعروف برجال الكشي، لانتخابه منه): الشيخ الطوسي ط ١٣٤٨ ش، مط دانشگاه، مشهد، ص ٢٥٤، الفقرة رقم ٤٧٢.
- (٤٣) أنظر: المقالات والفرق: الأشعري، ص ٩١ - ٩٢، الفقرة رقم ١٧٨، وقارن: اختيار معرفة الرجال: الطوسي، ص ٤٧٨ - ٤٧٩، الفقرتين رقم ٩٠٦ و ٩٠٧.
- (٤٤) أنظر: المقالات والفرق: الأشعري، ص ٢٠، الفقرة رقم ٥٦، وقارن: اختيار معرفة الرجال: الطوسي، ص ١٠٨، الفقرة رقم ١٨٤.
- (٤٥) أنظر: المقالات والفرق: الأشعري، ص ١٠٠، الفقرة رقم ١٩٥، وقارن: اختيار معرفة الرجال: الطوسي، ص ٥٢٠، الفقرة رقم ١٠٠.
- (٤٦) خاندان نوبختي: إقبال، ص ١٥٥.
- (٤٧) المصدر السابق، ١٥٥ - ١٥٦.
- (٤٨) المقالات والفرق: الأشعري، ص ١٠٠، الفقرة رقم ١٩٥، وقارن: الغيبة: الشيخ الطوسي، ط ١٣٨٥ مط النعمان - النجف، ص ٢٤٤ - ٢٤٥.
- (٤٩) خاندان نوبختي: إقبال، ص ١٥.
- (٥٠) الذريعة: آقا بزرگ الطهراني: ج ٢١ ص ٣٩٤.
- (٥١) المقالات والفرق: الأشعري، مقدمة مشكور، ص: يح - يط.
- (٥٢) Dr. Mashkur: An - Nawbakhti: - Les Sectes Shiites
Traduction Annotée avec Introduction,
Parue dans la revue l'histoire des religions,
Presses Universitaires de France, cl 3.1958
- (٥٣) المقالات والفرق: الأشعري، المقدمة ص: ك - كد.
- (٥٤) هزاره شيخ طوسي (مجموعة من الكلمات التي أُلقيت في الذكرى الألفية للشيخ)، ترجمة: علي دواني، ط ١٣٤٩ مط كرج - إيران ج ٢ ص ١٩٣ - ٨٢٠٠.
- (٥٥) المقالات والفرق: الأشعري، ص ٩١، الفقرة رقم ١٧٨، وص ١٠٠، الفقرة رقم ١٩٤.
- (٥٦) المصدر السابق، ص ٦٢ الفقرتين برقم ١٢٢ و ١٢٣.
- (٥٧) مختصر بصائر الدرجات: الشيخ حسن بن سليمان الحلي، ط ١٣٧٠ هـ، مط الحيدرية - النجف، ص ٣.
- (٥٨) الغيبة: الطوسي، ص ١٦٠ و ٢٨١.
- (٥٩) راجع: تنقيح المقال في أحوال الرجال: الشيخ عبدالله المامقاني، ط ١٣٥٢، مط المرتضوية - النجف، ج ٣ ص ١٦٧ - ١٦٩.
- (٦٠) المقالات والفرق: الأشعري، ص ١٠٠، الفقرة رقم ١٩٥.
- (٦١) الكافي: محمد بن يعقوب، الشيخ الكليني، ط ١٣٧٧ هـ، مط حيدري - طهران، ج ٣ (الاول من الفروع) ص ٣٢٤، الحديث رقم (١٥).

- (٦٢) المقالات والفرق: الأشعري، المقدمة، ص: ك - كج.
- (٦٣) هزارة شيخ طوسي: ترجمة: علي دواني، ج ٢ ص ١٩٩.
- (٦٤) خاندان نوبختي: إقبال، ص ١٥٦ - ١٥٧.
- (٦٥) المصدر السابق، ص ١٥٧.
- (٦٦) المقالات والفرق: الأشعري، مقدّمة الدكتور مشكور، ص: كج - كد.
- (٦٧) خاندان نوبختي: إقبال، ص ١٥٩.
- (٦٨) المصدر السابق، ص ١٥٨.
- (٦٩) الذريعة: آقا بزرگ الطهراني، ج ١٦ ص ١٧٦، وج ٢١ ص ٣٩٤.
- (٧٠) فرق الشيعة: النوبختي، ط استانبول، ص ٧٩، والفصول المختارة: الشريف المرتضى، ص ٢٥٨.
- (٧١) خاندان نوبختي: إقبال، ص ١٥٦.
- (٧٢) المصدر السابق، ص ١٥٧ - ٥٨.
- (٧٣) المصدر السابق، ص ١٥٩ - ١٦٠.
- (٧٤) المصدر السابق، ص ١٥٧.
- (٧٥) المصدر السابق، ص ١٥٨.
- (٧٦) المصدر السابق، ص ١٥٨، والمقالات والفرق: الأشعري، المقدّمة، ص: كد.
- (٧٧) خاندان نوبختي: إقبال، ص ١٦١.
- (٧٨) المقالات والفرق: الأشعري، المقدّمة، ص كج.
- (٧٩) الرجال: النجاشي، ص ٤٩.
- (٨٠) فرق الشيعة، ط الرابعة - النجف، ص ٤٠.
- (٨١) المقالات والفرق: الأشعري، ص ١٨.
- (٨٢) فرق الشيعة، ط الرابعة - النجف، ص ٤٣.
- (٨٣) المقالات والفرق: الأشعري، ص ٢٥.
- (٨٤) المصدر السابق، ص ٦٩.
- (٨٥) سبائك الذهب للسويدي ص ١٦.
- (٨٦) خاندان نوبختي، ص ١٥٥.



الأجوبة للطيفة

في علوم البلاغة

نظم

المحدث المفسر العلامة

الشيخ الميرزا محمد بن محمد رضا القمي المشهدي

من أعلام القرن الثاني عشر للهجري .

الأرجوزة اللطيفة في علوم البلاغة

السيد الحسيني



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وعلى أئمة أهل البيت المعصومين، وعلى أتباعهم وشيعتهم، واللعن الدائم على أعدائهم ومخالفهم. وبعد فقد لفت نظري في هذه الأرجوزة اللطيفة سلاسة نظمها وجمعها لمهمات علوم البلاغة على ما لها من إيجاز واختصار، فجميع أبياتها تبلغ (مائة) بيت، مما يسهل على الطالب حفظها واستظهارها، وقد لاحظت أن الأراجيز المنظومة في كافة الفنون - من النحو والصرف وغيرها - متوفرة متداولة، بينما علوم البلاغة لم أجد لها نظماً موجزاً إلا قليلاً، كهذه الأرجوزة، فرغبت في تحقيقها وإحيائها كي تفيد الطالبين والراغبين.

الأرجوزة:

قال شيخنا العلامة الطهراني في حرف الألف من موسوعة «الذريعة» برقم (٢٤٤٤) ما نصه:

أرجوزة في المعاني والبيان، في مائة بيت، لميرزا محمد بن محمد رضا بن إسماعيل ابن جمال الدين، القمي، المشهدي ... وشرحها سنة (١٠٧٤) وسمى الشرح بـ (إنجاح الطالب) وهي مطبوعة ضمن مجموعة من المنظومات المختصرة سنة (١٣٠٠) ومرة أخرى في غير تلك السنة.

وقال - رحمه الله - في حرف الميم، برقم (٨٣٧٨) ما نصه:

منظومة في المعاني والبيان، طبعت مع «صراط الجنة» مرة، ومع «عقود الجمان» أخرى، وفي طبعه الاول: (أنه للمولى محمد).
أقول: طبعت المنظومة:

أولاً: مع أرجوزة «صراط الجنة»، في علم الكلام، للمولى علي نقي الكنابادي وتليها مجموعة من الأراجيز، في سنة (١٣٠٠).

وثانياً: مع منظومة «عقود الجمان» الألفية في المعاني والبيان، لجلال الدين السيوطي، نظمها سنة (٨٧٢)، وتليها مجموعة من الأراجيز، تقع منظومتنا هذه في ص (١١٢ - ١٢٣) منها، وقد طبعت سنة (١٣١٦) باهتمام الشيخ أحمد الشيرازي - بطهران ظاهراً - وهذه المطبوعة الثانية موجودة عندنا، وقد اعتمدناها في التحقيق برمز (طد).

كما اعتمدنا في التحقيق - أيضاً - على المتن الموجود ضمن مخطوطات الشرح الذي قننا بتحقيقه، وهي:

- ١ - نسخة مكتبة السيد المرعشي، برقم (١٥٨٧) برمز (ش).
 - ٢ - نسخة المكتبة الرضوية بمشهد برقم (٣٩٨٥) برمز (خ).
 - ٣ - نسخة أخرى في المكتبة الرضوية، برقم (٤٠٣٥) برمز (ق).
- وقد شرحنا خصوصيات هذه النسخ في مقدمة الشرح.

أما المؤلف:

فهو الشيخ الفاضل العالم، العارف المحدث، المفسر المحقق المدقق، مولانا الميرزا محمد بن محمد رضا بن إسماعيل بن جمال الدين، القمي الأصل، المشهدي المولد والمسكن، من تلامذة العلامة المجلسي صاحب البحار.

ألف شرح هذه المنظومة بمشهد سنة (١٠٧٤) و ألف تفسيره الكبير الموسوم بـ «كنز الدقائق و بحر الغرائب» بين السنين (١٠٩٤) و (١١٠٣)، وكتب له المجلسي تقريراً سنة (١١٠٢) وكذلك قرظه المحقق آغا جمال الخونساري سنة (١١٠٧).

مؤلفاته:

- ١ - هذه الأرجوزة - التي تقدّم لها - .
- ٢ - شرح الأرجوزة المسمى بـ «إنجاح الطالب في الفوز بالمآرب» وقد قننا

بتحقيقه.

٣ - التحفة الحسينية في أعمال السنة والشهور والأسابيع والأيام، وآداب الصلاة وغير ذلك .

٤ - تفسير «كنزالدقائق و بحر الغرائب» وهو كبير يقع في أربعة مجلدات كبار، وفي عزمنا أن نحققه إن شاء الله.

٥ - حاشية على الكشاف للزحشري.

٦ - حاشية على حاشية الشيخ البهائي على تفسير البيضاوي.

٧ - رسالة في أحكام الصيد والذباحة.

وعدة مؤلفات أخرى.

وقد توسعنا في ترجمة المؤلف رحمه الله بشئ من التفصيل في مقدمة الشرح. والحمد لله على توفيقه حمداً أبداً وشكراً سرمداً، وصلى الله على محمد وآله دائماً.

وكتب

السيد الحسيني

قم - ١٤٠٤ هـ ق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله وصَلَّى الله
على رسوله الذي اصطفاهُ
محمدٍ وآله وسلِّمًا
في علمي البيان والمعاني
أبياتها عن مائة لم تَزِدْ
و بعدُ قد أحببتُ أن أنظِّمًا (١)

مقدمة

فصاحة المفرد في سلامته
وكونه مخالف (٢) القياس
ما كان من تنافر سلبا
وهو من التعقيد أيضاً خالٍ
فهو البليغ والذي يُؤلفه
(١٠) والصدق أن يطابق الواقع ما

الفن الأول: علم المعاني

وعربي اللَّفْظِ ذو أحوالٍ
يأتي بها مطابقاً للحالِ
عرفانها علمٌ هو المعاني
منحصرُ الأبوابِ في ثمانِ

الباب الأول: أحوال الإِسنادِ الخبري

إن قصَدَ المخبرُ نفسَ الحكمِ
فَسَمَّ ذافائدةً وَسَمَّ
إن قصَدَ الإِغْلَامَ للعلمِ بِهِ
لأزمها وللمقامِ انتبهِ
إن ابتدأئياً فلا يؤكِّدُ
أو طلبياً فهو فيه يُحمَدُ
وواجبٌ بحسبِ الإنكارِ
ويحسنُ التبديلُ بالأغيارِ
والفعلُ أو معناه مَنْ أَشَنَدَ
لِمَالَهُ في ظاهرٍ ذا عنده
حقيقةٌ عقليةٌ وإن إلى
غيرِ مِلابسٍ مجازٍ أولاً

الباب الثاني: أحوال المسند اليه

الحذفُ للصونِ وللانكارِ
والاحترازُ أو (٣) للاختبارِ

(١) كذا في النسخ بتشديد الظاء، وكان في (طد): أنِّي أنظِّمًا.

(٢) في (ش) (خلافه) بدل: مخالف.

(٣) في غير المطبوعة و (ش): (و) بدل أو.

والذكرُ للأصل وللتنويه
وإن بإضمار يكنُ معرفاً
والأصلُ في الخطاب للمعنيِّ
وعِلْمِيَّةٌ فلإحضارِ
وصلة للجهلِ والتعظيمِ
وبالإشارة (٦) لذي فهمٍ بطي
وَأَنَّ لِعَهْدٍ وحقيقةٍ وقد
وبإضافةٍ فلاختصار
وإن مُتَكَرِّراً فللتحقيرِ
وضدّه والوصفُ للتبيينِ
و كونهُ مؤكّداً فيشمل (٥)
والسهو والتجاوز المباح
باسمٍ به يختصُّ والإبدالُ
والعطفُ تفصيلٌ (٦) مع اقترابِ
والفصلُ للتخصيصِ والتقديمُ
كالأصلِ والتكينِ والتفألِ
نفيّاً وقد على خلاف الظاهرِ

والبسْطُ والضعفُ وللتنبيه (١)
فللمقاماتِ الثلاثِ فاغرفاً
والتركُ فيه للعمومِ البينِ
وقصدِ تعظيمٍ أو احتقارِ
للشأنِ والاياء والتفخيمِ
في القرب والبعد أو التوسطِ
يُفيدُ الاستغراقَ أو لياً (٣) انفردُ
وقصدِ تعظيمٍ أو احتقارٍ (٤)
والضدِ والافرادِ والتكثيرِ
والمدحِ والتخصيصِ والتعيينِ
لدفعِ وهم كونه لا يشملُ (٣٠)
ثمَّ بيّنهُ فللايضاحِ
يَزِيدُ تقريراً لِمَا يُقالُ
أوردَ سامعٍ إلى الصوابِ
فلاهتمام يحصل (٧) التقسيمُ
وقد يفيد الاختصاص ان وَلِي
يأتي كأولى والتفاتٍ دائرِ

الباب الثالث: أحوالُ المُسنَدِ

لِما مَضَى التركُ مع القرينة

والذكرُ أن يُفيدنا تعيينه

(١) جاء هذا البيت في المطبوعة، هكذا:

والذكرُ للتعظيمِ والإهانة

(٢) في المطبوعة و (ش) وبإشارة.

(٣) كذا الصحيح، وكان في النسخ: (ما) بدل: لما.

(٤) جاء الشطر الثاني في المطبوعة، كذا: نعم وللذم أو احتقار.

(٥) في المطبوعة: فيحصل.

(٦) في (خ): تفسير.

(٧) كذا في المطبوعة: وفي النسخ: حاصل، ولعلّ الأفضل: (حصل).

والبسْطُ والتنبيه والقريضة

بالوقتِ مع إفادة التجددِ
لأنَّ نفسَ الحكم فيه قُصِدَا
ونحوه فليُفِيدَ أَزِيدَا
بالشرطِ لاعتبارِ ما يجيء من
لا إنَّ وَلَوْ كذاكَ مَنعُ ذا
وعكسه يعرف والتنكيرُ

الباب الرابع: أحوال متعلقات الفعل

كحالِهِ مع فاعلٍ من أَجْلِ
وإنَّ يرد إنَّ لم يكن قد ذُكِرَا
فذاك مثلُ لازمٍ في المنزلة
والحذف للبيانِ فيما أبْهَمَا
تَوَهُّم السامع غيرَ القصدِ
اوهُوَ لاستهجانِكَ المقابلة
ردّاً على مَنْ لَمْ يَصِبْ تَعْيِينُهُ
إذا اهتمَّ أَوْ لأصلِ عُلِمَا

الباب الخامس: باب القصر

ضربانٍ والثاني الإضافي كذا
وعكسه من نوعهِ المعروفِ
والعطف والتقديم ثُمَّ إِنَّمَا
عداهُ بالوضع وأيضاً مثلاً
يكونُ بينَ فاعلٍ وما بدأ
منزلةُ المجهولِ أو ذا يُبَدَلُ

الباب السادس: باب الإنشاء

ماهُوَ غيرُ حاصلٍ ومُنْتَخَب (٣)

وكونُهُ فعلاً فللتقييدِ (١)
واسماً فلانعدامِ ذا ومفردا
(٤٠) والفعلُ بالمفعول إنَّ تَقَيَّدَا
وتركُهُ مانعٌ منه وإنَّ
أدَاتِهِ والجزمُ أصلٌ في إذا
والوصف والتعريف والتأخيرُ

ثُمَّ مع المفعولِ حالُ الفعلِ
تَلَبَّسَ لا كَوْنَ ذاك قد جَرَى
النفي مطلقاً أو الإثباتُ لَهُ
من غيرِ تقديرٍ وإلا لَزِمَا
أو لمجيءِ الذكْرِ أو لِرَدِّ
أو هُوَ للتعميمِ أو للفاصلةِ
(٥٠) وَقَيَّدَ المفعولَ أو شَبَّهَهُ
وبعضُ معمولٍ على بعضٍ كما

القصرُ نوعانِ حقيقي وذا
كقصرِكَ الوصفِ على الموصوفِ
طُرُقُهُ النفي والإستثناهُما
دلالةُ التقديمِ بالفحوى وما
القصرُ بينَ خبرٍ ومبتدا
منهُ فَعِلُومٌ وَقَدْ يُنْزَلُ

ويقتضي الإنشاء (٢) إذا كَانَ طَلَبَ

(١) في (ش) و(خ): فللتقييد.

(٢) في المطبوعة: يستدعي الإنشاء...

(٣) في المطبوعة و(ش): والمنتخب.

فيه التمني وَلَهُ الموضوع
وَلَوْ هَلْ مَثَل لَعَلَّ الدَاخِلَةَ
هَلْ هَمْزَةٌ مَنْ مَا وَآتَى أَيْنَا
فَهَلْ بِهَا يُطَلَّبُ تصديقٌ وَمَا
وَقَدْ لَلِاسْتِبْطَاءِ والتقرير
وَالْأَمْرُ وَهُوَ الطَّلَبُ استعلاءً
وَالنَّهْيُ وَهُوَ مَثْلُهُ بلا بَدْءٍ
وَقَدْ لَلِاخْتِصَاصِ والإغراءِ
قَدْ يَقَعُ الإخْبَارُ لِلتَّفَالِ

لَيْتَ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الوقوعُ
فِيهِ والاستفهامُ والموضوعُ لَهُ (٦٠)
كَمْ كَيْفَ أَيْانَ مَتَى أَمْ أَنَّى
لَا هَمْزَةٌ تَصَوَّرُ وَهِيَ هُمَا
وغيرَ ذَا يَكُونُ والتحقيقِ
وَقَدْ لَلْأَنْوَاعِ يَكُونُ جَاءَ (١)
وَالشَّرْطُ بَعْدَهَا يَجُوزُ وَالنَّادِ
يَجِيئُ ثُمَّ مَوْضِعَ الانشَاءِ
وَالْحَرَصِ أَوْ بَعكسِ ذَا تَأْمَلِ

الباب السابع: مبحث الفصل والوصل

أَنْ نُزَلَّتْ ثَانِيَةً مِنْ مَاضِيَةٍ
إِفْصِلْ وَإِنْ تَوَسَّطَتْ فَالْوَصْلُ
لِلْحَالِ حَيْثُ أَصْلُهَا قَدْ سَلِمَا

كَنَفْسِهَا أَوْ نُزَلَّتْ كَالْعَارِيَةِ
لِجَامِعِ (٢) أَرْجَحُ ثُمَّ الْفَصْلُ
أَصْلٌ وَإِنْ مَرَجَحُ تَحْتَمَا (٧٠)

الباب الثامن: مبحث الإيجاز والإطناب والمساواة

تَوْقِيَهُ الْمَقْصُودَ بِالنَّاقِصِ مِنْ
بِزَائِدٍ عَنْهُ وَضَرْبًا الْأَوَّلِ
أَوْ جِزْءٍ جَمْلَةٍ وَمَا يَدُلُّ
وَجَاءَ لِلتَّوْشِيْعِ بِالتَّفْصِيلِ

لَفِظٌ لَهُ الْإِيجَازُ وَالْإِطْنَابُ إِنْ
قَصُرَ وَحُذِفَ جَمْلَةٌ أَوْ جُمْلٌ
عَلَيْهِ أَنْوَاعٌ وَمِنْهُ الْعَقْلُ
ثَانٍ وَالْإِعْتِرَاضُ وَالتَّذْيِيلُ

الفن الثاني: علم البيان

عِلْمُ الْبَيَانِ مَا بِهِ قَدْ (٣) يُعْرَفُ
فِي كَوْنِهَا وَاضِحَةً الدَّلَالَةَ
إِمَّا مَجَازُ مِنْهُ الْإِسْتِعَارَةُ
وَطَرَفَا التَّشْبِيهِ حَسِّيَّانِ

إِيرَادُ مَا طُرُقُهُ تَخْتَلِفُ
فَمَا بِهِ مِنْ لَازِمِ الْمَوْضُوعِ لَهُ
تُبْنَى عَلَى التَّشْبِيهِ أَوْ كُنَايَةٍ
وَلَوْ خِيَالِيًّا وَعَقْلِيَّانِ

(١) جاء البيت في المطبوعة (ش) كذا:

وَالْأَمْرُ وَهُوَ طَلَبُ اسْتِعْلَاءِ

(٢) في المطبوعة و (ش): لجامع.

(٣) كلمة قد وردت في المطبوعة فقط.

وَقَدْ لَلْأَنْوَاعِ يَكُونُ جَائِ

وفيها يختلف الجزءان
 ذا في حقيقتيهما وخارجا
 واحد أو في حكمه أولا كذا(١)
 أداته وقد بذكر الفعل
 يعود أو على المشبه(٢) به
 أنواعه ثم المجاز فافهما(٣)
 يكون مرسلأ أو استعارة
 وهي إن اسم جنس استعير له
 وإن تكن ضداً تهكمية
 ممتنع(٤) كناية فاقسم الى
 او غير هذين اجتهد أن تعرفه

ومنه ما بالوهم والوجدان(١)
 (٨٠) ووجهه ما اشتركا فيه وجأ
 وصفاً فحسي وعقلي وذا
 والكاف أو كائن أو كمثلي
 وغرض منه على المشبه
 فباعثار كل ركن قسماً
 مفرداً أو مركباً وتارة
 بجعل ذا ذاك وادعي له
 أصلية أو لا(٢) فتبعية
 وما به لازم معنى وهو لا
 ارادة النسبة أو نفس الصفة

الفن الثالث: علم البديع

رعاية الوضوح والمقام(١)
 وسجع أو قلب وتشرع ورذ
 والجمع والتفريق والتقسيم
 والجد(٢) والطباق والتأكيد
 واللق والنشر والاستخدام

(٩٠) علم البديع تحسين الكلام
 ضربان لفظي كتجنيس ورذ
 والمعنوي منه كالتهسيم
 والقول بالموجب والتجريد
 والعكس والرجوع والايهام

(١) في المصبوعة و (ش): ومنه بالوهم والوجدان...

(٢) هذا البيت لم يرد في شيء من النسخ المخطوطة، وأنها ورد في المطبوعة فقط ووجوده ضروري لتكميل

الأرجوزة مائة بيت.

(٣) في المطبوعة و (ش): مشبه به.

(٤) في المطبوعة و (ش): قسم ... فافهم.

(٥) في (خ) و (ق): والا، بدل أولاً.

(٦) في المطبوعة و (ش): ممتنعاً.

(٧) ورد هذا البيت في النسخ هكذا:

علم البديع (وهو) تحسين الكلام (بعد) رعاية الوضوح والمقام

وواضح ان كلمة (وهو) وكلمة (بعد) اضيفتا للشرح والتوضيح.

(٨) في المطبوعة: وانزل، بدل قوله: والجد.

والسوق والتوجيه والتوفيق والبحث والتعليل والتعليق

خاتمة: في السرقات الشعرية وما يتصل بها

السرقات ظاهراً فالنسخ
والسّلخ مثله وغير ظاهر
أو يتشابهان أو ذا أشمل
ومنه تضمين وتلميح وحل
براعه استهلال انتقال

يُذَمّ لا أن يستطيب المسخ
كوضع معنى في محل آخر
ومنه قلب واقتباس يُنقل
ومنه عقد والتأنيق إن تسل
حسن اختتام وانتهى المقال^(١) (١٠٠)
